جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
شعبة العلوم الاجتماعية

عنوان المادة:

مدخل إلى علم السكان

مطبوعة الدعم البيداغوجي موجهة لطلبة السنة الأولى
جذع مشترك علوم اجتماعية

الأستاذ أنور مقراني

فهرس المادة

رقم المحاضرة	عنوان المحاضرة
/	محاضرة افتتاحية لعرض مفردات المادة وأهدافها
1	التعريف بعلم السكان ونشأته ومراحل تطوره، فروعه، أهمية دراسته
2	الفكر السكاني القديم
3	العلاقة بين علم السكان والعلوم الأخرى
4	ضرورة دراسة الظواهر السكانية في المجتمع
5	العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية، المفهومات والقضايا
6	مصادر البيانات السكانية
7	النظريات السكانية
8	عوامل النمو السكاني: الخصوبة – الوفيات – الهجـرة

الهدف الرئيس للمادة:

يتحصل الطالب على معارف أساسية في علم السكان تسمح له بتحليل وتفسير الظواهر السكانية التي يلاحظها في الحياة اليومية، أو يقرأ عنها في الكتب والتقارير والدراسات المهتمة يشؤون النمو السكاني وتأثيره على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية. وعليه تتيح النظريات السكانية وأساليب التحليل السكاني للطالب إمكانية الدراسة العلمية للظواهر السكانية كمثل:حجم السكان-تكوين السكان – توزيع السكان -الكثافة السكانية-نمو السكان-التحول الديمغرافي-التغير الديمغرافي

الأهداف الفرعية للمادة:

1 -التعريف بالديمغرافيا كفرع علمي من فروع العلوم الاجتماعية
2 -التعريف بالمفاهيم الأساسية للديمغرافيا وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.
3 -الكشف عن أصول علم السكان، وعرض نقدي لمجموعة القضايا النظرية في نطاق علم السكان
4 -التعرف على الهيكل البنائي للسكان واتجاهات النمو السكاني، وفهم معدلات الخصوبة والمواليد والوفيات والهجرة.
5 -رصد قواعد المنهج التي يعتمد عليها بحث الظواهر السكانية، وأساليب التحليل والتفسير الاجتماعي للمعطيات السكانية، والتدريب علي استخدامها

المحاضرة الأولى:

التعريف بعلم السكان ونشأته ومراحل تطوره، فروعه، أهمية دراسته

تمهيد:

السكان ظاهرة إنسانية قديمة، ومنذ ذلك الحين بدى الفكر البشري مهتما بتتبع حالة المجتمعات لأجل معرفتها والتنبؤ بها في المستقبل. بذلك تطورت قدرات الإنسان الفكرية بأن أنتجت مقاييس ومعادلات إحصائية تهدف إلى ضبط المتغيرات التي تسمح بتحليل وتفسير الظواهر السكانية المختلفة

أولا–في مفهوم علم السكان:

يُعرف السكان بأنه "مجموعة من الأفراد". هذه التسمية تنطوي بالضرورة على مبدأ التحديد المجالي للسكان القانطين لمكان جغرافي. لهذا فيمكن أن نتحدث عن السكان على المستوى العالمي او على مستوى الدولة أو المدينة أو الحي. يمكن أن نطلق لفظ السكان أيضا على أجزاء من أو عصبة من السكان والذين يتميزون بخصائص محددة تفرقهم عن باقي الأجزاء الأخرى. كأن نقول على سبيل المثال السكان المتمدرسون، السكان الفلاحون، السكان المتعلمون، .... ربما يقود مفهوم السكان إلى غموض في استخدامه، لأنه في الواقع يشير إلى السكان الذي نشاهدهم في رقعة جغرافية، ولكن علم السكان يميز بين نوعين من السكان: **الساكنة الحاضرون** و **الساكنة المقيمون** والفرق بين هذين النوعين يكمن فيما يلي:

–أن الساكنة الحاضرون هم مجموع الأشخاص الذين يوجدون في وقت محدد ومعلوم في حيز جغرافي معترف به دوليا.

–أم االساكنة الحاضرون فهم مجموع الأشخاص الذين سكنون في العادة في وقت محدد ومعلوم في حيز جغرافي معترف به دوليا.

ومنه نقول أن السكان يتحددون بشكل دائم تبعا لحيز جغرافي معترف به دوليا(دولة ذات سيادة معترف بها من طرف الأمم المتحدة كدولة)، ولوقت محدد(تاريخ) وليس بحسب الفترة، فنحن نتكلم عن عدد سكان الجزائر في يوم 15 ماي 2024 وليس عن عددهم في سنة 2024. ذلك أن حجم السكان بين التاريخ 15 ماي 2024 وسنة 2024 مختلف تماما. الفرق الآخر الذي يمكن استخلاصه من نوعي السكان يتمثل في علاقتها مع المجال الجغرافي المعين، فنوع الساكنة الحضرون يفترض الحضور الفيزيقي في المجال الترابي للدولة التي يوجد بها هؤلاء الأشخاص. في حين أن الساكنة المقيمون فهم أشخاص يوجدون في مجال ترابي(دولة) ولكنهم مرتبطون بها من خلال وثائق إقامة مؤقتة في العموم.

قد يختلط الامر على الطالب بين مفهوم السكان ومفهوم الجنسية ويجعل منهما مفهومان متطابقان. وعلى العكس من ذلك فهما يشيران إلى تنافر المفهومين فحمل الجنسية لا يعني ان الشخص هو جزء من السكان الموجودين في حيز جغرافي معترف به. فالأشخاص الذين يحملون جنسية بلدهم قد تجعل منهم الظروف مقيمين في دول أخرى. وعليه فلن

يحسب هؤلاء السكان الموجودين خارج بلدهم في ساكنة الدولة على اعتبر أنهم مهاجرون، دون أن يعني ذلك شطبهم من سجلات الدولة، فهؤلاء الحاملون لجنسية بلدهم والمقيمين في الخراج يتم احصائهم في المكاتب القنصلية للدولة في الخارج عند تقدمهم لها للحصوص على الخدمات القنصلية، ويعتبرون مواطنين طالما حتفظوا بجنسية بلدهم. وفي المقابل هؤلاء الأشخاص المقيمين في الخارج تحصيهم الدولة المستقبلة في اسكانها باعتبارهم سكانا مقيمين.

في العموم مثلما قلنا سابقا فإن السكان يتحددون من خلال ميزة المجال الجغرافي الذين يسكنونه، وعليه فنحن نروم معرفة كم عدد الأفراد الذين يشكلونه، ثم نبتغي معرفة خصائصهم بمعنى تركيبهم من حيث العمر والجنس. فنقول كم عدد الرجال والنساء في ساكنة معينة، ما هي مهنهم، ما هي وضعيتهم العائلية، ما هو تعليمهم.... كل هذه المتغيرات التي نسأل عنها تحيلنا حتما إلى الإحصاء، وهنا نستشف أن الديمغرافيا تتميز عن باقي العوم الاجتماعية الأخرى بأنها علم رياضي يروم حساب كل الخصائص التي تعني السكان سواء في حالة الثبات أو التغير، وتبحث في المقدار الرقمي الذي يسير عليه نمو السكان في المستقبل. هنا يمكن ان نُجمل القول أن الديمغرافيا تبحث في ما يسمى" المسألة الديناميكية للسكان او حركية السكان"(Clément.c., Brugeilles.C(2020). Introduction à la démographie.18).

ظاهرة نمو السكان تحيل في الواقع إلى الأحداث الديمغرافية التي يعيشها أو يشكلها الأفراد في حياتهم الاجتماعية، فالموت والازدياد، الاهجرة والانتقال، تشكل ما يسمى الظواهر السكانية المتمثلة في الوفيات والولادات، الخصوبة، الهجرات قبل البدء في تعريف علم الديمغرافيا ينبغي التفريق بين موضوعاته وموضوعات كل من الاقتصاد والجغرافيا وعلم الاجتماع فعلم الاقتصاد يستفيد من المتغيرات السكانية لإعادة تفسير المتغيرات والظواهر الاقتصادية

أما الجغرافيا فموضوعها الظواهر السكانية وعلاقتها بالظواهر الجغرافية المتمثلة في البيئة، الأرض، المناخ

أما علم الاجتماع فموضوعه المجتمع الذي يرادف السكان، ويهتم بتفسير الظواهر السكانية اعتمادا على متغيرات اجتماعية صرفة

يعود الفضل في استخدام كلمة ديمغرافيا إلى الفرنسي **جيلارد** في مؤلفه الإحصاءات الإنسانية، وهذه الكلمة مشكلة من لفظين إغريقيين مركبين، الأول **ديموس** ويعني الساكنة او الناس، والثاني **غرافي** ويعني رسم او الكتابة او الوصف، لتشكل بالتالي مفردة الكتابة عن الناس أو السكان ، وقد عرفها أشيل جيلارد Achille Guillard في مؤلفه الإحصاءات الإنسانية ، بأنها "المعرفة الرياضية عن السكان ولحركتهم العامة، وحالتهم الفيزيقية والمدنية والثقافية والنفسية"

-تعرف بأنها "علم يهدف إلى دراسة السكان، حددت لنفسها مناهج وتقنيات معروفة اليوم على نطاق عالمي باستخدامها الصارم"(Gérard-François Dumont. Introduction à la Démographie.,; p01)

-"هي الدراسة الكمية والنوعية لخصائص السكان وديناميا تهم، اعتبارا بالمكونات الآتية: الخصوبة والزواج والهجرة والشيخوخة والوفيات" ومهمة الديمغرافي هي تحليل التغيرات التي تمس هذه الظواهر في الزمان والمكان، وفهم تأثيرها على الأفراد والأسر والمجتمع.(https://demo.umontreal.ca/departement/quest-ce-que-la-demographie/)

-"علم إحصائي يهتم بدراسة حجم وتوزيع وتراتب السكان، ومكونات التغير الأفقي والرأسي في هذه العناصر الثلاثة مثل المواليد والوفيات والهجرة، والتغير الاجتماعي للفرد في المجتمع بصوره المتعددة اجتماعيا وثقافيا واقتصا يا"

-"هي علم للسكان: تلاحظ حالتهم وتدرس حركتهم خصوصا في الولادة والزواج والوفاة والهجرة، وتسعى إلى الوصول إلى القوانين التي تحكمهم"

- "هي الوصف الإحصائي للسكان فيما يتعلق بحالتهم في تاريخ معين والأحداث الديمغرافية التي تنتج في هذه الساكنة"

-"هي دراسة عدد الجماعات والسكان ووصفهم وتركيبهم وديناميكيتهم والعوامل التي تفسرهم"

-الديموغرافيا هي دراسة السكان من حيث الحجم والتركيب والتوزيع وأسباب ونتائج التغيرات في تلك الخصائص وهي بذلك تتكون من مجالين أساسيين أحدهما يختص بتركيب السكان وهو يهتم بوصف السكان باستخدام مقاييس مثل الحجم ، والتوزيع العمري ، والتوزيع الجغرافي ، والسلالة والدين ، ومستو ى وتوزيع الرأسمال البشري ويتضمن المجال الثاني ديناميكية السكان التغيرات التي تطرأ علي تركيب السكان خلال فترة زمنية معينة وتحدث هذه التغييرات إما نتيجة الزيادة الطبيعية (المواليد والوفيات) ، أو الزيادة الغير طبيعية (الهجرة)

ويميز هوزرودانكان ميدان الديمغرافيا بأنه مكون من مجال ضيق هو التحليل الديمغرافي ومجال أوسع هو الدراسات السكانية ويدرس التحليل الديمغرافي مكونات تباين وتغيير السكان ، أما الدراسات السكانية فهي مهتمة ليس فقط بما يطلق عليه أحيانا الديموجرافيا الاجتماعية بمتغيرات السكان ولكن أيضا بالعلاقات بين تغيرات السكان ومتغيرات أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيولوجية ووراثية وجغرافية

أما الامريكي **ويلكوكس** (**Wellcox**) فقد استعرض كثير التعاريف حول هذا اللفظ التي تميزت بالتنوع والاختلاف، وقدم في العام 1940 في كتابه دراسات في الديمغرافيا الأمريكية تعريفا محددا يقول فيه أن "الكلمة تستخدم اليوم عموما لتدلل على دراسة الظواهر ذات الصلة بالسكان مثل المواليد والوفيات والهجرة وكذلك دراسة العوامل التي تؤثر في هذه الظواهر",

وتفق هذا التعريف إلى حد التطابق مع تعريف دنيس رونج (**D, Wrong**) من أن الديمغرافيا "تتناول اعداد السكان وتوزيعهم في منطقة ما والتغيرات التي تطرأ على أعدا دهم وتوزيعهم على مر الأيام والعوامل الرئيسية التي تؤدي إلى هذه التغيرات، وما دام الناس يولدون ويموتون ويغيرون من أماكن إقامتهم باستمرار، فإنه تظهر هناك عوامل ثلاثة هي المواليد والوفيات والهجرة تساهم أكثر من غيرها في تحديد حجم السكان ونموهم ولذلك تمثل الموضوعات الأساسية في الديمغرافيا",

أما **لينسميث**(**L. Smith**) فقد كان تعريفه للديمغرافيا غير مكترث بتحديدالموضوعات بالقدر الذي اهتم فيه بمعالم هذه الدراسة للظواهر السكانية، قائلا"أن الديمغرافيا في تناولها لظواهر الحجم والتوزيع والتكوين والتغير، تهتم بالحقائق التي يمكن التعبير عنها في صورة كمية لأن مادتها تقوم على الأرقام، فهي بذلك تتوقف عند التحليل الإحصائي للسكان، الأمر الذي يجعل البعض يطلق عليها اسم التحليل الديمغرافي حيث أنها تجري معالجات للعلاقات الكمية بين الظواهر الديمغرافية وتحررها من ارتباطها بغيرها من الظواهر" ، "أو تلك التي تتميز لاستخدام أساليب في التحليل كمية في طبيعتها تساعد على قياس المعدلات الديمغرافية مثل الخصوبة الوفيات، الهجرة أو غيرها، أو بعبارة أدق تستخدم النماذج الرياضية في التحليل".

-تهتم الديمغرافيا بدراسة "أعداد السكان وتوزيعهم في منطقة ما، والتغيرات التي تطرأ على أعدادهم على مر الأيام والعوامل الرئيسية التي تؤدي إلى هذه التغيرات، وما دام الناس يولدون ويموتون ويغيرون من أماكن إقامتهم باستمرار فإنه تظهر هناك عوامل ثلاثة وهي: المواليد، الوفيات، الهجرة التي تسهم في أكثر من غيرها في تحديد حجم السكان ونموهم، وهي تمثل الموضوعات الأساسية في الديمغرافيا"(عبد الرزاق جلبي، ص73)

نستنتج مما سبق أن سكان تتم دراستهم اعتبارا لأبعادهم المختلفة ولبنيتهم ولنموهم والتي تكون حصرا من خلال زاوية بحث كمية صرفة. وعليه نلحظ أن:

- علم السكان هو دراسة كمية تتأسس على الأرقام وتتبع الطريقة الإحصائية في التحليل والاستنتاج
- أن بعض عناصر الظاهرة السكانية لها وجه آخر غير ما هو معلوم منها أنها ديمغرافية، فهي أيضا تأخذ شكلا سوسيولوجيا أو اقتصاديا او تاريخيا... وغير ذلك، غير أن ما يميز الديمغرافيا أنها تدرس هذه الخاصيات مرتبطة ببعدها الرقمي، وتركيبها ونموها عبر الزمن. بمعنى ان القياس الكمي هو الأساس في تحويل السكان إلى صور حسابية يمكن ضبطها والتنبؤ بها.
- أن الاشتغال الرئيس للديمغرافيا هو السكان أي الأفراد أو الكائنات البشرية. وعليه فهي خلافا لبعض العلوم الاجتماعية الأخرى ينحصر مجالها البحثي في المجموعات البشرية، على عكس ما نجده في شعب العلوم الاجتماعية التي يمكن ان يشتمل مجالها البحثي على عناصر غير بشرية، كالكتب والخطابات، والأشياء....

إذا اعتبرنا الديمغرافيا علما اجتماعيا، فمن دون شك ان القاعدة المنهجية التي تقوم عليها هي مبدأ المسافة بين الظاهرة السكانية والباحث أو بين الموضوع المدروس والذات الفاعلة، والذي يتوخى تحقيق الموضوعية. ومنه فإن مبدأ المسافة واستخدام اللغة الرياضية في علم السكان هما ما يميزان الديمغرافيا كعلم أكثر انضباطا وصرامة وعلمية من باقي فروع العلوم الاجتماعية الأخرى. وحتى نشرح مبدأ المسافة فهو قاعدة تقول بوجود فاصل بين الباحث تصطنعه الأداة والقاعدة الإبسبتيمية تمنع تدخل أهواء وعواطف وذاتية الباحث في سير الظاهرة، فيتحول الباحث الديمغرافي إلى مسجل حصيف وموضوعي لكل الأحداث السكانية التي يبتغي دراستها . وكلمة التسجيل هنا تشير إلى الوسيلة التي يتم من خلالها جكع المعلومات عن الظاهرة السكانية وهي مشاهدة الوقائع (Observation des faits). أي تتبع الأثار المدركة عن الظواهر من خلال الأدوات الإحصائية. وهذه المشاهدات تتم في مستويات ثلاثة تسمح للباحث من المرور تدرجيا من التحليل البسيط إلى التحليل المعقد والذي يستهدف من خلال التعمق أكثر في تفسير الظاهرة السكانية وتماشيا أيضا مع مبدأ وحدة العلم او التداخل المعرفي بين العلوم االجتماعية بحيث ينتقل الباحث من التصور الديمغرافي الصرف للظاهرة السكانية إلى محاولة استقراء الخاصيات غير الديمغرافية التي تؤدي إلى حلق حدث سكاني تعجز الديمغرافي عن تقديم تفسير شامل عنه.

تتمثل المستويات الثلاثة للتحلي الديمرغافي فيما يلي:

أ-التحليل الوصفي للظواهر السكانية المشاهدة

ب-التحليل التفسيري الداخلي للظواهر السكانية بما يماثلها من ظواهر سكانية. بكلام آخر أن الديمغرافي يبني نموذجا تفسيريا يقوم على مقايسة أو مقارنة او مقابلة بين الظواهر السكانية المستفهمة مع الظواهر السكانية المسببة لها.

ج-المستوى الرابع من التحليل عند الديمغرافي يروم استكشاف البينة المركبة للظاهرة السكانية التي هي في الواقع بناء معقد من الظواهر السكانية/اقتصادية/اجتماعية/نفسية...وهذا المستوى هو ما يطلق عليه التحليل التفسيري الخارجي الذي يستهدف البحث عن تفسيرات غير ديمغرافية أو تدعم النتائج الديمغرافية بصورة تفسيرية أكثر مضوعية وشمولية. في هذا المستوى يظهر جليا أن الباحث الديمغرافي سيكون مطالبا بتنويع وتجويد تكوينه اللاديمغرافي الذي يشمل العلوم الاجتماعية الاخرى، أو أنه سيلجأ إلى العمل البحثي الذي يقوم على البينية العلمية التي تستجلب باحثين من تخصصات اجتماعية أخرى.

وعطفا على ما سبق، فإن الظواهر السكانية التي تدرسها الديمغرافيا تصنف فير نوعين رئيسيين هما البناء والتغير:

أ-البناء: ينمو ويتطور ويتغير، وبذلك فهو يضم الظواهر الموالية:

-حجم السكان

-التوزيع السكاني

-الكثافة السكانية

-تكوين السكان

ب-التغير: حيث أن عنصرا من البناء الاجتماعي يمتاز بالثبات والاستقرار النسبي والتغير، ومن بين الظواهر التي نجدها في هذا النوع:

-نمو السكان

-زيادة السكان

-تضخم السكان

-انفجار السكان

أما الظواهر السكانية فيمكن تعيينها في العناصر الموالية:

تتمثل الظواهر السكانية فيما يلي:

-حجم السكان

-تكوين السكان

-توزيع السكان

-الكثافة السكانية

-نمو السكان

-التحول الديمغرافي

-التغير الديمغرافي

1-حجم السكان:

عدد الأفراد في مكان معين وفي وقت محدد، وأنه لا يقتصر الأمر عند دراسة حجم السكان على مجرد معرفة كم فرد يعيشون في مكان ما أو على مساحة في الأرض محددة جغرافيا أو سياسيا، وأثناء فترة زمنية محددة وإنما يتجاوز ذلك إلى معرفة ما إذا كان هذا العدد أكبر أو أصغر من عدد الأفراد في نفس المكان ولكن في وقت سابق من هذا الوقت المعين، وإلى معرفة ما هو المقدار الذي سيصل إليه هذا العدد في المستقبل وفي وقت لاحق''(عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص26

2-تكوين السكان:

تكوين السكان: مجموع الخصائص التي يمكن قياسها عن الأفراد القاطنين في اقليم معين، ويقصد بالخصائص المتغيرات المختلفة كالعمر والنوع والمهن والتعليم والحالة الزواجية والريفية والحضرية وغيرها''(عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص27

3- توزيع السكان:

_يكون التوزيع متدرجا من العالم إلى القارة، إلى البلد، المحافظة....

_يكون تصنيف التوزيع على أساس درجة التحضر والتصنيع فنجد:سكان المناطق الصناعية الحضرية المتقدمة، سكان المناطق الصناعية الحضرية الجديدة، سكان المناطق الصناعية السابقة على مرحلة الحضرية

_يصنف السكان بحسب المناطق المحلية الريفية والمناطق الحضرية ''(عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق، ص28

4-الكثافة السكانية:

هو العلاقة ما بين السكان والبقعة أو الحيز الجغرافي الذي يسكنونه. وتحسب من خلال قسمة عدد السكان على مساحة الأرض، وتكون بحسب عدد الأشخاص في الهكتار او الكيلومتر مربع او الميل المربع

5-نمو السكان:

يرتبط مفهوم النمو بمفهومي التضخم وأزمة السكان. حيث أن السكان كتلة بشرية دائمة التغير والحركة باتجاه إما الزيادة في عدد السكان(النمو) بفعل الهجرة او زيادة أعداد المواليد, أو أنهم يسيرون باتجاه عدم النمو نتيجة الوفيات الهجرة، لهذا تسمى حركة الزيادة او النقصان تغيرا، نموا، حركة.

النمو يمكن أن يكون ضخما وتستتبعه أزمات اجتماعية واقتصادية لهذا يسمي البعض هذه الزيادة أما أزمة سكانية أو انفجارا سكانيا

6-التحول الديمغرافي:

التحول السكاني هو الحالة التي تكون فيها ''الخصوبة والوفيات مرتفعة إلى حالة تتميز بانخفاض الخصوبة والوفيات والتي شهدتها مجموعة كبيرة من الدول''عبد الرزاق جلبي ص29

7-التغير الديمغرافي:

عندما تتوالى حالات الميلاد والوفيات والانتقال، فإن العدد الإجمالي للسكان في منطقة ما قد يتغير " (الرزاق جلبي ص29)

ثانيا-خصائص الديمغرافيا:

-هي **علم اجتماعي**، كمثل علم الاجتماع والتاريخ والإثنولوجيا، هي من العلوم التي تهتم بدراسة عناصر الحياة الإنسانية تتضمن الديمغرافيا وجهين أساسيين: الأول أنها في الجوهر تدرس الأحداث الديمغرافية كمثل الولادات، الزواج، هذه الأحداث يمكن تكميمها بشكل وجيه ودقيق عند الاعتماد على وسائل وتقنيات جمع المعطيات(كمثل الحالة المدنية) أو تقنيات جمع المعلومات الدقيقة كمثل التعداد، وهذا الوجه الأول يسمى الديمغرافية الكمية أو الديمغرافية العامة

أما الوجه الثاني للديمغرافيا والتي تسمى الديمغرافيا التفسيرية فهي تعني دراسة وفهم الأسباب والنتائج المترتبة عن التحولات الكمية لهذه الأحداث، أي أن الديمغرافيا تهتم بالأحداث السكانية الأساسية وتحاول البحث في مسبباتها

-**صياغة القوانين:** تستطيع الديمغرافيا تناول مجموع التصرفات الفردية والدورة الديمغرافية للسكان لأجل صياغة قانون

-تتميز **الديمغرافية بأنها تشتغل على مدة زمنية طويلة في دراستها**، أي أن المدى الزمني في التحليل طويل على عكس العلوم الأخرى، فعلى سبيل المثال علم المناخ يشتغل على فصل (03 أشهر)، الاقتصاد المالي على سنة مالية(12 شهرا)، العلوم السياسية على مدة العهدة الانتخابية(05سنوات). بهذا فظاهرة الخصوبة تحتاج دراستها إلى مدة طويلة ترتبط بالأساس بمرحلة حياة المرأة، أيضا وضعية الشغل تدرس من خلال تتبع الولادات وتحول هؤلاء مستقبلا إلى طالبي شغل أو عمال محتملين

-تتميز **الديمغرافيا بأنها علم طويل المدة** : حيث أن الأحداث السكانية الملاحظة في زمن معين أو في أزمنة طويلة تفترض أن تأثيرها على السكان وبالتالي تغيرا بنائيا فيه يحتاج إلى عشرات السنين. وعليه يمكن القول أن الديمغرافيا ترتبط بالمستقبل لأنها تقدم مقترحا او تصورا توقعيا

-**استعمال تطبيقي للديمغرافيا** : إن تتبع الحدث الديمغرافي يمكن القائمين بالسياسات العمومية من اتخاذ القرارات واعتمادا المشروعات المناسبة للتكفل بنتائج هذه الحدث، فعلى سبيل المثال زيادة المواليد في مدة عشر سنوات، يؤدي إلى تجهيز الحكومة لوسائل تكفل هذه الزيادة كمثل المنشآت الصحية، المدارس، عدد المدرسين، ....

ثالثا–عوامل تطور الاهتمام بالدراسات السكانية:

هذه العوامل هي نتيجة حاجة الحكومات والمجتمعات إلى بناء معرفة علمية تقيس وتتوقع الظواهر السكانية، لهذا فإن الاهتمام بالديمغرافيا أملته ظروف تتعلق بتطور السكان نفسه وبعوامل أخرى مرتبطة بتطور العلوم خلال القرن التاسع عشر والعشرين.يمكن تعداد هذه العوامل على النحو الموالي:

-تقدم البحث العلمي والإحصاء

-زيادة سكان العالم

-النمو الصناعي

-تقدم علوم البيولوجيا

-تزايد المحاولات الجادة في دراسة السكان

-ظهور مؤلف مالتوس

ونأتي إلى شرح هذه العوامل:

1-زيادة سكان العالم

بدأت هذه الزيادة في القرن التاسع عشر ميلادي، ونتج عنها مشكلات الحركة السكانية والهجرات الداخلية والبطالة ومشكلات العمال، الانحراف الاجتماعي الفردي والجمعي، ظواهر الجريمة والعنف

2-النمو الصناعي:

_صاحب النمو السكاني هجرة السكان إلى المدن الصناعية او المشغلة، وعدد هؤلاء كان يضغط على الحكومات لأجل توفير رفاهية الحياة لهم، خاصة من جانب الخدمات(الصحة، التعليم، المواصلات،....). هذه الضغوط جعلت الحكومة تغير من خططها وسياساتها باعتماد أخرى أكثر واقعية تلبي حاجيات السكان الحالة والمستقبلية، وعلى هذا أنشأت الحكومات أجهزة للرصد والتقصي العلمي للظاهرة السكانية

_النمو الصناعي كان له بالغ الأثر على المجالات التجارية والاقتصادية والإنتاجية والاستهلاكية ما عزز أكثر وعي النخب بأهمية دراسة السكان

_النمو الصناعي في النطاق الدولي جعل الدول المتقدمة تهتم بأحوال الدول المستهلكة من ناحية اقتصادية وسكانية بحيث يسمح ذلك بتطوير اقتصادات دول المركز بما يتوافق واحتياجات سكان الدول الأخرى. لهذا أنشأت العديد من الأجهزة والمنظمات والجمعيات التي تهتم بتتبع ودراسة السكان وإعداد التقارير التفصيلية حولهم

3-نمو وتقدم البحث العلمي:

من حيث المناهج والتقنيات والقياسات والأساليب، حيث نلحظ أن التقدم في هذا المجال أخذ منحيين اثنين هما:

-البعد عن الدراسات النظرية التي تنمي المعرفة التنظيرية والتفسيرية وتتطور نماذج التحليل المختلفة بالاعتماد على رؤية خاصة للمفاهيم والعلاقات فيما بينها والفروض والمقولات، فيما أن اعتماد الاختبار والتجريب يسمح بتطوير أدوات البحث ومناهجه ويسمح بإنتاج معرفة ملامسة للواقع

-أخضعت الدراسات السكانية للواقع من خلال الاهتمام بالدراسات الإقليمية او المحلية التي تعني ضرورة محاكاة الأسئلة الحقيقية للمجتمع، ومن ثم الإجابة بشكل كمي أو علمي صرف على المشكلات السكانية وتقديم حلول لها، وقد نتج عن ذلك انشاء لمناهج جديدة في دراسة الخصوبة ومسوح ميدانية، تروم استخدام الإحصاء (بيانات، قياسات، معاملات، رسوم وغيرها

4-تقدم علوم البيولوجيا

_تطبيق المقاييس المقننة والمناهج الكمية وفر معلومات عن الصفات النوعية للسكان والخصائص الفيزيقية والتعليمية والنفسية

_تقدم علم Eugenics الذي يهتم بتحسين نوعية السكان والسلالات البشرية،و Euthenics الذي يهتم بتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية والثقافية والبيئية التي تؤثر في الصفات النوعية

5_تزايد المحاولات العلمية الجادة في دراسة السكان

_بدءا من نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بدأ العلماء في دراسة الظواهر السكانية من أمثال بنيامين **فرانكلينوتوماسجيفرسون**، وغيرهما حيث استفادوا من تقدم العلوم الأخرى لأجل تقديم دراسات وفهوم جديدة للظواهر السكانية

6–ظهور مؤلف روبرت مالتوس

-يعتبر كتاب ''مقال حول مبدأ السكان'' لمؤلفه توماس روبرت مالتوس أكثر المحاولات العلمية الجادة في دراسة الظواهر السكانية، ويعد أكثر المصادر الشهيرة في القرن التاسع عشر التي اعطت تصورا علميا وتفسيرا جديدا تؤثر حتى اليوم في عديد المؤلفين المعاصرين. انطوت أفكار مالتوس على تشاؤمية عالية، لهذا اجتهد الكثير من الباحثين على إعادة بناء منطقه الفكري واختبار فرضياته بما يسمح من تقديم تصورات جديدة تبتعد قدر الإمكان عن التشاؤمية التي تميز بها المؤلف

- ✖ وتيرة التكاثر الديمغرافي (السكاني) هي أسرع من وتيرة ازدياد المحاصيل الزراعية وكميات الغذاء المتوفرة للاستهلاك.
- ✖ وهذا من شأنه أن يؤدي في المحصلة إلى اختلال التوازن بين عدد السكان من جهة وإنتاج الغذاء اللازم لإطعامهم من جهة أخرى، مما ينذر بمشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة من فقر وجوع، وبروز لظواهر مجتمعية سيئة كالتشرد والتسول واحتراف النصب والسرقة.
- ✖ ويرجع السبب في حصول هذه الفجوة بحسب مالتوس إلى أن البشر يتكاثرون كل 25 سنة وفقا لمتتالية هندسية (1، 2، 4، 8، 16، 32... إلخ)، أي أن أعداد السكان ستتضاعف بعد كل ربع قرن وستستمر في الزيادة إلى ما لا نهاية ما لم يقف عائق أمام هذا النمو (مجاعات، حروب، أوبئة، كوارث طبيعية، تنظيم النسل...).
- ✖ وفي المقابل ينمو إنتاج الموارد الغذائية وفقا لمتتالية حسابية (1، 2، 3، 4، 5، 6... إلخ)، فقط بسبب محدودية الأراضي الصالحة للزراعة وتناقص الإيرادات جراء كثافة الاستغلال.

وعطفا على ما سبق، يمكن إجمال نظرية مالتوس (التي استخدمت الإحصائيات والبيانات لانجلترا_ فرنسا _ أمريكا وغيرها)، في العناصر الآتية:

- ✓ قدرة وفعالية الإنسان على التوالد تزيد عدد السكان
- ✓ عدد السكان يتضاعف في كل جيل او في كل 25 سنة
- ✓ قدرة المصادر الطبيعية–الأرض_ على توفير الغذاء لبقاء الإنسان ___قانون الغلة المتناقصة
- ✓ تناسب عكسي بين الزيادة في عدد السكان وبين الزيادة في مواد الغذاء بحيث أن زيادة السكان في شكل متتالية هندسية، أما زيادة الغذاء فهي من نمط المتتالية الحسابية
- ✓ زيادة إنتاج المواد الغذائية تتدرج على نحو حسابي، أي تضاعف الإنتاج كل 25 سنة
- ✓ موانع لأجل الحد من الأزمة، وقد اقترح مالتوس حلا في ذلك من جانبين: مانع أخلاقي يتمثل في الزهد العفة الرهبنة وتأخير الزواج، أما الجانب الثاني فيتمثل في مانع قسري تفرضه الطبيعة: العمل في مهن غير صحية، الفقر، الأمراض والأوبئة، الحروب، المجاعة والقحط كلها عوامل توازن عدد السكان

- ✓ السعادة والازدهار والسلام يكون بكبح شهوات الإنسان

رابعا–أهمية الديمغرافيا:

- ✓ – "الدراسات السكانية المتعلقة بتوزيع السكان وخصائصهم تعتبر خلفية أساسية وقاعدة مهمة, بلُ تعد ضمن المدخلات المهمة التي ينبغي توافرها قبل البدء في صياغة الخطط الشاملة. فلا أحد ينكر أن فهم السكان وتوزيعهم ومعدلاتهم وتحركاتهم هو إحدى الركائز الأساسية للتخطيط الناجح سواء على مستوى الدولة أو على مستويات محلية صغيرة"(رشود الخريف، السكان، المفاهيم والأساليب، ص30)
- ✓ –تمد الديمغرافيا المجتمع والمؤسسات الحكومية بالمعلومات المناسبة لعملية التخطيط او وضع السياسات، أو التدخل في المجتمع المحلي، فالبيانات المرتبطة بالمرض والصحة والولادة والوفاة والانتقال والهجرة، والشغل وغيرها متغيرات تفيد في تحضير الموارد الكفيلة بتحقيق حاجيات المواطنين اليومية، وتسمح للدولة ومؤسساتها بتخطيط عقلاني وعلمي يراعي زيادة تغير عدد الساكنة وتنامي طموحاتها واهتماماتها الآنية والمستقبلية
- ✓ –تقدم المعلومات المرتبطة بظواهر العمر والنوع والديانة والحالة الزواجية والوضعية نحو الشغل، واللغة واللهجات وتوزيع المؤسسات وتوزيع الخدمات والنشاط الاقتصادي وغيرها والتي تسمح بتقديم وصف سكاني علمي يمنح للباحثين أصحاب القرار صورة دقيقة عن وضعية البناء الاجتماعي للدولة
- ✓ –"تحتل المعرفة السكانية أهمية كبيرة لدى رجال الأعمال والمستثمرين; فنجاح كثير من الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية يعتمد بدرجة كبيرة على دقة البيانات السكانية ومدى الاهتمام بها وأخذها في الاعتبار; لذا نشأت كثير من المؤسسات والشركات في بعض الدول المتقدمة لتلبية احتياجات القطاع الخاص من البيانات السكانية على مستويات مكانية مختلفة"(رشود الخريف، السكان، المفاهيم والأساليب، ص32)
- ✓ –تؤدي الديمغرافيا دورا مهما في معرفة طبيعة النظام الاقتصادي للدولة وتوزيع المؤشرات الاقتصادية على السكان، فمؤشرات البطالة والوضعية نحو الشغل، وعدد القوى النشطة، وتوزيعها بحسب قطاعات النشاط المختلفة(الخدمات، الصناعة، الزراعة، الوظيفة العمومية، .....يسمح بتشكيل نظرة عن مدى سيطرة قطاع معين على آخر، وقدرة كل قطاع على إنتاج الثروة وتحسين حياة المستهلكين
- ✓ –تسمح بتوقع حالة الظواهر السكانية في المستقبل، فالنمو السكاني المعلوم بمعدلاته السنوية والعشرية يسمح للدولة بتحضير الموارد المناسبة ويمنحها القدرة على سن سياسات تهدف إما إلى كبح النمو المتفجر للزيادة السكانية أو إلى الزيادة من عدد السكان تماشيا مع الوضع الاقتصادي والسياسي الملائم
- ✓ –المؤشرات السكانية مهمة لمعرفة مدى استفادة السكان من الخدمات والسياسات الحكومية والتي تبين إما حالة مجتمع يعيش رفاهية أو مجتمع يشيع فيه الفقر والخصاصة. ومن شأن ذلك أن يعرف الحكومة على شكل البناء الاجتماعي حيث تتوزع فيه الطبقات الثرية والمتوسطة والفقيرة بشكل يناسب توزيع الثروة بشكل عادل أو بشكل قد يؤثر بشكل سيء على وضعية الطبقة المتوسطة التي تنحر ربما نحو الطبقة الرثة او الفقيرة

المحاضرة الثانية:

الفكر السكاني القديم

يعرف الفكر السكاني القديم بأنه مجمل الآراء ووجهات النظر التي حلل وفسر بها المفكرون والكتاب في مراحل مختلفة من التاريخ الإنساني الظواهر السكانية

تسمى تفكيرا سكانيا لأنها لم تستخدم المنهج العلمي لأجل دراسة وتحقيق الظواهر السكانية

ما يلاحظ على هذا التفكير أنه:

-مهد لنشأة العلوم المهتمة بالسكان من خلال التراث الفكري والمعلومات والمعرفي التي دونها عن الظواهر السكانية

-أن الاهتمام بالسكان كموضوع كان في البواكير الأولى لاشتغال الإنسان في البحث عن أجوبة عن ما يحصل في محيطه

-أغلب المفكرين والفلاسفة كان اهتمامهم منصبا على العلاقة بين السكان والأنظمة الاقتصادية والسياسية والحضرية والعسكرية

أولا_كونفوشيوس:

اهتم الفكر الصيني بالعلاقة المتناسبة بين مساحة الأرض وعدد السكان. اعتقد بوجود عوامل تؤثر في نمو السكان "نقص الغذاء والحرب والزواج المبكر، والتكاليف المبالغ فيها عند الزواج"(عبد الرزاق جلبي ص 57). من جهة أخرى أكد كونفوشيوس على مسؤولية الحكومة في نقل السكان من المناطق المزدحمة إلى المناطق الأقل عدد من السكان

ثانيا_أفلاطون:

في مؤلفه الجمهورية يقدم الفيلسوف اليوناني رؤيته للحكم الأمثل للسكان في المدينة أو الدولة والذي يسمح لها بالمحافظة على رفاهية أمن المواطنين، وقد جعل أفلاطون للدولة صلاحية تحديد وتثبيت العدد الأمثل لعدد السكان في المدينة، وأن تعويض الموتى أو القتلى نتيجة الحروب والأوبئة ينبغي ان يكون في نطاق العدد الأمثل ويكون ذلك بتنظيم عقود الزواج فيحدد الفيلسوف اليوناني العدد الأمثل للسكان في المدينة بـ 5040 مواطنا، علما بأن العبيد لا يحتسبون في تعداد المواطنين. ومبرر اختياره لهذا العدد نجده في الرقم 12، الذي يمثل بالنسبة إليه يحمل معنيين:

1: أن الرقم يحمل دلالة دينية مقدسة وأسطورية في آن واحد لدى المواطنين

2: أن أفلاطون كان يعتقد أن تقسيم الأراضي اليونانية إلى 12 جزءا

بالنتيجة يرى أفلاطون أن عدد السكان 5040 يقبل القسمة على جميع الأعداد من 1_10، وأنه يقبل القسمة على الرقم 12

الطرق المتبعة لأجل ضبط تثبيت هذا العدد من السكان يعود للحكومة تقليصه إذا ما زاد عدده من خلال تحديد النسل-تحديدالزواج-منع الهجرة إلى المدينة

وعندما ينقص عدد السكان فالحكومة تتدخل لأجل استقراره من خلال:

تشجيع النسل-مجازاة الأسر بالمال-السماح للأجانب التجنس بالجنسية اليونانية

ثالثا_أرسطو:

كان أكثر واقعية من أفلاطون، وقد اهتم بظواهر توزيع ونمو السكان، والحد الأمثل للسكان

_يرى بضرورة تقسيم السكان على وحدات المجتمع، ويقسمها بين الأسرة ثم القرية ثم المدينة

_يعالج موضوع توزيع السكان من خلال: تقسيم المهن: المهن الطبيعية(الزراعة الصيد وتربية الحيوان) ومهن غير طبيعية(الصناعة والتجارة)

_اهتم بالتوزيع العمري للسكان، وعقد مقارنات بين الرجال والنساء على حسب الاستعدادات الجسمية والعقلية

يحذر أرسطو من النمو غير المتناسب بين طبقات المدينة والتي تدفع إلى حصول ثورات. لهذا شبه المدينة بالجسم الإنساني قائلا

''يجب أن تنمو أجزاء الجسم بالتناسب فكذلك يجب أن ينمو السكان بتناسب مماثل بحيث لا يطغى عدد السكان في طبقة ما على العدد في الطبقة الأخرى''(عبد الرزاق جلبي ص59)

لم يحدد أرسطو عدد السكان، ولكنه دعا إلى أن يكون رقما أو عددا ثابت ومناسب تتحكم فيه الحكومة. واعتقد بالتالي أن الدولة العظمى ليست الدولة ذات الحجم السكاني الكبير والتي يصعب فيها إيجاد حكومة صالحة

من هنا كان الاعتقاد''في ضرورة تدخل الدولة والحكومة بالأساليب التي يمكن أن تحقق التناسب بين حجم السكان في المدينة وبين مواردهم وخاصة مساحة الأرض وقدرتها على إشباع حاجات السكان إلى الحد الذي نجده يوافق على الإجهاض أو التخلص من أي طفل يولد وبه عيب التكوين''(عبد الرزاق جلبي ص59)

رابعا– المصريون واليونانيون:

نجد في آثار ومعابد وقصور الفراعنة والإغريق الكثير من النقوش والرسومات التي تبين اهتمامهم بالسكان الذين كانوا أهم أدوات الإنتاج والمستهلكون والجنود والبناءون والعاملون...."من هنا كان الاهتمام قديما وحديثا بجمع البيانات عنهم، وثمة سجلات كثيرة في العصر الفرعوني وفي بلاد اليونان ... توضح بعض أساليب التي كانت تتبع في تقدير السكان"(أحمد علي اسماعيل، أسس علم السكان، ص16)

خامسا–الرومان :

كان تصورهم للسكان يقوم على فلسفة الرومان العسكرية التي تعتمد على إمبراطورية مترامية الأطراف وتتحكم في مجموعات سكانية مختلفة الأعراق من أوروبا وأفريقيا وآسيا، من هنا فقد كانت التشريعات الرومانية تحث على زيادة النسل وتشجيع الزواج المبكر ورفض العزوبية وذلك لأجل الإمداد المتواصل للمؤسسة العسكرية من العاملين والمحاربين الذين عليهم حفظ النظام والحرص على بقاء المستعمرات في كنف الرومان وبالتالي الدفاع عن الدولة وحماية أراضيها من الدول المنافسة الأخرى

سادسا–ابن خلدون:

يعتقد بأن الأمم تمر بمراحل مختلفة من طور تحولها من عمران لآخر

المرحلة الأولى(العمران البدوي): تزيد معدلات الولادات وتنقص الوفيات ما يؤدي إلى زيادة عدد السكان والذي يرجع إلى نشاط السكان وثقتهم ومقدرتهم

المرحلة الثانية(العمران الحضري): ينخفض معدل الخصوبة والمواليد ويرتفع معدل الوفيات، ما يؤدي إلى انخفاض حجم السكان، وبالنتيجة فانتشار الأوبئة والمجاعات والاضطرابات والثورات، يقلل من نشاط السكان ويقلل من نسلهم

ملاحظات مختصرة

_اهتمام الفلاسفة اليونان كان يبحث عن الحجم الأمثل للمدينة اليونانية الفاضلة،لهذا فالظاهرة المدروسة عندهم تخص الينبغيات أي ينبغي ان تكون عليه المدينة من وجهة نظريهما

_تغيب البيانات السكانية والدراسات الإحصائية والملاحظات الميدانية والقياسات السكانية في اشتغال هؤلاء والتي كانت تروم التأمل والتفلسف والنظر فحسب

-اتفق كل من كونفوشيوس وأفلاطون وأرسطو على الاهتمام بدراسة العلاقة بين حجم السكان وأهداف الدولة والمجتمع وبالقيم المرغوبة، حيث ان كلا من:

كونفوشيوس: عدد السكان/مساحة الأرض

أفلاطون: عدد السكان-رفاهية وأمن المواطنين والدولة

أرسطو: حجم السكان تناسبه مع نمو الطبقات

-أن هذا الفكر كان مشدودا إلى المعالجات التطبيقية او العملية لقضايا السكان، ولم يوجد نظريات تفيد في فهم وتفسير الظاهرة السكانية

المحاضرة الثالثة:
العلاقة بين علم السكان والعلوم الأخرى

شرحنا من قبل أن الديغرافيا كعلم مستقل في حقل العلوم الاجتماعية استفاد كثيرا من العلوم الأخرى كعلم الاجتماع والاقتصاد والجغرافيا،.... إلخ، وأن وجاهة وقدرة الديمغرافيا على تقديم معرفة علمية تسمح بقراءة موضوعية لوضعية الساكنة مرتبط بشكل رئيس بمدى استفادتها من المعرفة العلمية التي تنتجها باقي العلوم الأخرى، فتطور السكان ونمو احتياجاتهم وطموحاتهم والتغيرات الداخلية والخارجية تؤثر بشكل كبير في تركيبهم وهجرتهم وانتقالهم وتغير معاشهم ومجالهم.

أولا–نقد فكر مالتوس:

مثلما بينا من قبل، فإن مالتوس وضع العلاقة بين زيادة السكان والغذاء في شكل متتالية حسابية، حيث لا تجاري زيادة الغذاء النمو السريع للسكان، هذه الفكرة أغفلت أن التطورات التقنية والتكنولوجية التي أدت دورا حاسما في زيادة قدرات الإنسان على زيادة موارده المصنعة والفلاحية.

من جانب ثاني ''كشف اتجاه التنمية الاجتماعية 'في دراسته للعلاقات بين نمو السكان والمواليد والوفيات (وبين) أثر ظروف التنمية الاجتماعية على انخفاض معدل المواليد والخصوبة في المجتمع، خاصة نتيجة لارتفاع مكانة المرأة في المجتمع والتوسع في تعليمها، وإتاحة الفرصة أمامها للعمل، ومشاركتها للرجل في القضايا العامة، فضلا عن أثر التوسع في استخدام موانع الحمل وكل الأمور تقف بمثابة أدلة قاطعة على عدم صدق نظريته، وعلى عدم تحقيق تنبؤاته وتوقعاته بالزيادة الرهيبة في أعداد السكان

حفزت نظرية مالتوس المشتغلين في حقول العلوم الاجتماعية إلى تناول الظواهر السكانية بالدراسة ومن ثم تنمية تفكير علمي آخر يستند على متغيرات اجتماعية محضة وبتقنيات بحثية تسمح بمعا ودة تفسير وتحليل الظواهر السكانية بشكل أكثر موضوعي وتعطي في جانب أخر ملمحا واقعيا وتفاؤليا لتطور البشرية

ثانيا–علاقة الديمغرافيا بالعلوم الاجتماعية:

تقع الديمغرافيا في تقاطع مع باقي العلوم الاجتماعية، فموضوع السكان هو نفسه حاضر بتسميات مختلفة كالمجتمع، الجماعة، البشر، النظام الاجتماعي، البناء الاجتماعي،...وهي تسميات وإن تغيرت في مبناها إلا أنها تعبر بشكل أو بآخر عن السكان في جميع أحوالهم. فكل العلوم تسعى إلى تفسير وفهم حالة السكان في ظروفهم الحالية(وصف البناء السكاني) ومعرفة مقدار التغير الذي يطرأ على السكان(التركيب السكاني) في أزمنة مختلفة بالنظر إلى ظروف حياتية طبيعية تعرفها الدول كمثل الرفاه، العادات، خصوبة، الزواج المبكر، الزواج عموما، الولادة، الوفيات، المرض، المجال الجغرافي، ....أو ظروف غير طبيعية طارئة كمثل الأوبئة والمجاعات والحروب...

الاهتمام بالظاهرة السكانية في حقل العلوم الاجتماعية كان على مسارين هما:

1–علم الإحصاء الذي اهتم بالظواهر السكانية و قد نتج عنه الديمغرافيا

2-الجغرافيا، الاقتصاد، علم الاجتماع ،الدراسات السكانية

1-علاقة علم السكان بعلم الاجتماع:

يهتم علم اجتماع بدراسة الظواهر السكانية (سواء الخاصة ببناء السكان أو بتغير السكان) موضع اهتمام الديم غرافيا إلا انه يختلف في طريقة التحليل أو التناول فهو يدرسها من منظور سوسيولوجي وفي ضوء وجودها داخل بناء اجتماعي، ومن حيث ارتباطها وعلاقتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى. فعلم اجتماع الذي أنتج فرعا جديدا يسمى علم اجتماع السكان يربط في دراسته بين موضوعات علم الاجتماع وبين الظواهر السكانية موضع اهتمام الديموجرافيا ، ولكن لا يقف عند حد الاعتماد علي الأرقام بل يهدف إلى الوصول إلى فهم وتحليل أعمق للعلاقات التي تربط بين هذه الظواهر، وتفسير هذه الظواهر السكانية في ضوء العوامل الاجتماعية من ثقافة ومعايير وقيم وأدوار ومكانات وطبقات وأسرة وغيرها(أنظر كتاب: دراسات في علم اجتماع السكان)

وهناك ثلاث عوامل أساسية أدت إلى اعتبار السكان ميدان هام للبحث في علم الاجتماع :

أ: أن موضوع دراسة علم الاجتماع هو المجتمع من حيث بنائه وتغيره ،

وحيث أن السكان يشكلون العنصر الأساسي في المجتمع فأنهم بالتالي يدخلون في دائرة اهتمام علم الاجتماع

ب: يعتمد علماء الاجتماع عند تحليلهم للظواهر الاجتماعية عل ى المعطيات الديمغرافية والمتغيرات السكانية ، ويستفيدوا بها على المستويات المتباينة وخاصة الأسرة والمدينة وجماعات الأقليات والطبقات الاجتماعية والتدرج الاجتماع والنسق السياسي والنظام القيمي والمكانة الاقتصادية والاجتماعية وما إلى ذلك من الموضوعات التي تقع في بؤرة اهتمام علم الاجتماع

ج: أن تحليل ودراسة العلاقة بين الظواهر السكانية والظواهر الاجتماعية

يثري علم الاجتماع ويساعده علي الوصول إلى قدر عالي من التعميم وتجريد(المعطيات والوقائع مما يؤدي إلى تطوير نظرية علم الاجتماع فلقد حرص علماء الاجتماع علي توفير الشروط النظرية والمنهجية لعلم اجتماع السكان وتثبيت دعائم استقلاله وتميزه عن مجموعة النظم الفكرية الأخرى ، وذلك بتوفير القضايا الامبريقية والاستقرائية عن المتغيرات السكانية والاجتماعية وبالاستعانة بمناهج وطرق وأدوات البحث الاجتماعي في دراسة الظواهر السكانية

2-علاقة علم اجتماع السكان بالديمغرفيا:

اقترن ظهور علم اجتماع السكان بحاجة النظام الاجتماعي لفهم وتفسير الظواهر السكانية ذاتها ودراستها باعتبارها ظواهر أساسية غير ثانوية,ظهور هذا التخصص يعود إلى الفترة 1920_1930

الفرق بين علم اجتماع السكان والديمغرافيا:

_زمن ظهوره كان حديثا مقارنة بالديمغرافيا والعلوم الأخرى القريبة منها، غير أن دراسة السكان أكثر ارتباط بعلم اجتماع السكان منه للعلوم الأخرى

–الاختلاف من حيث زاوية النظر والهدف من تحليل الظواهر السكانية:

الديمغرافيا: اهتمت بالمواليد والخصوبة من ناحية، ودراسة الوفيات والهجرة من ناحية ثانية، لأجل التحليل الكمي للعلاقات المتبادلة بين هذه الموضوعات

الجغرافيا البشرية: ركزت على المشكلات التوزيعية (دراسة الأرض والبيئة)

الاقتصاد: الاهتمام بدارسة الظواهر السكانية والاستفادة منها في تفسير نسق المتغيرات الاقتصادية

علم اجتماع السكان:

يهتم ببناء السكان(الحجم والتكوين والتوزيع) وتغير السكان(النمو، الزيادة والتضخم)

_تحليل العلاقات بين الظواهر ومحاولة فهم طبيعة العلاقات وتفسيرها، ويفسر الظاهرة السكانية في ضوء علاقتها القوية بظواهر البناء الاجتماعي. ظواهر الخصوبة تفهم من خلال دراسة البناء الأسري، الهجرة الداخلية تفهم من خلال فهم ظاهرة التحضر

مجالات اهتمام علم اجتماع السكان:

أ–بناء السكان(حجم وتكوين وتوزيع السكان)

ب–تغير السكان(نمو وزيادة السكان)

مجال بناء السكان:

_يتم تحليل وتفسير ظواهر بناء الأسرة وحجمها اعتمادا على الدراسات والبحوث المنجزة في السوسيولوجيا حول أنماط الأسر وتغيرها، ويحللون ظواهر التفكك الأسري (الطلاق) في ضوء نتائج الدراسات السوسيولوجية لتغير بناء الأسرة ووظائفها التعليمية والدينية والاقتصادية

_يحللون التكوين الزواجي في الأسرة على ضوء طبيعة التنظيم الاجتماعي للمجتمع

_استخدام المؤشرات المختلفة على الطبقة والمكانة الاقتصادية والاجتماعية في تحليل الاختلافات في معدلات الخصوبة

_يبينون أثر القيم الاجتماعية والمعايير والعادات والتقاليد في تباين المعادلات الولادات

_يتتبعون أثر التحضر والتصنيع والحراك الاجتماعي على الخصوبة والسلوك الإنجابي

مجال التغير السكاني:

اهتمت الديمغرافيا بالتغير الاجتماعي من خلال شكل واحد وفريد وهو الزيادة والنقصان التي تطرأ على حجم السكان، حيث يدرسون التغيرات في معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة والتغيرات في بناء السكان باعتبارها من أهم عوامل التغير الاجتماعي

_يتناول علم اجتماع السكان العوامل الاجتماعية التي تحكم وتضبط معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة

_يحلل النتائج الاجتماعية المترتبة على معدلات الوفيات والهجرة والخصوبة والمستويات التعليمية وحركات الهجرة

_إنشاء نماذج تشتمل على التفاعل بين المتغيرات السكانية والاجتماعية ويعتمد عليها في تفسير نمو السكان وتغيرهم

3–علاقة علم النفس بعلم لسكان:

يعود الفضل إلى إبراز هذه العلاقة لعالم الاقتصاد الأمريكي كينز الذي استطاع خلال فترة الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 من أن يقدم تفسيرا عن وضعية الطلب اعتمادا على فرضية التحليل النفسي لسلوك المستهلكين، وقد لاقى هذه الاهتمام العلمي تزايدا لدى علماء النفس الذين أصبحوا ميالين لدراسة دور السلوك الإنساني في التأثير على المتغيرات الديمغرافية

4–علاقة الإحصاء بعلم السكان:

الاهتمام بالإحصاء في دراسة السكان ارتبط بجهود الإنسان ومحاولاته لفهم تأثير البيئة الطبيعية والاجتماعية على توزيع السكان وتطور نموه، وعليه فقد كان ارتباط الإحصاء بالدول والمجتمعات قديما يؤرخه البعض إلى الفترة الرومانية حيث عمد الإمبراطور الروماني **سرفيستاليوس** إلى دعوة الشعب إلى المشاركة في الاحتفالات السنوية التي يقيمها، حيث قدم لهم أنواعا ثلاثة من النقود مختلفة قدم كل واحدة منها للرجال والنساء والأطفال، وهو ما سمح للملك بأن يعرف سكان إمبراطوريته بشكل دقيق من خلال عددهم وتوزيعهم العمري والجنسي، بواسطة إعادة احتساب النقود الموزعة,

من جانب ثاني تمكن **جرونت John Graunt** عام 1602 من تقديم منشور وضع فيه ملاحظاته على قوائم الموتى، وهذه الطريقة تعتبر من أهم المعادلات الإحصائية التي استخدمت ولا تزال إلى يومنا هذا في مقاربة الإحصاء للظاهرة السكانية، كما أن علم السكان يدين لها كثيرا كونها هي من أسندت الجانب العلمي الدقيق من دراسات السكان خلال مراحل تطوره

كان يُنظر للسكان خلال تلكم الفترة على أنه موضوع غامض ويصعب التفكير فيه وأنه يخضع للتأمل غير الدقيق أكثر منه موضوعا يقبل الملاحظة والتحليل والتدخل العلمي الدقيق والصارم(بعيد عن المنطق الرياضي والتجريبي)، والمحصلة أن اغلب مفكري تلك الفترة من القرن السادس وما بعده اعتقدوا أن تطور السكان يخضع لقوى طبيعية من الصعب تعيينها وفهمها ومعرفتها, وقد مثّل هذا العائق حاجزا في تطور نظرة الإنسان للظاهرة السكانية، غير أنه حفز مفكرين آخرين إلى ولوج وطرق باب هذا العائق والخروج بتوصيفات ودراسات جديدة استطاعت أن تنقل الظاهرة السكان من حقل التأمل إلى حقل الإحصاء الدقيق، وعليه مثلت أبحاث **جرونت** البداية العملية والعلمية لتطور الدراسة العلمية للسكان,

يشار هنا أن المحاولات التفكيرية والبحثية لـ **جرونت** لم تكن بالدقة والمثالية العلمية التي توجد عليها اليوم البحوث العلمية، ولكنها بالرغم من ذلك فقد مثلت انتقالا حقيقيا سيطور لاحقا مجال هذا العلم, كان **جرونت** باحثا ذكيا ومفكرا حقق نجاحا في حياته المهنية(التجارة والعسكرية)، واستطاع أن يثبت استقلاليته عن الدوائر العلمية في عصره والتزم بالاهتمام بقضايا ومشكلات الحياة في المدينة ما شكل ظروفا ملائمة ومحفزة على "قيامه بذلك النوع من البحوث التي كان يجريها بنفسه والتي لم يحاول أن يتصورها واحد من سابقيه أو معاصريه",(عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان),

وقد أمدت سجلات الوفيات(نشرة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء تضم قائمة بأسماء الموتى، وأحيانا تتضمن قائمة أسماء المواليد في دوائر متباينة وعديدة من لندن)، لبدايات القرن السادس عشر ميلادي، لـ **جرونت** بمادة خام اعتمد عليه لأجل استخلاص نتائج مهمة

وتعكس قوائم الوفيات الخطورة التي تمثلها أساب الوفيات، وهذه الأسباب تؤشر لأوضاع صعبة يمر بها الساكنة كالأوبئة والطاعون والتي يكون فيها من المناسب للسكان مغادرة المدينة إلى مناطق أخرى

وقد صاغ **جرونت** جدولا لحياة سكان لندن وما جاورها، وبناء على متغيري سبب الوفاة وعدد حالات الوفاة البالغة 130 ألف حالة وفاة وقعت بين 1629_1638 و 1647_1658 صنّف ووزع من خلالها المتوفين اعتمادا على متغير العمر " وفي إجراء نوع من الاستقراء يتسم بالبساطة حول حالات الوفاة الناجمة عن المرض في حالة الطفولة". وما يعاب(السلبي) في عمل **جرونت** أن تصنيفه وتوزيعه خلى من معرفة الأسباب المحددة للوفاة، إلا أنه استطاع أن ينجز جدولا لحالات الوفاة في مقابل 100 شخص وذلك بحسب متغير العمر:

السن		العمر عند الوفاة لكل 100 شخص
6 ستوات		64 مولودا
16 سنة		40 مولودا
26 سنة		35 مولودا
36 سنة		16 مولودا
46 سنة		10 مولودا
56 سنة		6 مولودا
66 سنة		3 مولودا
76 سنة		1 مولودا
80 سنة		00

إن علاقة الإحصاء بالسكان تظهر في شكل اعتماد متبادل بينهما، حيث تسمح المعلومات الكمية والرقمية في تنمية الخيال العلمي للباحث، وتسمح له الأساليب الإحصائية في استخلاص نتائج وقوانين وصياغات رياضية تميط اللثام عن كثير من القضايا التي تبدو مبهمة أو أن أسبابها مخفية, غير أن أهمية الإحصاء في دراسة السكان تنمو اليوم بشكل متسارع لهذا فإن تكوين الباحث في مجال الديمغرافيا يستلزم إلمامه الكبير والعميق بالإحصاء كمثل التصنيف والترميز والتنسيب والرسوم البيانية و الجداول والمعادلات الرياضية والتي ستسمح له في الأخير من بناء جداول الحياة وهرم السكان وباقي القياسات الديمغرافية الأخرى,

في المقابل إن كانت الإحصاء تمد الباحث بهذه المزايا في دراسة الموضوعات السكانية، فإنه ينبغي الحذر من الأخطاء التي قد يقع فيها الباحث والتي من بينها:

_أن معدلات المواليد والوفيات والهجرة وباقي العوامل المؤثرة في حجم وتغير السكان تتغير بشكل مستمر، وهو ما يجعل تنبؤات الباحث تتسم بالنسبية وعدم الثبات

-أن الديمغرافيا تقتصر في تفسيرها للظواهر على العلاقات الضيقة بين المتغيرات السكانية فقط، دون النظر في باقي العوامل ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كمثل: المعايير، القيم والأدوار والأسر والطبقة والأخلاق وغيرها.

-اعتمدت الديمغرافيا منذ نشأتها في القرن السابع عشر على الأسلوب الإحصائي المحض، ما جعلها قاصرة عن التفكير خارج الأرقام التي توفرها لها الإحصائيات السكانية والبيانات الجاهزة والتي تقوم هي بإعادة قراءتها وفق صيغ رياضية مختلفة، وهو ما منع الديمغرافيا من تطوير ملاحظاتها وخيالها العلمي السكاني نحو أفاق تسمح بإيجاد تفسيرات تتجاوز الأرقام.

5-علاقة الجغرافيا بعلم السكان:

اهتمت الجغرافيا منذ القدم بالظواهر السكانية

الجغرافيا في القرن 19م اهتمت بالعالم الحيوي والفيزيقي، وكان بينهم علماء اهتموا بتسجيل أعداد السكان ومعرفة توزيعهم على أماكن الاستيطان والتجمعات السكانية

في القرن العشرين اهتم الجغرافيون بتطوير علمهم الذي أصبح معروفا بالجغرافيا البشرية والذي ربط بين الجغرافيا والسكان

أ.عوامل نمو الجغرافيا البشرية:

-"لأن الجغرافيا تدرس الأرض والبيئة والخصائص الطبيعية والمناخ والموارد الطبيعية، ولما كانت البيئة طبيعية وبشرية فقد اهتمت الجغرافيا بالسكان والظواهر السكانية لأجل فهم التفاعل بين العوامل الطبيعية من خصب الأرض ومناخها وانجذاب السكان إليها اوطردهم أو التفاعل بين السكان والبيئة وعلاقتهم بمواردها الطبيعية. من هنا كان السكان هم أفضل ممثل للملاحظة وقياس العناصر الأخرى للمجال

-أدرك الجغرافيون مشكلات توزيع سكان العالم على الأرض والاختلاف بينهم من مجال ترابي لآخر خصوصا من ناحية العرق والإثني والثقافي والطابع المجتمعي

-سلم الجغرافيون بفرضية أن مكونات المجال تتميز بالتغير المستمر، لهذا فقد اعتقدو بأن السكان هم قوة تقع في قلب القوى التي تؤثر في تغير المكونات

-نتائج اهتمام الجغرافيا البشرية بدراسة السكان هي:

***تصميم وجمع البيانات السكانية وتحليل وتركيب الفروق المكانية:**

بحيث يجب ان يجري كل تعداد في إطار جغرافي، وان يرتبط جامعوا البيانات بالوحدات المكانية الموزعة على سطح الأرض، وعليه فإن تصور الخصائص المكانية لوحدات العد قد يسهل عملية التعداد لدرجة كبيرة ويجعل لنتائجه معنى واضح

كما أن تحليل وتركيب الفروق المكانية السكانية، يسمح بإجراء تحليل للفروق المكانية للسكان ومقارنة تسلسل أو تتابع النتائج، وبالنتيجة الكشف عن الاتجاهات في أنماط التوزيع المكاني مثل الريف والحضر وذلك في التعدادات المختلفة

***دراسة الجوانب التوزيعية للخصائص والتعرف على أنماط الإقامة والاستيطان:**

وذلك من خلال دراسة المواليد والوفيات واتجاهات الخصوبة وتوزيعها على المناطق التي ينقسم إليها مجتمع البحث في التعدادات المختلفة، والكشف عن اتجاهات الجوانب التوزيعية في المستقبل

***وصف وتحليل الجوانب التوزيعية للسكان:**

كما هو حال الهجرة ونتائجها التوزيعية وحركات اللاجئين، حيث تسمح بالتعرف على مشكلات التغير المكاني للسكان، وعليه ينبغي دراسة العلاقة بين التوزيع السكاني وأنماط الاستيطان أو وظائفه، وتتبع التطورات في التوزيع نتيجة لتأثره بالاستيطان والموقع واستغلال الأرض، ما يسمح بمعرفة اتجاهات التغير في هذا التوزيع في المستقبل

6–علاقة الاقتصاد بعلم السكان:

يدرس الاقتصاد " الإنتاج كنشاط مادي للبشر، بينما تدرس الديموغرافيا هذا الانتاج لمعرفة تأثيره على نوعية السكان . والديموغرافيا تدرس معدل الولادات لمعرفة تأثيره على حجم السكان، بينما يهتم الاقتصاد بمعدل الولادات لكونه مؤثراً في سوق العمل والاستهلاك والأسعار وحركة العرض والطلب"(شوقي عطية، علم السكان، ص21)

الاقتصاد كما الإحصاء والجغرافيا اهتم بالظواهر السكانية منذ القدم،

أ.تطور الدراسة الاقتصادية للسكان:

ثلاث مراحل تميز اهتمام الاقتصاد بالسكان هي:

المرحلة الأولى: الحث على زيادة عدد السكان

المرحلة الثانية:التحذير من خطورة زيادة عدد السكان

المرحلة الثالثة:وضعوا اشتراطا للزيادة السكانية يقوم على فكرة الحل الأمثل

ب.الاقتصاد والحث على زيادة عدد السكان:

لم تتوفر البيانات المتعلقة بالدخل والثروة والأجور والربح، والخصوبة والوفيات والهجرة، إلا أن ذلك لم يمنع الاقتصاديين قبل القرن 18م من صياغة موضوعات تربط الاقتصاد بالسكان

أسباب تزايد الاهتمام بالسكان في القرن 18م:

_اكتشاف العالم الجديد_نمو التجارة الدولية_تغير البناء السياسي_تحسن أساليب الإنتاج_تحسن طرق وأساليب نقل البضائع_التطورات العسكرية والفنية ولد قناعة بأن أي تدهور يمس احدها يلحق بالنتيجة ضررا بالباقي

_لما كانت الأرض والعمل الصناعي هما ركيزتا الإنتاج الرأسمالي، فقد اعتقد كثير من الاقتصاديين بأهمية زيادة عدد السكان لما له من تأثير على نمو القوة العاملة التي ستحرك وتقوي القوة الإنتاجية للدولة. وعليه كان الحث على ''ضرورة زيادة السكان وأشاروا إلى الأساليب المباشرة وغير المباشرة التي تساعد على تحقيق هذا الهدف، وخاصة أساليب زيادة

الخصوبة ومعدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات ومنع الهجرة من البلاد كما دافع الكثيرون عن هذه الأساليب إلى الحد الذي فرض بعضها بالقانون في عدد من البلاد" جلبي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص80

الاقتصاد وخطورة زيادة عدد السكان:

أصبحت الدعوة إلى زيادة عدد السكان مثار جدل الكثير من العلماء في القرن 19م، بين مشجع ورافض لها، وهناك من ربطها بتوفير وسائل العيش وفرص الشغل بأجر عادل ومناسب

وإلى غاية الحرب العالمية الأولى، تبنى كثير من الاقتصاديين فكرة أن رفع الخصوبة وزيادة السكان يكون على حساب وسائل العيش بحيث تتحول الموارد من الاستخدام المنتج إلى العطالة وعدم الإنتاج أو الاهتلاك، وقد ساهم في اشاعة هذه الفكرة كل من آدم سميث وريكاردو ومالتوس وجون استيوارت ميل

فكرة أدم سميث:

طبق قانون العرض والطلب على الظاهرة السكانية واستنتج أن:

–وجود علاقة بين زيادة في عدد السكان وندرة في فرص العمل، تؤدي سوء الأحوال المادية والاقتصادية سيؤدي عدم إقبال الأفراد على الزواج فيقل الإنجاب، وبالتالي تتهيأ الظروف ويعود التوازن للجتمع

– أن زيادة فرص العمل وانخفاض في كثافة السكان تؤدي ارتفاع الأجور وتحسن الأحوال المادية للأفراد الذين يقبلون على الزواج وتزيد معدلات الإنجاب،

أما ديفيد ريكاردو:

فقد قال بقانون تناقص الغلة والسكان، حيث أنه مهما كان قانون الإنتاج من الأرض(الزراعة) ومهما كان مستوى المهارة ومقدار المعرفة التي تتيح زيادة العمل في الأرض، بالنتيجة الإنتاج لا يزيد بدرجة مساوية لجهد العمل المتزايد

وادعى أيضا أنه مهما تضاعف الجهد فلن يزيد الإنتاج في الأرض لأنها قدمت أقصى مقدار من استغلالها، ولأن زيادة الإنتاج تمثل في الواقع زيادة في النفقات التي يعجز إنتاج الأرض عن تعويضها

معارضة علماء الاقتصاد للأساليب التي تدعو لزيادة عدد السكان:

فكرة القيمة: أن زيادة السكان تفقد الموارد وتقلل من الكفاية ودافعوا عن زيادة دخل الفرد ورفع مستوى المعيشة، وهذا الهدف يتحقق عندما لم يتزايد السكان زيادة دائمة ومستمرة

عملية زيادة قوة الدولة السياسية والعسكرية من خلال زيادة السكان عديمة الفائدة وتعوق تقدم مستوى المعيشة لهم

الاقتصاد والدخل الأمثل للسكان:

تقوم هذه الفكرة على أن نمو السكان إلى زيادة في الكثافة السكانية في مناطق وبلاد جديدة وبالتالي يزيد تقسيم العمل ما يرفع من القوة الإنتاجية وينعكس ذلك في زيادة الدخل للسكان غير أن هذه الزيادة تظل محدودة(الحد الأمثل)، وبالنتيجة تحسن الأحوال المعيشية للسكان سينتج عنه زيادة في الكثافة السكانية في البلاد، ما يتسبب في قلة في الدخل وانخفاض في مستوى المعيشة

نظرة الاقتصاد للظواهر السكانية

أصبحت للاقتصاد نظرته الخاصة في دراسته للظواهر السكانية وله موضوعاته المحددة وأهدافه الخاصة موضوع الدراسة يتعرف كنسق من المتغيرات المعتمدة فيما بينها، ولهذا توجد جوانب وموضوعات مهمة يمكن من خلالها تحليل الاقتصاد والسكان وهي:

-المتغيرات السكانية: الوفيات، الخصوبة، الزيادة الطبيعية والهجرة، والكثافة السكانية وتوزيع السكان، ومعدل نمو السكان والتكوين العمري والنوعي والمهني والتعليمي

_المتغيرات الاقتصادية: الدخل القومي والثروة، والموارد والتجارة وتوزيع الدخل والأجور والمصالح والعمالة والادخار والاستثمار والاستهلاك والمهن

بالنتيجة أي تغير يصيب هذه المتغيرات الاقتصادية بالإيجاب او بالسلب يؤثر بشكل مباشر على المتغيرات السكانية

7-علاقة العلوم السياسية بعلم السكان:

من المعلوم أن السكان يمثلون في النظام السياسي الجمهور السياسي والناخبين الذي يعول عليهم لاختيار الأحزاب التي تحكم الدولة. وعليه فإن السكان تنظر لهم العلوم السياسية من زاوية داخلية صرفة خاصة بالدولة نفسها باعتبارهم مواطنين ينبغي تحضيرهم وتنشئتهم سياسيا كي يكونوا مواطنين صالحين ومشاركين في المجالات المختلفة. كما تنظر قوى سياسية إلى السكان من زاوية اخالافاتهم البنيوية كما هو حال الديانة والعرق واللغة والعمر والجنس بما يمكن هذه القوى من صياغة مشروعها السياسي الذي يأخذ في الحسبان نوعية الجمهور الذي تسعى لاستمالته أو تحويله إلى منخرطين حركيين ومدافعين بقوة على طروحات أحزابهم(أحزاب مذهبية أو طائفية، عرقية، مناطقية، ثقافية، قومية، ...)

في نفس الوقت تعتبر الأصول الاجتماعية للسكان في دولة ما مجالا مهما للضغوط والنزاع الدولي، فالدولة التي تحتوي أقليات دينية أو عرقية لدول أخرى فبالتأكيد ستكون في مواجهة تحدي التدخل الخارجي وأيضا مشكلة في ولاء هؤلاء لوطنهم وربما سعيهم للانفصال عن الوطن الأم. هذه المخاطر لم تكن لتوجد لولا التحليل الذي أمدته العلوم السياسية عن الظاهرة السكانية التي تأخذ اليوم حيزا كبيرا من النقاش والسياسات الدولية كما هم حال الهجرة والهجرة غير الشرعية "وفي الوقت الراهن، وبسبب الأزمات التي تعصف بالعالم، أصبحت حركة الهجرة، وخاصة غير الشرعية منها، من أبرز الأزمات التي تهدّد العالم، وبالتحديد العالم المهاجر إليه. فالنازحون، وخاصة القسّريون منهم، يحملون معهم أزماتهم إلى الدول المضيفة. وتجهد الدول في محاولة إدماجهم في المجتمع. إلا أن هذا الاندماج ما دونه عوائق وصعوبات شتى. فلا عجب أن تنشأ أحزاب وتيارات تدعو إلى إغلاق الحدود وإعادة المهاجرين وترحيلهم، وذلك لهاجسين: الأول، آني وهو بسبب الأزمات التي تعصف بالبلاد المستقبلة، وعلى رأسها البطالة وصدام الثقافات. أما الثاني فهو مستقبلي، لتخوف هذه القوى السياسية من تغيّر الوجه الإثني للدول المضيفة في المستقبل غير البعيد"(شوقي عطية، علم السكان، ص ص 22، 23)

ثالثا-علاقة علم السكان بالطب وعلوم الأحياء والتغذية:

1-العلاقة مع الطب: سمحت النتائج الطبية الدقيقة المرتبطة بالتغذية والأمراض والصحة، الوراثة، .... من تعيين متغيرات جديدة ركنت إليها الديمغرافيا لتحليل وتفسير تركيب السكان ونموهم، فعلى سبيل المثال قد يتأثر نمو السكان

بنسب تفشي الأمراض لدى الشباب، أو أن الوفيات تؤثر في نمو السكان من حيث ارتفاعها لدى المولودين الجدد، أو ان متوسط العمر لدى السكان يرتفع بسبب النظام الصحي والغذائي الجيد.

2-العلاقة مع علوم الأحياء: تهتم الديمغرافيا بالتغييرات البيولوجية التي تلحق بجسم الإنسان، فمعدلات الخصوبة على سبيل المثال تختلف باختلاف المجالات السكانية المحلية والوطنية وبين الدول، لهذا فالقدرة على الإنجاب أو التناسل مسألة تخص نوع السكان الذين تكون لديهم قدرات بيولوجية خاصة تسمح لهم برفع معدل الولادات على عكس أنماط سكانية أخرى

3-العلاقة مع علم التغذية: تقوم العديد من الافتراضات الديمغرافية على أهمية النظام الغذائي على صحة السكان ومن ثم نموهم، وتبين الدراسات أن سوء التغذية في الدول الفقيرة مبعث لزيادة المواليد، في مقابل شيوع الأمراض بينهم، كما أن التغذية تؤشر في الدول المتقدمة إلى نمط اجتماعي تدرجي بين مختلف الطبقات الاجتماعية، فالطبقة الاجتماعية الثرية تعزز قلة نموها الديمغرافي عبر المحافظة على نمط غذائي صحي يبعدها عن المرض ويرفع من معدلات الأمل في الحياة لديها.

والتغذية الصحية التي تقوم على أساس العدالة الاجتماعية بين السكان من شأنها أن تحافظ على استقرار الدولة، وتمنع استقطاب السياسات الحكومية نحو مشروعات خدمية وصحية مرهقة ومبتذلة، وتسمح بالتالي للسكان من الوصول إلى حالة الرفاهية الاجتماعية بما تستلزمه من وعي اجتماعي وصحي ومواطني يخدم في الأساس بناء نظام سكاني أمثل عدديا وقوي صحيا واقتصاديا

المحاضرة الرابعة:
ضرورة دراسة الظواهر السكانية في المجتمع

نحاول التأكيد على ضرورة دراسة الظواهر السكانية من خلال الجوانب البنائية: حجم السكان تغير أو نمو السكان

أولا–ضرورة دراسة حجم السكان:

ينصرف اهتمام العلم بالسكان إلى دراسة حجم السكان والتغير فيه بحسب الزمن، وما يسمح من تفسيره والتحكم فيه والتنبؤ بمآلاته في المستقبل. وفي نفس الوقت يساعد على:

*زيادة الوعي الاجتماعي في المجتمع

*اقتراح الحلول المناسبة للمشكلات الاجتماعية

*توفير الحقائق الموضوعية التي تسند الخطط الاجتماعية القومية والقرارات والسياسات والإستراتيجيات على المستويات المحلية والعالمية

1–الوعي الاجتماعي: تتوقف تنمية وعي الأفراد وتكوين الاجتماعي على الإدراك الصحيح والمعرفة الحقيقية لحجم السكان ومعرفة التغيرات التي تحصل فيه وفهم أسبابه

معرفة الأفراد الذين يهتمون بالسكان، وتبادل معهم الرأي يساهم في توفير ما يحتاجونه في حياتهم وفي ترتيب معيشتهم يساعد الأفراد أجهزة المجتمع بواجباتها في توفير وتدبير وسائل العيش اللازمة لحجم سكاني معين في ظرف زمني محدد معرفة الفرد لعدد السكان وتغيره عبر الزمن يكفل له إدراك أن ما وفره من وسائل العيش كاف من عدمه وهو ما يجعله يسعى لتدبير الوسائل التي تسمح بإعادة التوازن للعدد وتوفير الوسائل الضرورية للعيش

معرفة الفرد لجهود الأفراد الآخرين وللأجهزة الحكومية والخاصة تجعله يقدّر ما توفره أو ما لم تستطع تنفيذه من خطط وسياسات ومشروعات وخدمات، فيتصرف الفرد والأفراد الآخرين بتقليل حجم السكان او زيادته بما يتوافق مع نجاعة المشروعات وربحيتها وحاجتها للتطوير

2–الرفاهية الاجتماعية:

معرفة حجم السكان وتغيره يساعد على :

–اقتراح الحلول المناسبة للمشكلات الاجتماعية

_توفير الحقائق الموضوعية التي تستند عليها الخطط والسياسات والاستراتيجيات في المستوى القومي والدولي(الصحة، التعليم، الاستثمار، التشغيل، (....

–من خلال معرفة التوزيع الجغرافي والسياسي للسكان، يمكن تحديد نوعية المشروعات الإنتاجية الموجهة للمناطق الحضرية والريفية والصحراوية

-من خلال معرفة التوزيع الجغرافي والسياسي للسكان، يمكن تحديد نوعية الخدمات الاجتماعية اللازمة للساكنة بحسب مجالها الجغرافي وأيضا على توزيعها الأمثل بينهم

-معرفة حركة السكان من الريف إلى المدينة تعين أجهزة الحكومة على ترتيب الوسائل الكفيلة بتوزيع الموارد والخدمات للمجتمع وإقامة المشروعات بما يسمح من التكفل بحجم الساكنة

-زيادة حجم السكان في المجتمع وضخامته يسمح بتوفير أعداد كبيرة من العاملين الذين يستوعبهم النشاط الاقتصادي والإنتاجي للدولة بما يسمح من زيادة دخولاتها ومن ثم تستخدمه لدعم مكانتها الإقليمية والدولية

ثانيا-ضرورة دراسة نمو السكان:

1-الإيكولوجيا البشرية ودراسة العلاقة بين نمو السكان ووسائل العيش :

الاهتمام بهذا الموضوع نتيجة للتساؤلات والتوقعات التي أثارتها الزيادة المستمرة والمخيفة لعدد السكان في العالم

-هل كانت هذه الزيادة في عدد السكان تقابلها زيادة مباشرة في وسائل العيش؟

-هل كانت الزيادة في السكان تفوق عادة الزيادة في وسائل العيش أو العكس؟

-ما هي الوسائل التي استعان بها الإنسان على حفظ هذا التوازن في الجنابين؟

أجابت عن هذا التساؤلات الإيكولوجيا البشرية التي هي تخصص من علم الاجتماع، على النحو الموالي :

تسجيل الحقائق المتعلقة بنمو السكان في العالم، حيث استعانت بالتراث الذي يوضح ذلك حيث منذ بداية ظهور المخلوقات البشرية التي كانت تستعين بمجموعة من الأدوات في توفير وسائل عيشها وبقاءها، وانتهى البحث في النمو السكاني في العالم إلى الحقائق التالية:

- أن سكان العالم كانوا في زيادة مستمرة
- السنوات الحديثة عرفت تزايدا في معدل نمو السكان بدرجة لم يسبق إليها في تاريخ البشرية، مثلما تبينه التعدادات العالمية والتسجيلات الحيوية والبحوث وغيرها

اهتمت الإيكولوجيا البشرية بوسائل العيش في العالم، استرشدت في ذلك على المسلمات الموالية:

- -ليس هناك كائن إنساني واحد يستطيع أن ينمو وينضج دون الاعتماد على بني جنسه
- -أن المجتمعات الإنسانية تعتمد على المجتمعات الحيوانية والأنواع النباتية وعلى النواحي الفيزيقية للبيئة مثل: الهواء، الماء، درجة الحرارة،...

ركزت الايكولوجيا البشرية على العلاقة المتبادلة بين السكان وبين بيئاتهم الفيزيقية والبيولوجية والحيوانات والبشر المرتبطة ببعضها مع الخواص الفيزيقية لبيئتهم

نمو سكان العالم حصل بفعل التغيرات في نسق بيئة الإنسان مع العلم، أي التغير في التكنولوجيا والتنظيم زاد الإنتاج عن الكمية السابقة التي كان ينتجها الإنسان في الفترات السابقة

هذه التغيرات مكّنت الإنسان من المحافظة التوازن بين الزيادة في السكان وبين الزيادة في وسائل العيش

نتيجة:

التقدم في وسائل العيش كان سريعا وهائلا، كما كان نمو السكان في أوروبا وأمريكا متزايدا وسريعا نتيجة للثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي'' وهكذا كانت الزيادة في سكان العالم تقابلها زيادة مماثلة في وسائل العيش استنادا إلى أن الإنسان كان يستعين في حفظ التوازن بين الزيادة في الجانبين في كل مجتمع عبر تاريخ البشرية على تطوير بيئته التكنولوجية والتنظيمية''(علي عبد الرزاق جلبي، ص40)

ب-التنمية الاجتماعية ودراسة العلاقة بين نمو السكان والتغيرات في معدلات المواليد والوفيات:

انتبه اتجاه في نمو دراسة السكان إلى البحث عن الأسباب في ضوء الفارق بين معدلات المواليد والوفيات، ثم اهتم بعد ذلك بتحليل التغيرات في معدلات المواليد والوفيات في واقع وظروف التنمية الاجتماعية في المجتمع

2-نمو السكان والتغير في معدلات الوفيات في العالم:

معدلات المواليد والوفيات من (1980-2010) مرتفعة جدا، إلا أن معدلات الوفيات كانت تميل إلى الاختلاف من سنة لأخرى بشكل يلفت النظر .

-السنوات التي تميزت بنقص الغذاء وسوء التغذية كانت معدلات الوفيات عالية جدا. كما ارتفع معدل الوفيات نتيجة للأمراض المعدية، فقد توفي ربع سكان أوروبا نتيجة للأوبئة خلال الفترة 1347-1352

-تراجع معدل الوفيات بشكل أبطأ في القرن الثامن عشر نتيجة لتوافر الغذاء، وانخفض كثيرا بنهاية القرن التاسع عشر نتيجة: وفرة الغذاء، تحسن الصحة في المدن خصوصا، تحسن طرق تصريف الفضلات، توفير مياه الشرب، التقدم الطبي في مجال الوقاية من الأمراض المعدية(التطعيم، والشفاء من الأمراض المعدية عن طريق المضادات الحيوية)

-تباينت معدلات الوفاة في الدولة النامية من سنة لأخرى، لكنها ظلت مرتفعة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ثم أخذت بالانخفاض بوتيرة أسرع حتى من الدول المتقدمة نتيجة توفر بعض العوامل سبق الإشارة إليها. غير أن التراجع لا يعني أبدا ان الوفيات تلاشت حيث أنها لاتزال مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة بسبب معاناة هذه الدول من سوء التغذية والظروف غير الصحية والتخلف الاجتماعي

3-نمو السكان والتغير في معدلات المواليد في العالم:

قدرة الإنسان(المرأة) على التوالد (الحمل) ضعيفة مقارنة بباقي الكائنات الحيوانية، فعدد مرات الحمل للمرأة هي 12 مرة في المتوسط طوال فترة النسل

-معدلات المواليد في أوروبا قبل الثورة الصناعية تميزت بالثبات نسبيا مقارنة بمعدلات الوفيات، غير أن هذا الأخير كان يؤثر مباشرة في معدل المواليد، حيث يظهر أثره في معدل الوفيات في سن الزواج (الحرب، الأوبئة)

-ارتبط عقد الزواج بأن يرث الزوج قطعة أرض من والده بعد موته، لهذا فإن الفترات التي ينخفض فيها معدل الوفيات يقل معها عدد الرجال الذين يرثون الأرض وبالنتيجة يرتفع عمر من يرثون الأرض عند زواجهم فتقل خصوبتهم وعدد مواليدهم

-تنخفض معدلات الخصوبة والمواليد في المجتمعات التي عرفت تقدم كبيرا نتيجة الثورة الصناعية التكنولوجية عكس المجتمعات المتخلفة التي كانت المعدلات عندها عالية جدا

تفسير التباين في معدلات المواليد والوفيات بحسب تقدم وتخلف المجتمعات:

-التباين مرتبط بظروف تقدم وتنمية أو تخلف كل مجتمع، على سبيل المثال: الاهتمام بأوضاع النساء وتعليمهن وإتاحة فرض الشعل لهن، وترقية مشاركتهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كان ت من بين الأسباب التي أدت إلى انخفاض معدلات المواليد والوفيات في المجتمعات النامية

المحاضرة الخامسة:

العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية، المفهومات والقضايا

أولا–عوامل الاهتمام بالعلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية:

1–نمو سكان العالم

2–التحول الديمغرافي في الدول النامية

3–تزايد المشكلات السكانية وتنوعها

4–الهوة الواضحة والمتزايدة بين البلاد المتقدمة والنامية

5–الاختلاف في الرأي حول العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية

1–نمو السكان:

لشرح هذا العنصر نورد الأفكار الموالية:

–تكشف الاتجاهات الديمغرافية عن زيادة غير مسبوقة في نمو سكان العالم

–نمو السكان سنويا في القرن 19م يساوي تقريبا 0,5%

–يلاحظ ارتفاع نسبة النمو في النصف الأول من القرن 20م بحوالي 0,8% وعدد السكان 1200 مليون نسمة

– في القترة 1950–1970ارتفاع نسبة النمو 1,8%

–خلال الفترة 1900–1970 تزايد سكان العالم من 2,3 ألف مليون إلى 3.6 ألف مليون

–في منتصف العام 1974 بلغ عدد سكان العالم 3,9 ألف مليون مع معدل نمو 2%

–العام 1990 معدل نمو يساوي1,7% أي 5,3 بليون نسمة

–العام 2000 معدل نمو 1,7% أي 6,3 بليون نسمة

–" ارتفع عدد سكان العالم بأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بما كان عليه في منتصف القرن العشرين، إذ بلغ 8.0 مليار نسمة في منتصف نوفمبر 2022 بعد ما كان يقدر بنحو 2.5 مليار شخص في عام 1950، وازداد بمليار فرد منذ عام 2010 وبمليارين منذ عام 1998. ومن المتوقع أن يواصل على هذا المنوال ليرتفع بنحو ملياري فرد خلال السنوات الثلاثين المقبلة، ليصل إلى 9.7 مليار بحلول عام 2050."– https://www.un.org/ar/global-issues/population)

–الزيادة السكانية مرتبطة بارتفاع عدد المواليد وانخفاض الوفيات والهجرة، والتقدم في مجال الطب والعلاج

-الزيادة السكانية كبيرة في العالم، ولكنها تختلف من دولة لأخرى، وعموما الزيادة السكانية متزايدة في الدول النامية 1,7% مما يزيد من تحديات الدول لأجل توفير الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية لهؤلاء، أما في الدول المتقدمة فقد وصلت الزيادة السكانية إلى حدود -1%

-تتباين الزيادة السكانية بحسب الظروف الاقتصادية للدول، وأيضا بحسب النشاط الاقتصادي السائد فيها، فإذا كان المجتمع زراعيا فإنه بحاجة إلى يد عاملة توفرها الزيادة في المواليد، أما المجتمعات المتقدمة صناعيا فإن الآلة التي تحل محل الإنسان في العمل، تقلل من الحاجة إلى زيادة السكان، كما يرتبط الموقف من الإنجاب بالثقافة السائدة في المجتمع

-يتفق أغلب الباحثون أن النمو المتزايد للسكان، يمثل مشكلة حقيقية للعالم، لأن التقدم العلمي والتكنولوجي لا يمكنه أن يوفر للأعداد المتزايدة من السكان مستويات معيشية مناسبة، لأنه سيكون هناك إهتلاك كبير للطاقات والموارد الطبيعية الذي سيؤدي في النهاية إلى خطر يحدق بالإنسانية

عطفا على ما سبق، فقد انشغل كثير من الباحثين بالاهتمام بالعلاقة المتداخلة بين نمو السكان والتنمية رأى فريق منهم أن التحديث وتحسن الظروف المعيشية سيؤدي إلى انخفاض في معدل المواليد استنادا إلى شواهد تاريخية عرفتها المجتمعات الأوروبية

أما فريق آخر من الباحثين فقد اعتبر أن النمو السكاني يشكل معيارا للصحة الاجتماعية ولرفاهية السكان ومصدر لقوة العائلة والدولة ككل

والملاحظ أن في البلاد الأوروبية التي عرفت تنمية كبيرة فقد رافقتها خلال عملية التحديث والعصرنة زيادة في عدد السكان بالنظر إلى تحسين مستويات المعيشة وزيادة المواد الغذائية والطبية المنتجة وتقدم المعرفة العلمية والتكنولوجية المطبقة في مختلف المجالات(الصحة، الزراعة، الصناعة،..)، وبالتالي فقد تراجعت معدلات الوفيات كنتيجة لهذه العوامل التنموية الإيجابية

إضافة للعوامل المادية والصحية التي رفعت من معدل المواليد وقلصت من معدل الوفيات، نجد عوامل أخرى مرتبطة بالتنمية كما هو حال التعليم، وتغير مكانة المرأة وتغير وظائف الأسر وأدوار أعضائها، كلها لعبت دورا في خفض معدلات الخصوبة

2-التحول الديمغرافي في الدول النامية:

-التحول الديمغرافي كان متوقعا في البلدان النامية وذلك راجع بالأساس إلى أن هذه الدول التي نالت استقلالها وقامت بعملية تنموية كبيرة لصالح شعوبها قد انجر عنها زيادة كبيرة في عدد السكان بالنظر إلى المخرجات الإيجابية للتنمية

-غير أن تسارع النمو السكاني بالمقارنة مع الدول المتقدمة يمثل فعلا مشكلة حقيقية في هذه البلدان، حيث يتم استقطاب ساكنة هذه الدول إلى العمل في الدول المتقدمة وهو ما يجعل الدول النامية خزانا بشريا لليد العاملة المؤهلة ومتعلمة ويمتع بذلك كثيرا من كوادرها من الإفادة في الاقتياد القومي

بالنسبة لنمو السكان في البلدان النامية فقد كان في العقود الأولى للقرن 20م يساوي 0,5%، لكنه عرف ارتفاعا مع الوقت حيث كان في الفترة 1920-1950 يساوي 1%، وفي الفترة 1950-1960 يساوي 2%

أما مطلع العام 1970 فقد أصبح يساوي 2,5%

وبالمقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية، نلاحظ أن نمو السكان متباين بينهما، ففي الوقت الذي عرف ثباتا نسبيا مع ميل للانخفاض في الدول المتقدمة، فإن الدول النامية عرفت نموا متسارعا من 1,68 مليار نسمة العام 1950 إلى 5,45 مليار نسمة العام 2010

وبقراءة نسبية نجد أن معدل النمو في العام 1960 كان في الدول المتقدمة يساوي 1,3 بالمائة وفي الدول النامية يساوي 2,1 بالمائة، وتمايز في العام 2010 ليصل في الدول المتقدمة 0,6 بالمائة وفي الدول النامية 1,9 بالمائة(لورنس يحي صالح، ص ص 87_88)

"حسب دراسة اليونيسف لسنة 1987، بلغ معدل النمو السكاني في ليبيا سنة 1985، 1,4 % و بلغ بالمغرب 4,2 % مقابل 3,1 % بالجزائر ليصل إلى 2,4 % بتونس و هي معدلات جد مرتفعة إذا ما قارناها ببعض الدول الغربية التي بلغت مرحلة متقدمة في تحولها الديمغرافي و الذي يوصف من قبل الديمغرافيين بمرحلة النضج الديمغرافي

فقد بلغ معدل النمو بالولايات المتحدة الأمريكية 1,0 % مقابل 0,5 % بفرنسا و حوالي 0,1 % ببريطانيا، يبلغ باليابان 0,9 %، التي عرفت التحول الديمغرافي متأخرا مقارنة بالدول الغربية، و ذلك في عقد الخمسينات، و ذلك سنة 1985.

وهنا تجدر الملاحظة أن نسبة 1,0 % كمعدل نمو سنوي للسكان بالولايات المتحدة الأمريكية، لا يعود إلى الزيادة الطبيعية للسكان فحسب بل إن العامل الكبير يرجع بالأساس إلى حركة الهجرة المقننة التي تنظمها الحكومة الأمريكية، يضاف إليها صافي الزيادة السكانية

إحدى خصوصيات التحول الديمغرافي في العالم الثالث حيث أن السكان في هذه المنطقة من العالم عرفوا تراجعا كبيرا للوفيات لديهم نتيجة للأسباب التي ذكرت سالفا، دون أن يصاحب هذا التراجع تغيرا في ثقافة المجتمع التي يمكن أن تنعكس على السلوك الإنجابي، حيث بقيت البنية التقليدية للمجتمع على حالها لم يمسها أي تغيير، كما أن البنية الاقتصادية للمجتمع لم تتغير في مراحلها الأولى و لا تزال، حيث ظل المجتمع الزراعي يعتمد أساسا على اليد العاملة العائلية و لم يدخل مفهوم الأجر بعد في النشاط الزراعي بالصفة التي عرفتها الصناعة". **(عماد الميغري**, « خصوصيات التحول الديمغرافي و بروز المشكلة السكانية في العالم الثالث : المنطقة المغاربية أنموذجا », *Insaniyat / إنسانيات* [En ligne], 9 | 1999, mis en ligne le 30 novembre 2012, consulté le 29 novembre 2019. URL: http://journals.openedition.org/insaniyat/8273 ; DOI : 10.4000/insaniyat.8273

الدول النامية واقعة أما تحدي معقولية الزيادة السكاني تراعي في ذلك أن يكون نمط الخصوبة المنخفض إلى جانب نمط الوفيات المنخفض هو النمط الوحيد الذي يحقق الرفاهية الإنسانية لهذه الدول، وهو هدف أساسي تسعى هذه الدول إلى تحقيقه في سياستها التنموية

3-تزايد المشكلات السكانية وتنوعها:

ترافق الاهتمام بمشكلات السكان بالقلق من الخصوبة العالية ومعدل النمو المتزايد للسكان، وقد أثار مؤلف مالتوس الصادر العام 1798 نقاشات حادة واستجابة كبيرة من طرف الباحثين الذين بادروا بالدفاع عن تنظيم الأسرة مثل جهود شارلسبرادلو وأنى بيسانت في إنجلترا، ومارجريت سانجر في أمريكا، وقد تكثف الاهتمام بمشكلات السكان منذ الحرب العالمية الثانية بشكل غير مسبوق.

اتسع الاهتمام لاحقا ليشمل:

-معدلات الوفيات المتباينة

-نسبة الإصابة بالمرض

-مشكلات توزيع السكان بما في ذلك التوزيع العالمي والإقليمي والريفي والحضري والعواصم.

-مشكلات نوعية السكان ومشكلات فئوية محددة منهم، كمثل كبار السن والشباب والنساء

-مشكلات القوة العاملة والاستخدام والبطالة

-مشكلات عدم التجانس السكاني والاختلافات في العرق والسلالة والدين والقيم وأسلوب الحياة في علاقاتها بالفرص المتباينة والمكانة السوسيواقتصادية

-مسائل سكانية مرتبطة بالموارد الطبيعية والغذاء وتدهور البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في عمومها

4-الهوة الواضحة والمتزايدة بين البلاد المتقدمة والنامية:

-معدلات النمو السكاني في الدول المتقدمة منخفضة وفي نفس الوقت حققت هذه الدول معدلات مرتفعة من التنمية أسرع وفعالة

-أما في البلدان النامية فهي لم تحقق نفس القدر من المستوى المرتفع من التقدم، فعملية التنمية التي قادتها هذه الدول أسفرت في جانب معين من تحقيق تقدم جيد لكنه يشمل بعض الدول دون غيرها، فيما بقيت دول نامية عديدة أقامت اقتصادها على سياسة تصنيعية وتحديثا لبنيتها الاقتصادية والاجتماعية تعاني إلى اليوم من مشكلات سكانية كبيرة، فالنمو السكاني الحاصل فيها استدعى زيادة حاجة السكان إلى الغذاء والخدمات ومتطلبات معيشية وصحية وتعليمية وإسكانية، وهو ما يعني ان تزيد نفقات هذه الدول لأجل ذلك، كما أن المحافظة والاستمرارية في تقديم هذه المتطلبات السكانية يفرض في الواقع زيادة النتائج الداخلي القومي، وأن يوافق سرعة النمو زيادة مكافئة من إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات مع الأخذ في الحسبان تكوين السكان وتوزيعهم.

غير أن عجز الدول النامية عن الوفاء بالتزامتها الاجتماعية والاقتصادية نحو السكان، طرح مشكلات حقيقية، في ظل تصاعد التوترات الاجتماعية والحروب الأهلية والمجاعة والفقر، وغيرها، ما جعل المنظمات الدولية تضع مشروع تنمية الدول المتخلفة رهانا حقيقيا في القرن العشرين. لهذا سارعت كثير من المنظمات الدولية والعالمية إلى وضع مخططات وبرامج تهدف إلى مساعدة هذه الدول، من خلال تقديم المجتمع الدولي العون لها، وهو ما تجسد في كثير من مشاريع التنمية والإصلاح الاقتصادي والمالي الذي عرفته عديد الدول في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي

5- الاختلاف في الرأي حول العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية:

العلاقة المتبادلة بين الاتجاهات الديموغرافية (السكان)والتغير الاجتماعي والاقتصادي(التنمية) لم تحظ باتفاق الباحثين، بالنظر إلى تعقد مشكلة العلاقة بين المتغيرين نتيجة:

- الاختلافات الكبيرة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسكانية بين بلدان العالم،
- أن الخبرة بالنمو السكاني والتطور الديمغرافي لم تكن واحدة في أنحاء العالم المتباينة أو في فترات زمنية مختلفة
- اختلافات واسعة في مستويات واتجاهات التنمية المصاحبة للظروف الديمغرافية في كل زمان ومكان

- اختلافات كبرى في بعض الخصائص الجوهرية في الدافعية والتقليد والنظم والظروف السياسية لمجتمعات العالم
- أن اختلافات الباحثين والخبراء الذين كانوا من علوم مختلفة أو من نفس العلم كانت لهم أراء وتفسيرات متباينة وكانت نتائج أبحاثهم متفرقة

كل هذا جعل من غير الممكن التوصل إلى تحليل وتفسير موحد ومتفق عليه بين الخبراء والباحثين في موضوع العلاقة بين السكان والتنمية

عموما برغم عدم وجود اتفاق إلا أن الكم الكبير من الدراسات المنجزة حول هذه القضية يمكن تصنيفه إلى مجموعتين:

أ_المجموعة الأولى تمثل الرأي القائل بأن معدلات النمو السكاني العالية والحالية تشكل عقبة في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويصعب التغلب عليها كونها تؤثر في توافر وتعبئة الموارد التي تحتاجها التنمية

ب-المجموعة الثانية تمثل الرأي القائل بأن العدد الكبير للسكان له فائدة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ولا يمثل تماما عقبة أمام التنمية

بين هذين الرأيين يوجد رأي وسط يقول أن هناك حقيقة فوائد مترتبة من النمو السكاني غير ان المعدلات العالية منه عقبة خطيرة في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى في المناطق التي تستطيع ان تفيد من المعدل الكبير لنمو السكان

الدراسات المنجزة حول علاقة النمو السكاني بالتنمية شابها الكثير من النقائص وهي:

-أهملت الاختلاف في حجم السكان والموارد الطبيعية المتاحة والدخل الحقيقي لكل فرد والبناء الصناعي والتعليم ومستويات المهارة وإمكانيات المشاركة في السوق العالمي والظروف والعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية

ثانيا-مفهومات تصور متغيرات السكان والتنمية:

قدم هؤلاء الباحثين تصورات مختلفة عن مفهومي السكان والتنمية لأجل فهم وتفسير العلاقة المتداخلة بينهما

1-مفهوم السكان:

مفهوم السكان لا يقتصر على جوانب محددة كمثل الخصوبة العالية ومعدلات النمو، ولكن اشتمل أيضا الوفيات والاختلاف في معدلاتها والصحة ومعدل الإصابة بالمرض، وتكوين السكان(التكوين العمري ودرجة التجانس وعدم التجانس في السكان-من أنواع العرف والجنس والثقافة والدين) وتوزيع السكان الإقليمي والحضري والريفي والعواصم وغير العواصم، الهجرة الدولية والداخلية بما في ذلك خصائص المهاجرين-(وافدين ونازحين) ونتائج الهجرة على الموطن الأصلي والبلاد المستقبلة

إضافة إلى ذلك فقد وسع الباحثون تصورهم لمفهوم السكان ليضم أيضا نوعية السكان الذين هم منتجون لكل الموروثات الاجتماعية والتكوينية وتأثير عمليات التنشئة الاجتماعية وعوامل التعليم واكتساب المهارات. من هنا سيكون السكان كمفهوم حاملا لموضوع استثمرا الموارد البشرية وتكوين رأس المال البشري والقوة العاملة والمشاركة الفارقة للعناصر المتباينة من السكان في قوة العمل وبخاصة مشاركة النساء

بالنتيجة إن استخدام التصور الموسع لمفهوم السكان من طرف الباحثين يؤكد على أن كل جانب من جوانب السكان المذكورة آنفا مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية، سواء كان محفزا ومؤديا دورا إيجابيا في التنمية أو أنه يحد ويعوق حصول التنمية، زيادة على ذلك إن كل جانب من الجوانب يعبر في مقاييس التنمية البشرية على تقدم أو تخلف مستويات التنمية في هذا البلد أو ذلك

2-مفهوم التنمية:

لقد كان استخدام هذا المفهوم عاكسا لتوجه الدول نحو الاقتصاد، بمعنى أن الانتقال من الوضع المتخلف إلى الوضع الحديث يرتبط بإجراء تنمية اقتصادية تستهدف البنى المؤسساتية والاجتماعية على حد سواء بغرض إنماء الناتج الداخلي القومي أو الدخل الفردي وغيرها، إلا أن هذه المقاييس غير كافية على قياس التنمية ومن ثم وضعها حيز الاشتغال في الدلو المتخلفة، وعليه وسّع كثير من الباحثين فهمهم وتناولهم لمفهوم التنمية وقد أسندهم المؤسسات والهيئات الدولية سيما الأمم المتحدة في نقل التعريف الاقصادي للتنمية إلى التنمية ذات البعد الاجتماعي الإنساني

في البدء يعرف محمد الجوهري عملية التنمية "هي مجموعة ظواهر التغير الثقافي الدينامي الواعي والموجه وخاصة تعبئة وتنشيط العناصر الثقافية التي كانت ثابتة نسبيا-فيما مضى وهي العناصر الروحية والفكرية والمادية وتخفيف وطأة أساليب السلوك التقليدية وإعادة صياغتها أو التخلص من بعضها نهائيا إذا لزم الأمر ويضيف إنه يمكن التميز بين ثلاث مستويات للتعبئة داخل العلمية التنموية هي:

المستوى التكنولوجي : تغيير أساليب الإنتاج والنقل والاتصال والتوزيع للوصول إلى علاقة متلائمة بين التكلفة والعائد

المستوى الاقتصادي: التوصل إلى طرق أكثر إنتاجية وكفاءة في مجالات التعليم والتخطيط وتوزيع العائد

المستوى الاجتماعي: ويتضمن:

- تحريك النظام الاجتماعي وتعبئته بصفة دائمة وتوسيع مجالات العلاقات والوعي والمسؤولية التي تطرأ على وظائف الكيان الاجتماعي وبنائه وخلق وحدات اجتماعية أكبر حجما وأكثر تعقيدا ترتكز على أساس التكامل الداخلي الفعال(التكيف والملائمة بين افراد تلك الوحدات الاجتماعية وعلى أساس النمو في أعداد السكان)
- الحراك الجغرافي: أي هجرة العناصر السكانية المختلفة من مكان لآخر
- الحراك الرأسي: أي انتقال الفئات الاجتماعية من طبقة إلى طبقة أخرى عليا أو دنيا في السلم الاجتماعي، وتغيير العوامل المؤثرة في البناء الطبقي مثل توزيع القوة والهيبة والتعليم والملكية والدخل...(أنظر طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2001، ص ص 23-24)

"لا تستهدف التنمية الجانب الاقتصادي فحسب لكنها تهدف إلى:

- زيادة إنتاج السلع والخدمات ذات القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للبشر وهو ما يعني تحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل والمرض
- رفع مستوى الحياة الإنسانية، إضافة إلى التحسن في مستوى إشباع الحاجات الأساسية(شاملة الحاجة إلى العمل) والقضاء على الفقر والتفاوتات الكبيرة في توزيع الدخول، من خلال توفير فرص أفضل لتحقيق الذات لكل البشر وتمكينهم من إطلاق طاقاتهم على العطاء والإبداع وبما يحقق لكل إنسان الشعور بالانعتاق وبالكرامة الإنسانية والتحرر من استغلال الآخرين واحترام الذات
- إن تحرير الإنسان من الاستغلال والمهانة من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته وانطلاقها ومن خلال إفساح أوسع المجالات للمشاركة وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالي وزيادة درجة اعتماد المجتمع على نفسه"(ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير. دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص21)

بالنتيجة نلاحظ أن التنمية لا ترتكز على المؤشرات الاقتصادية فحسب، ولكنها تتضمن عمليات تخص السكان الذين هم أساس ومحرك لهذه التنمية

4-قضايا تفسير العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية:

الاهتمام بدراسة العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية أدى إلى ظهور عدد كبير من القضايا الافتراضية، أفادت في فهم وتفسير الموضوع، غير أن الملاحظ أن هذا الاهتمام البحثي شهد كثيرا من الجدل والتناقض والاختلاف في الآراء بين الباحثين. وعليه فقد صنفت هذه التفسيرات إلى مجموعتين، **المجموعة الأولى** تهتم بدراسة أثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السكانية، **والمجموعة الثانية** تركز على أثر الاتجاهات السكانية على عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية

1-قضايا تركز على أثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السكانية:

ترتبط هذه المجموعة من القضايا بنظريات التحول الديمغرافي التي تفترض أن كل مجتمع يمر بثلاث أنماط سكانية أساسية ، وكل نمط يتوقف على مستوى معين من التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها بلاد معينة، كما أن الشواهد التاريخية تدعم صحة هذا الافتراض في البلدان الغربية وأن البلدان النامية سيكون وضعها مماثل لذلك:

الأنماط السكانية التي يمر بها كل مجتمع هي:

-نمط الخصوبة والوفيات العالية

-نمط الخصوبة العالية

-نمط الوفيات المنخفضة والخصوبة المنخفضة

أ-أثر عمليات التنمية على الاتجاهات السكانية في البلدان المتقدمة:

السجلات الحيوية التاريخية الخاصة بالمجتمع الأوروبي تشير إلى أن معدلات المواليد والوفيات في أواخر القرن 18م وأوائل القرن 19م عالية نسبيا، إذ أن الوفيات تقدر بـ 35-40 حالة في الألف، كما أن معدل النمو السكاني السنوي يقدر

بـ 00,5% . فتناقص الغلة والغذاء أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة والحروب الخارجية والأهلية هي مؤشرات على ظروف التنمية في هذه البلدان والذي ساهم في سيادة نمط سكاني يقوم على نمط الخصوبة والوفيات المرتفعان

غير أنه حصل انخفاض تدريجي في معدلات الوفيات فيما لم تتغير معدلات الخصوبة لوقت معين حتى وإن انخفضت بعض الشيء إلا أنها بقيت أكبر من معدل الوفيات خلال العقد الثالث والأخير من القرن 19م، وقد أفرز ذلك زيادة في نمو السكان قدرت بـ 1% وهي نسبة عالية مقارنة بنسب النمو التي عرفتها المجتمعات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر وما قبله

-غير انه مع مرور الوقت تغير الوضع، حيث انخفضت الخصوبة وبالتالي نسب المواليد ما يعني أن التحول الديمغرافي وصل إلى مستويات للخصوبة والوفيات منخفضتين معا، وهي التي تميز المجتمعات الحديثة، وهذه الحالة نجد تفسيرها في العوامل الموالية:

=عمليات التحديث المبكر في أوروبا الغربية، بداية المشروع الصناعي، ظهور نموذج أسري جديد يقوم على عدد صغير من الأطفال وتأجيل المشروع الزواجي إلى ما بعد منتصف العشرين عاما، وانتشار العزوبية بين النساء والرجال، والتحكم في الخصوبة لدى المتزوجين من بواسطة ضبط النسل ومنع الحمل. ''أتاح النمو الاقتصادي الحديث خاصة الفرصة أمام حدوث انخفاض كبير في معدلات الوفيات وزيادة دافعية ومتطلبات الانخفاض في معدلات المواليد وانتشار الأسرة النووية الصغيرة''(جلبي عبد الرزاق، ص301)

بذلك فقد "نُظر إلى التحول إلى المستويات المنخفضة في كل من الخصوبة والوفيات باعتباره جزء مكملا للتحول في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي الذي عادة ما يشار إليه على أنه تحديث"(جلبي عبد الرزاق، ص301)

-مميزات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على التحول الديمغرافي:

- الاختراعات والابتكارات التي أحدثت ثورة في العمليات الإنتاجية
- ارتفاع مستويات التعليم
- تقدم المعرفة الطبية وتطبيقاتها(التحسين في مجال التطعيم وإجراءات الصحة العامة
- المقدرة على تخزين ونقل الغذاء والسلع
- زيادة في توقع الحياة
- انخفاض معدل الوفيات لدى جميع الفئات العمرية(خاصة لدى حديثي الولادة)
- الزيادة في دخل الأسرة
- ظروف العمل الجيدة

ب-أثر عمليات التنمية على الاتجاهات السكانية في البلدان النامية:

بحسب نظرية التحول الديمغرافي أن البلدان النامية سيحصل فيها أنماط سكانية مماثلة للبادان المتقدمة

فالدول النامية عرفت زيادة سكانية كبيرة خلال السنوات التي تلت استقلالها وانخفاضا كبيرا في معدلات الوفيات مع بقاء الخصوبة ثابتة

ومثلما لاحظناه في الأشكال السابقة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي، فإن معدلات نمو السكان في البلدان النامية تعد الأعلى على الإطلاق مقارنة بالدول المتقدمة، "ففيما بلغ معدل المواليد في البلاد النامية 44 في الألف تقريب، كان معدل المواليد في البلاد المتقدمة 35 في الألف تقريبا أو أقل"(جلبي عبد الرزاق، ص301)
فيما ان معدل الوفيات عرف انخفاضا من 29-34 في الألف تقريبا بين عامي 1935-1939 ووصل إلى 16 بالألف في الأعوام 1970-1975

توقع نظرية التحول الديمغرافي بالنسبة للأنماط السكانية في البلدان النامية كان على النحو الموالي:

-التحول لم يكن مماثلا لما حصل في الدول المتقدمة

- لم يكن التحول مرتبط بنفس خط سير المراحل التي تصورتها النظرية

وذلك لأن معدلات النمو السكاني كانت عالية مقارنة بالدول المتقدمة، نفس الأمر بالنسبة للمواليد، فيما ظل معدل الخصوبة ثابتا لفترة طويلة.

عموما التحول الديمغرافي في البلدان النامية كان على النحو الموالي: أنماط مرتفعة للخصوبة والوفيات في البداية، تلاها انخفاض في الوفيات وثبات او تغير طفيف في المواليد ولم تصل بعد البلاد النامية إلى مستويات الخصوبة والوفيات المنخفضة حسب ما تتوقعه نظرية التحول الديمغرافي. وهذا يفسر بالطبع أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية لم تكن بذلك القدر العالي من التميز الذي يسمح بحصول تغير ملائم في السكان

لكن على الرغم من ذلك، وإن كنا ننفي المكافئة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة، إلا ان ما حصل في الدول النامية بعد استقلالها، من منجزات تنموية أسهم كثير في إحداث تغيرات إيجابية فعلى سبيل المثال التحسينات التي مست ظروف الحياة العامة، والتي خفضت معدلات الوفيات، كما أن فائض الغذاء أصبح أكثر انتظاما عن السابق، وتراجعت المجاعات والأمراض الوبائية بفضل السياسة الصحية المنتهجة والتعليم الإجباري والتحسن في رعاية الطفل والأم.

الملاحظ إذن أن التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في ميدان الصحة والصناعة والطب، والإنتاج، وتحسن ظروف المعيشة ساهمت بشكل جلي في خفض معدلات الوفيات. من هنا فإن التحديث الذي عرفته هذه البلدان كان حاملا لبذور انخفاض الخصوبة نتيجة لانحسار نمط الأسرة الممتدة التي حلت معها نموذج الأسرة النووية الأكثر جذبا للأفراد

إذن صاحب النمو الاقتصادي في البلدان النامية الذي كان سبب انخفاض في معدلات الخصوبة، عوامل أخرى كمثل:

-إدخال الابتكارات العلمية في عملية الإنتاج وتنظيمها

-زيادة حجم المشروعات

-التحول نحو الأنشطة غير الزراعية

-تحول السكان من الريف إلى الحضر

وعليه من المتوقع من هذا التحول الديمغرافي الذي تعرفه الدول النامية أن يؤدي إلى:

-تزايد الحراك المكاني والمهني من الجيل الحالي إلى الجيل الذي يليه

-انتقال الأنشطة الاقتصادية من الأسرة إلى المشروعات العامة كبيرة الحجم

-زيادة المتطلبات التعليمية والمهارية

كل هذه الظروف يمكن أن تخلق اتجاهات ودوافعه يمكنها إحداث خفض في الخصوبة. غير أنه إذا انخفضت وفيات الأطفال الرضع في البلدان النامية وظلت الخصوبة ثابتة فإن العدد المتزايد للأطفال الباقين على قيد الحياة سوف يمارس ضغطا على موارد الأسر ويجعل حجم الأسرة المتزايد بمثابة ضغط اقتصادي على موارد المجتمع ككل التي تعرف ندرة في الدول النامية

في الأخير ينبغي أن تكون السياسات التي وضعت للتأثير في اتجاهات السكان جزءا مكملا لإستراتيجية التنمية العامة، وإنه لا يمكن التخطيط للتنمية بدون الاعتبار الواجب للعوامل الديمغرافية ومحاولة التأثير فيها، أو انه من الضروري الجمع بين التغير السكاني والتقدم الاجتماعي والاقتصادي بمعنى أن السياسات السكانية لا تحل مشكلات التنمية وإنما يمكن للاثنين معا المساهمة في تقديم الحلول(جلبي، ص305)

2-أثر الاتجاهات السكانية في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

يركز تصور المفكرين هنا على الدور المزدوج للإنسان باعتباره عاملا أساسيا وهدفا نهائيا للتغير الاجتماعي والاقتصادي أن السكان يؤثرون من خلال هذا الدور المزدوج باعتبارهم منتجين وأيضا مستهلكين ويؤثرون في العوامل الاجتماعية والاقتصادية

تصور هذه الاتجاهات انقسم إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: ترى أن الاتجاهات السكانية وبخاصة معدلات المواليد والنمو المتزايد للسكان سيساهم في تدهور وتجميد التنمية أو يعوق التحول الديمغرافي أو أنه سيخلق دائرة مفرغة من الفقر ونمو السكان

تصور هذه المجموعة يقوم على الفكر التقليدي الذي يهتم بحجم السكان وعلاقته بالموارد، حيث النمو السكاني المستمر سيؤدي إلى ضغوط متزايدة على الأرض ويصل في النهاية إلى حالة من الكساد الاقتصادي وإلى مجموعة سكانية تعيش على الكفاف

المجموعة الثانية: تعتقدأن كل مستوى عال من التنمية يتطلب حكما أكبر من السكان

أكد الباحثون على الجهود الإنسانية في توفير الموارد من خلال وسيلتين: التكنولوجيا التي تستغل الموارد الطبيعية لصالح الإنسان

الوسيلة الثانية لتوفير الموارد إنشاء المباني والطرق وتوفير المعدات والأجهزة والرأس المال الطبيعي وتنمية الموارد البشرية بالنتيجة إن النظر إلى الموارد الطبيعية على أنها مهتلكة وزائلة نتيجة حجم السكان، وأن استغلالها سيؤدي إلى نضوبها أو عدم كفايتها، هي نظرة قاصرة، ولم تأخذ في الحسبان أن علاقة السكان بالطبيعة تقوم على فكرة تطوير أدواته ووسائله لأجل استخراج خيرات مضاعفة منها، لهذا فالإنسان دائم التفكير في إنتاج وابتكار أدواته الخاصة التي تجعل الأرض والطبيعة والموارد رأس مال يؤثر في العلاقة بين السكان والتنمية

المحاضرة السادسة:

مصادر البيانات السكانية

تمهيد:

دراسة السكان من العلوم التي تحصل على معلوماتها وبياناتها عن طريق الملاحظة وتستدل عن الأحداث التي تقع بطريقة طبيعية في العالم الخارجي، وذلك بمقارنتها بتلك المعلومات التي تستقى بواسطة التجارب التي تحصل في معامل ومخابر توفر شروطا مضبوطة.

تجمع معطيات دراسة السكان من طرف ملاحظين أو خبراء مدربين على التسجيل لجمع وحساب وتسجيل الأحداث الحيوية او الحركات السكانية في المكان.

"ويتطلب توفير معلومات ثابتة حول عمليات التغير السكاني تكرار عمليات تعداد السكان من وقت لآخر واستمرار جمع المعلومات المسجلة عبر الزمن"(جلبي عبد الرزاق، ص117)

تتمثل مصادر معلومات ومناهج بحث الظواهر السكانية في:

أ-التعداد

ب-التسجيل الحيوي

أولا-المعطيات السكانية:

تنقسم المعطيات التي يشتغل عليها دارس السكان إلى أربع مجموعات هي:

- **المجموعة الأولى**:الخصائص السكانية الأساسية
- **المجموعة الثانية**:الخصائص الاجتماعية للسكان
- **المجموعة الثالثة**:الأحداث الاجتماعية وأحوال السكان
- **المجموعة الرابعة**:مجموعة المعطيات والبيانات والمتعلقة بالمكونات البنائية للمجتمعات

المجموعة الأولى:

تشمل الخصائص السكانية: المواليد-الوفيات-الهجرة-حجم وتوزيع السكان وغيرها، وهي معطيات متوفرة بوفرة في تقارير التعداد وكراساته وفي الملخصات الإحصائية وفي الكتاب السنوي للإحصاء او غيرها

المجموعة الثانية:

تشمل الخصائص الاجتماعية كمثل: العمر والنوع التي تؤثر وتتأثر بعوامل المواليد والوفيات والهجرة وتكوين السكان والبيانات المتعلقة بتلك الخصائص الاجتماعية قد نجدها متوفرة في نفس المصادر الثلاثة السابق الإشارة إليها في المجموعة الأولى

المجموعة الثالثة:

تتمثل في الأحداث الاجتماعية وأحوال السكان كالزواج، الطلاق الدخل السنوي، مستوى التعليم، المهنة، والإسكان والعمل ، البطالة والسلوك الانتخابي وعضوية الحزب والصحة ومعدلات المرض والجريمة والأفعال الانحرافية والإقامة في الحضر الريف تأجير وملكية المنازل والسيارات،....

هناك تداخل بين متغيرات المجموعة الثالثة وبين متغيرات المجموعة الأولى، فالزواج والطلاق والدخل والتعليم يؤثر في معدل المواليد، في نفس الوقت يؤثر الدخل وتوفر فرص العمل في حالة الإسكان وفي معدل الهجرة

مصادر هذه البيانات تتمثل في: تقارير التعدادات وكراساته، ومكاتب الإحصائيات الحيوية والتسجيل الحيوية: الزواج، الطلاق، الميلاد، الوفاة

مثال:

معلومات الجريمة يتم استخلاصها من:

-إحصائيات وتقارير البحث الجنائي والبوليس ونشاط المحاكم

-إحصائيات السجون ومكاتب رعاية الأحداث

مثال:

المعلومات حول القوى العاملة يتم الحصول عليها من:

مكاتب العمل والتعبئة والإحصاء

أما البيانات المتعلقة بالإنتاج الزراعي والصناعي والتعدين والصيد ومجمل الإنتاج القومي والتجارة والبنوك وغيرها، فهي متوفرة في أقسام الإدارات الزراعية والصناعية والتجارية والمصرفية، إضافة إلى الملخصات الإحصائية وتقرير مراكز البحوث

المجموعة الرابعة:

تضم البيانات المتعلقة بالمكونات البنائية وذلك مثل درجة التحضر والتصنيع والتنمية والحراك الاجتماعي والطبقة الاجتماعية والأسرة والقيم والثقافة

متغيرات المجموعة الرابعة الأكثر أهمية لدارس الديمغرافيا، لأنها نفسر التباين والاختلاف في متغيرات المجموعة الأولى والثانية والثالثة، كمثل تفسير التباين في معدل الجريمة ونسبة الذكورة إلى الأنوثة بإرجاعه إلى درجة التحضر، او كمثل تفسير الاختلاف في معدل الصحة والتكوين العمري في ضوء درجة التصنيع

ثانيا المصادر الرئيسية للمعطيات السكانية:

يتم الحصول على المعطيات من خلال الاتصال المباشر بالسكان فرادى لتقديم المعلومات المتعلقة بغيرهم من الأشخاص أو يتم الحصول عليها من خلال طرق غير مباشرة

تصنف البيانات السكانية إلى نوعين هما:

-"صورة السكان في تاريخ محدد بما في ذلك العدد والتوزيع الجغرافي أو التركيب

-حركة السكان في المكان والزمان بمعنى انتقالهم من مكان لآخر وزيادتهم او نقصانهم سواء بعوامل الخصوبة او الوفيات أو الهجرات" (أحمد اسماعيل، ص18)

1-المصادر المباشرة هي حاصل جمع العمليات الموالية:

-التعداد الشامل أو بالعينة

-نظام التسجيل الحيوي

2- **المصادر غير المباشرة** (المعطيات الجاهزة) تتمثل في مختلف الإحصائيات والمعطيات والبيانات التي يتم الحصول عليها في إطار واجبات أو أعمال إدارية متباينة

المصدرين المباشر وغير المباشر يتطلب سلطة مركزية منظمة عادة تكون الدولة، فجمع الإحصائيات السكانية يفرض تعبئة موارد اقتصادية ضخمة لأنها عملية مكلفة، ويتوقف اكتمال ودقة ما توفره هذه المصادر من معطيات على الاتجاهات والمستوى الفكري للسكان موضوع الدراسة السكانية

"وثمة نوعان من الوسائل للحصول على تلك البيانات: النوع الأول ويشمل الوسائل الساكنة التي توضح التوزيع والتركيب في التعدادات والعينات، والنوع الثاني ويشمل تحركات السكان وتضم تسجيل المواليد والوفيات والزواج وإحصاءات الهجرة، إلى جانب التغير الذي يطرأ على تركيب السكان سواء بالنسبة للحرفة أو العمالة أو الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية، ويشبه النوع الأول البيانات بالصورة الفوتوغرافية بينما يشبه الثاني بالصورة المتحركة أو الفيلم السينمائي"(أحمد اسماعيل، ص ص 18-19)

ثالثا- التعداد:

يعتبر مصدرا مهما ومباشرا للمعطيات السكانية، وللتعداد جوانب مختلفة هي: تاريخ التعداد، عالمية التعداد، تعريف التعداد، أهمية التعداد، أسس التعداد، الخصائص الجوهرية ، إجراءات التعداد، صعوبات التعداد،

1_تاريخ التعداد:

للتعداد تاريخ طويل مع الإنسان حيث نجد أن الإنجيل يتضمن ضرورة معرفة أعداد السكان من أجل الضرائب وتحديد إمكانية توفير الموارد العسكرية للدولة. ويُرجع بعض المفكرين تاريخ التعداد إلى عام 3000 قبل الميلاد أي في زمن البابليين والصينيين، غير أن طبيعة وطريقة التعداد تبقى مجهولة لدينا وليس متاحة معرفتها وبالتالي تقييم صدقها المنهجي والفني فريق آخر من المفكرين يعتقد أن العام 1666 هو التاريخ الأول لاستخدام التعداد في العالم، الذي جرى في الكبيك(Quebec) في ما كانت تسمى فرنسا الجديدة في كندا، وذلك تحت إشراف جان تالون (.Jean Talon)، والذي مكن من إحصاء 3215 ساكنا وسمح برصد معلومات عن العمر والجنس والحالة الزواجية ومكان الإقامة والمهن والوظائف ، وفي العام 1790 جرى أول تعداد في أمريكا تلاه تعداد إنجلترا عام 1881 ومصر عام 1882

2-توسع استخدام التعداد في العالم:

وفي عام 1960 أخذ اغلب دول العالم بنظام التعداد، غير أن بعض التعدادات لم تكن بالدقة التي عليها اليوم، حيث اعتمدت على مجرد تقديرات لأعداد السكان دونما عد حقيقي وعلمي، في نفس الوقت لم تكن فرص التعداد متاحة

لجميع الدول، فحتى العام 1950 فإن الدول النامية في أفريقيا شملها فقط تعداد ثلثي السكان، فيما كانت في أوروبا تساوي مائة في المائة

تأخذ بعض الدول بنظام التعداد الدوري في كل خمس سنوات او عشر سنوات

3-تعريف التعداد:

-عملية إحصائية لها قيمة كبيرة لكل بلد وهو المصدر الاول للحقائق السكانية اللازمة للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي على المستوى العالمي والقومي

-هو ضروري للسياسة الحكومية في مختلف المجالات، وضروري في التحليلات العلمية لتوزيع وتغير السكان

-عملية جمع وتنسيق ونشر للمعطيات السكانية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأشخاص في بلد ما أو في غيرها من المناطق المحددة في وقت محدد او اوقات معينة، والتعداد عملية مكلفة ويحتاج خطة مسبقة وإعداد وعمل متقن يؤدي إلى إنجاز النتائج

-عد جميع السكان على المستوى القومي ويحل عليه من طريق زيارة مباشرة لكل شخص او أسرة في المجتمع وهي عملية كبيرة ومعقدة ويتم التعداد في تاريخ محدد وتجري أغلب الدول تعداداتها على فترات منتظمة مل خمس أو عشر سنوات

''العملية الكلية لجمع المعلومات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية وتصنيفها وتبويبها ونشرها لكل الأفراد داخل دولة ما، أو منطقة جغرافية معينة في فترة زمنية محددة''(رشود بن محمد الخريف، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات، ص ص38-39)

-"العملية الشاملة لجمع بيانات عن السكان وترتيبها ونشرها، على أن يتم التعداد في وقت محدد بالنسبة لكل الأفراد الذين يوجدون في رقعة جغرافية محددة، وتجري التعدادات بواسطة الحكومات ولا بد أن تجري في وقت واحد في كل أجزاء الرقعة الجغرافية-الدولة- التي يجري فيها التعداد"(أحمد اسماعيل، ص 22)

من هنا فالتعداد هو قيام الباحثين بإجراء عد وحصر شامل لجميع المواطنين في الدولة، وجمع كل المعلومات المتعلقة بهم والتي تعني خصائصهم الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية

التعريف العام:

عملية إحصائية تقوم على عد جميع السكان على المستوى القومي عن طريق الزيارة المباشرة لكل شخص أو أسرة في البلد وفي وقت محدد او أوقات معينة او على فترات منتظمة كل خمس او عشر سنوات، يتم تنسيق الحقائق التي جمعها وتنشر بعد ذلك ليستفاد منها في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي ووضع السياسات الحكومية على المستويات القومية والعالمية

4-أهمية وأهداف التعداد:

أ-الأهمية:

-تعيين الالتزامات العسكرية والضريبية للأفراد في المجتمع

-التعرف على عوامل الهجرة والخصوبة والخصائص الاقتصادية ومحددات الأمن الاجتماعي التي صاحبت التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كثير من البلدان

-توفير المعطيات حول هيئات البحث وجمهور المواطنين سواء في التخطيط او التنفيذ او في مواجهة وحل المشاكل اليومية والملحة

ب-أهداف التعداد:

-تلبية احتياجات الدولة من البيانات الإحصائية الأساسية، مثل عدد السكان، خصائصهم، توزيعهم الجغرافي، لأغرض التخطيط الشامل سواء كان على مستوى إقليمي أو قومي أو لأغراض إدارية مختلفة

-يوفر البيانات التي تكفل تقويم الإنجازات المشيدة في إطار الخطة التنمية الماضية، وصياغة سياسات حكومية في عدة مجالات كتوزيع الإنفاق الحكومي والمشروعات التنموية بعدالة بين مختلف الطبقات والمواطنين والمناطق الجغرافية للدولة

-من خلال المعلومات المتوفرة يمكن من إجراء دراسات اقتصادية واجتماعية والجغرافية وسكانية متخصصة في عديد المجالات كالصحة والتعليم، وتوزيع الخدمات، وإقامة المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية أو التجارية أو الصناعية

-''إيجاد إطار لتصميم العينات والمسوحات السكانية والاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بإجراءها الجهات الحكومية أو الباحثون في الجهات الأخرى في المجالات المتعددة، كمسوحات ميزانية الأسرة، او دراسات الهجرة والخصوبة والوفيات أو حتى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى''(رشود بن محمد الخريف، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات ص ص40)

-''توفير المعلومات اللازمة عن حجم الفئات السكانية أو أعداد سكان لمناطق المختلفة; لتحديد حجم التمثيل السياسي في المجالس والهيئات الحكومية على المستوى القومي أو المحلي, أو لتحديد المناطق الانتخابية, ''(رشود بن محمد الخريف، ص40)

بيانات التعداد:

يسجل التعداد خصائص أساسية في السكان، "مثل توزيع السكان والعمر والنوع والحالة المدنية ومحل الميلاد والديانة والحالة التعليمية والمهن والنشاط الاقتصادي وغير ذلك، وقد أوصت الأمم المتحدة .....بأن يشتمل التعداد البيانات الرئيسية التالية:

-مجموع عدد السكان

-النوع والسن والحالة المدنية

-مكان الميلاد والجنسية ومحل الإقامة

-التركيب الأسري

-اللغة الأصلية والحالة التعليمية والدينية

-النشاط الاقتصادي

-نمط العمران(حضر-ريف)

-الخصوبة"(فتحي أو عيانة، ص 19)

-المرض والوفيات

-عدد المباني والمنشآت

5–أسس تعداد السكان:تتمثل في ما يلي:

1–عد السكان في لحظة زمنية معينة(تعداد السكان الفعلي)

2–عد السكان الموجودين عادة في مكان معين(تعداد السكان النظري)

3–الأسلوب الكامل أو الصحيح

النوعين الأول والثاني من التعداد(عد السكان في لحظة زمنية معينة(تعداد السكان الفعلي)/

وعد السكان الموجودين عادة في مكان معين(تعداد السكان النظري) ينتج عنهما حجمان مختلفان للسكان في نفس الدولة لأن الناس الغائبون عن منازلهم مؤقتا يعدّون في مكان طبقا للأساس الأول، وفي مكان آخر طبقا للأساس الثاني

من هنا ظهر أساس آخر ثالث للعد عرف باسم الأسلوب الكامل أو الصحيح في عد السكان والذي يتبع الأسس المشتركة في التعدادين الفعلي والنظري

أ–طريقة التعداد الفعلي:

يتم حصر السكان حسب تواجدهم في أماكن جغرافية محددة(زائرين، مقيمين في فنادق أو عند اهلهم، او مؤجرين لمنازل،...)، سواء كان هذا التواجد دائما او مؤقتا بغض النظر عن أماكن إقامتهم الأصلي، وعلبيه فإن هذا النوع من التعداد يتم بسهولة ويتسم بالبساطة لأنه يتفادى تماما إشكالية غياب الأفراد عن التعداد او تكرار عدهم، لهذا فإن أهم سلبيات النوع من التعداد أنه لا يعطي بشكل دقيق التوزيع الجغرافي الحقيقي للسكان من **مزايا هذا الأسلوب** هي:

–تلافي احتمالية تكرار العد

–قد يكون أفضل الخيارات عندما لا تتوافر قاعدة أساسية, وإطار مجرب للتعداد, وكذلك عند وجود عدد كبير من العمال الأجانب, أو عندما تكون مستويات الأمية مرتفعة

ب–طريقة التعداد النظري:

يتم حصر السكان بحسب أماكن سكنهم المعتادة ولا على أساس أماكن تواجدهم ليلة التعداد، وإذا صادف وأن مواطنا كان غائبا فإنه يسجل مع أسرته المقيمة في سكنها الأصلي الدائم ، لذا فإن هذا النوع من التعداد يعبر حقيقة عن واقع التوزيع الجغرافي للسكان، إلا أنه لا يقدم صورة كاملة عن حركات السكان الفصلية في البلد، فعلى سبيل لا يمكن معرفة بيانات المواطنين نزلاء الفنادق والشقق الفندقية، وبرغم صعوبة هذا الأسلوب إلا أن له مزايا مهمة

مزايا هذا الأسلوب:

"يعطي صورة أكثر واقعية عن توزيع السكان وأماكن إقامتهم, مما يجع له أكثر فائدة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي, كبناء المدارس, والمراكز الصحية وغيرها, كما أنه أفضل في إيجاد إطار للعينات والمسح بالعينة, وتتبع هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية, وكندا, واليابان"(رشود، ص47).

ج–طريقة التعداد النظري/الفعلي:

يجمع بين التعدادين السابقين حيث يحصر السكان حسب مناطق أقامتهم المعتادة وأيضا حسب وجودهم يوم التعداد في آن واحد

''وبإتباع هذه الطريقة يتم تسجيل السكان الثابتين والموجودين مؤقتا في آن واحد، وذلك عن طريق تقسيم الاستمارة إلى ثلاثة أقسام بحيث يسجل الأشخاص الذين وجدوا وقت التعداد جميعا(التعداد الفعلي) ويسجل الأشخاص الذين غابوا مؤقتاً التعداد من أفراد الأسرة في القسم الثاني, أما الأشخاص الموجودون بصفة مؤقتة مع الأسرة فيسجلون في القسم الثالث. وبعملية حسابية بسيطة يمكن معرفة السكان الدائمين والموجودين مؤقتا، والغائبين بصفة مؤقتة، وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تجمع مزايا الطريقتين السابقتين, إلا أنها صعبة التنفيذ, لذلك قلّما توجد دولة تقوم بإجراء تعداداتها وفق هذه الطريقة، وقد كانت البرازيل تستخدم هذه الطريقة في إجراء تعدادها السكاني'(رشود ص49)

5-الخصائص الجوهرية للتعداد:

يتميز التعداد بما يلي:

-الشمول:التعداد يشمل جميع الأفراد دون حذف أو تكرار سواء كانوا من المواطنين والمقيمين أو الأجانب، وهذه الشمولية لا توجد في أي مصدر من مصادر البيانات السكانية ،كالعينات أو السجل المدني أو التسجيلات الحيوية. وقلما توجد دولة تستطيع ان تعد جميع ساكنتها بنسبة مائة في المائة

-الدورية: وفي العموم تعين كثير من الدول موعدا دوريا لإجراء التعداد يجري على فترات زمنية منتظمة (5 أو 10 سنوات)، وتوصي الأمم المتحدة – من أجل سهولة المقارنة بين الدول – بإجراء التعداد في السنوات المنتهية بالصفر 2000، 2010، 2020،... وللدورية أهمية كبيرة في:

-''رصد ودراسة التغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع,

-تقويم مدى نجاح المشروعات والخطط المختلفة في تنمية الموارد البشرية, وتحسين مستويات المعيشة والصحة بالمجتمع,

-تمكين المختصين من التنبؤ, وإعداد إسقاطات حجم السكان للفترات الزمنية القادمة.

وباختصار تتيح التعداد ات الدورية المنتظمة المقارنة بين بيانات تعداد وآخر, ومن ثم تقويم الماضي, ووصف الحاضر, والتنبؤ بالمستقبل''(رشود ص51)

التوقيت: يحصل في زمن واحد ومحدد، حيث يتم عد كل مواطن في أقرب لحظة زمنية تنسب إليها البيانات التي يتم جمعها في استمارة التعداد.

وعليه فلحظة الإسناد الزمني تعني أن '' بيانات التعداد تجمع في وقت محدد أو فترة زمنية معينة, تتمثل في ليلة التعداد أو بالتحديد لحظة الإسناد التي يتم إسناد معظم بيانات التعداد إليها, وذلك لأن خصائص السكان تتغير من لحظة إلى أخرى. ولابد من اختيار لحظة محددة, بحيث لا يشمل التعداد إلا من كان عندها موجودا على قيد الحياة''(رشود ص52)

-الأرض المحددة: أي انه يغطي منطقة جغرافية محددة بدقة وهي الحدود السياسية للدولة

-الإشراف الرعاية والرقابة الحكومية: أي أن الحكومة تراقب وتجري التعداد بالتعاون مع أجهزتها المحلية، ويكون هدا الإجراء قانونيا(إصدار قانون او مرسوم يحدد حقوق واجبات الأفراد القائمين على التعداد، ويعطيه السند الرسمي)، ومدعوما بالميزانية المالية الكافية لإجرائه(تجهيزات، موارد بشرية مؤهلة ومدربة، مبالغ مالية، تموين ولوجيستيك)، ومن

الناحية الإدارية، لا بد من تكاتف وتعاون عديد الوزارات والأجهزة الحكومية على المستوى القومي والمحلي يسهل عمل القائمين بالتعداد

–الوحدات الفردية: كل واحد من البيانات يمثل فردا من السكان بطريقة تساعد على توفير المعلومات عن كل فرد عضو في الأسرة والجماعة أو المجتمع. بمعنى آخر ان العد يكون بحصر كل فرد على حده ''وتسجيل خصائصه الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية منفصلة عن غيره من أفراد المجتمع, مما يسهل تصنيف السكان إلى فئات مختلفة, لهذا يمكن تصنيف السكان حسب العمر والنوع والمستوى التعليمي, والمهنة, والحالة الزواجية, وغيرها, وإعداد الجداول ذات الأبعاد والتقاطعات المتعددة. وبناء عليه, يكون الفرد –سواء كان ذكرا أو أنثى– هو وحدة عد إضافية تجمع عنها بعض البيانات المهمة أيضا''(رشود ص50)

–الاكتمال والنشر: بمعنى أن التعداد لا يصل إلى شكله النهائي إلا إذا اكتملت بياناته ونشر على الجمهور

6–إجراءات التعداد:

يعتمد التعداد على إجراءات كثيرة يمكن تعيينها من خلال الأسئلة التالية:

أين يتم عد الناس(حسب أماكن وجودهم وقت التعداد أم حسب أماكن إقامتهم المعتادة)؟ وكيف يتم جمع بياناتهم؟ ومتى يتم عدهم؟ وما التقسيمات الجغرافية (جغرافية التعداد) التي يعتمد عليها في تنفيذ وجمع بيانات التعداد وإبراز نتائجه وتبويبها؟ وما عناصر الخطة الشاملة والأعمال التحضيرية اللازمة لتنفيذ التعداد؟(رشود، ص41)

تتمثل خطوات إجراء التعداد في عمليات:

أ–التخطيط للتعداد

ب–تنفيذ التعداد

ج–إخراج التعداد

أ–تخطيط التعداد:

تعتبر المرحلة الأولى لإعداد التخطيط ويتوقف عليها نجاحه والوصول إلى أهدافه، ويستلزم التخطيط للتعداد (شروط التعداد)ما يلي:

- مراجعة السلطة الحاكمة
- تقدير التكاليف وتوفير الميزانية
- اختيار الأسئلة التي توجه للجمهور
- اختيار أداة جمع البيانات
- تحديد المناطق الجغرافية المعنية بالتعداد
- التدريب
- الإعداد وتخطيط النشرات والجداول والاحتياجات وإعلام الجمهور
- جمع البيانات وتنسيقها وتصنيفها وتحليلها
- نشر التعداد

ب–تنفيذ التعداد:

فيه مجموعة من الخطوات وهي:

–التأكد من أن التعداد شامل

–عدم تكرار واكتمال المنطقة التي تمت تغطيتها

–تصميم كشف بحث او استخبار يشتمل على الاستفسارات والتساؤلات التي يراد جمع استجابات حولها

–إجراء المقابلات مع الجمهور بواسطة العدادين

–معالجة المعلومات

شمول التعداد:

انتشار مواقع الإقامة وتحرك السكان وصعوبة الوصول إليهم تمثل صعوبة أساسية في مواجهة الجهود لأجل الوصول إلى تعداد كامل

تصميم كشف بحث التعداد:

هذه الأداة تعتبر نتاج الخبرة ودراية الأشخاص الذين يصممون هذا الكشف (149) أكثر منها تطبيقات لنظم قائمة على إجراءات محددة ودقيقة، وقد أصبح كشف التعداد في وقتنا الحالي أكثر تطورا بالنظر إلى الأجهزة والقياسات والتقنيات البحثية التي أنتجتها العلوم الاجتماعية عموما، والتي قنّنت كشف البحث وجعلته أكثر صرامة وانضباطا في تجميع المعطيات

تنطوي عملية تصميم كشف البحث على مشكلات الاتصال والمفهومات والمعاني الرمزية والاستجابة والصدق والثبات والدقة في القياس وهي مشكلات تؤثر على المعطيات التي يجري عليها دارس السكان تحليلاته، وإن كانت أيضا الخبرة والتطبيق المنظم لحقائق علم الاجتماع كفيلة بالتغلب على مثل هذه المشكلات'(عبد الرزاق جلبي، مرجع سبق ذكره)

المقابلة الشخصية:

هي الموقف الانطباعي الأول الذي يحصل بين القائم على التعداد والمبحوثين، فطريقة ونوعية الأسئلة التي يستثيرها ومن ثم الإجابات عنها تحدد في الواقع صدق ووثوقية المعلومات المحصلة. والواقع أن موقف المقابلة(الذي يجمع الباحث والمبحوث) يعرف عديد المعوقات منها:

–معوقات الاتصال(حواجز ودوافع نفسية) بين الباحث والمبحوثين

–اللغة الموظفة في الاتصال

–عجز القائم بالتعداد عن توقع تتالي سلوكات المبحوث خلال عملية التفاعل معه

_الحصول على البيانات المرتبطة بكل أفراد الأسرة من طرف شخص واحد، والذي يتواجد في المنزل عند إجراء التعداد

جمهور التعداد:

إن المشاكل التي تعترض القائم بالتعداد تختلف بحسب حجم السكان، فاعتماد مجتمع بحث مشكل من جميع السكان، أو من عينة مسحوبة من هذا المجتمع تعطي في الواقع مشكلات خاصة تختلف عن الأخرى

فاختيار جزء أو عينة من السكان قد يطرح مشكلة تمثيلية هذه العينة ومن ثم القدرة على تعميم النتائج على جميع السكان، فالوحدات المتجانسة في السكان يمكن البناء عليها على أساس النمط العشوائي الذي يقوم على التشابه والتطابق بين مفردات السكان، بينما الوحدات غير المتجانسة فمهما كانت العينة المختارة فيظل مشكلة التمثيل قائما ومنه يؤخذ بحذر شديد عملية التعميم على جميع السكان

غير أن هذه العوائق برغم عدم انتفاءها إلا أن حقل الإحصاء أمكن الباحثين من عديد القياسات والتطبيقات والصياغات والنظريات التي تسمح بضبط أكثر ودقة عالية فيما يخص تصميم العينات، وتقدير درجة الخطأ فيها، وعليه فقد أصبح شائعا اليوم أن أغلب الدراسات السكانية تهتم باختيار عينة من المجتمع لأجل تحقيق أهداف دراستها، وهو ما مكنها من طرق موضوعات جديدة وتحديد أهداف تناسب تطور المجتمع والطلب الحكومي على البيانات التي تخص رسم السياسات والخطط الحكومية

معالجة المعطيات:

تتمثل عمليات معالجة المعطيات التي يوفرها التعداد إلى:

-مراجعة المعطيات

-الترميز

-التصنيف

-الجدولة

إذاعة النتائج في شكل تقرير منشور

الخطوة المهمة في هذه المرحلة هي تصنيف المعطيات وتصميم فئات التصنيف، لما لها من تأثير على عمليات التحليل والتفسير ومن ثم النتائج التي يتوصل إليها القائم على التعداد. فمتغيرات النوع والعمر والمستوى التعليمي وغيرها لا تطرح مشكلة في تصنيفها وتفيئتها، على خلاف متغيرات اللون والجنس والحالة الزواجية والتي تطرح مشكلة حقيقية في تصنيفها وحتى في إيجاد فروع تصنيفية لها، كما أنه يمكن لها أن تكون صعوبة على الباحث في تحديدها نظريا وتطبيقيا، من هنا يصبح مشكلة إيجاد التصنيف للمتغيرات والمفاهيم صعبا بالنظر إلى إمكانيات الفئات التي ينطوي ضمنها المتغير، كما أن تكوين تصنيف لا يطابق حالة المتغير أو ما يسمى التصنيف المتعسف بالغ الأثر على التحليل والتفسير والاستنتاج.

فالتصنيف أو التفيئة لا ترتبط بحالة المبحوثين الواقعية أو بالبناء النظري للمفهوم أو المتغير مثلما تقدمه النظريات والدراسات السكانية والاجتماعية ولكن أيضا ترتبط بعوامل أخرى كمثل المكانة الاجتماعية والاقتصادية، والمهنة ونمط الشخصية وسمات الأفراد واتجاهات السكان

إخراج التعداد:

نعني بها الصورة أو الشكل الذي سيتم به عرض نتائج التعداد، وما يتضمنه من جداول إحصائية وتحليلات وتفسيرات ومقارنات، وفي العموم يكون التقرير المنشور الأكثر استخداما اليوم، علما بأن مراكز ودواوين الدراسات الإحصائية تعتمد في السنوات الأخيرة التقارير الرقمية التي تتيح بعضها بشكل إلكتروني حتى يمكن تعميمها على الجمهور العلمي والجمهور العريض الذي يسعى للاستفادة منها

تتوزع الجداول الإحصائية المستخدمة في التقرير بين البسيطة والمركبة، وبين الأشكال والرسومات التوضيحية التي تستهدف عرض البيانات في أرقام ونسب وقياسات إحصائية، وأيضا فإن كل متغير كما هو النوع على بسيل المثال لا يمكن أن يفهمه منعزلا عن باقي المتغيرات الأخرى، فالنوع يحتاج إلى ضبطه بمتغير السن او المستوى التعليمي او منطقة السكن، او الأصل الاجتماعي، وغيرها والتي تتيح فهم العمر في سياقات مختلفة

في العموم يلجأ دارسوا الإحصاء إلى تقسيم السكان"حسب فئات العمر الخمسية(أقل من 5 سنوات إلى أقل من 10 وهكذا) هو الأسلوب المعياري والمتقن في جداول التعداد، وذلك لأن تركيز البيانات لا يكون مفيدا ومن هنا اتبعت كثير من التحليلات السكانية توزيع العمر الخمسية وإن كان هذا لا يمنع من تقليل عدد الفئات العمرية عن طريق ضم بعضها إلى بعض وتكوين فئات أوسع"(جلبي عبد الرزاق، مرجع سابق)

صعوبات التعداد:

تنقسم صعوبات التعداد إلى صعوبات موضوعية وصعوبات ذاتية

الصعوبات الموضوعية: هي صعوبات مفروضة على تعداد السكان، ويتأثر بها بشكل مباشر، ومن بينها

-صعوبات جغرافية مرتبطة بالحدود بين الدول والأقاليم وتنقل الأفراد بينها،

-ظروف المناخ الصعبة

-مخاطر الحيوانات

-النفقات والجهد اللازم

-تأثير الكنيسة في بعض الدول والذي يمنع ظهور الروابط الدينية في تعدادات السكان

-ما يميز التعداد أنه عملية تقع على عاتق الحكومة بالنظر إلى الإمكانيات التي يتطلبها لأجل إنجازه والتي لا تقدر على توفيرها سوى الحكومة، لهذا فطالما أن التعداد مرتبط بالسياسة الاجتماعية للدولة فإنه بالضرورة سيكون مستجيبا لما ترغب الحكومة الحصول عليه من بيانات, كما أن التعداد يتأثر أيضا

-الاختلافات الثقافية والعنصرية ومستويات التعليم بين السكان مجتمع التعداد

الصعوبات الذاتية:

يوفر التعداد بيانات سكانية تخص أوصافا توزيعية وليس حقائق بنائية عن الجماعات والمواقف الاجتماعية، "إلا أن المعطيات من النوع الذي يحتاجه التحليل السكاني من وجهة عالم الاجتماع وخاصة ما تعلق بمحددات التباين السكاني والتغير ليست متوفرة من حيث الشكل والكمية المناسبة في التعداد"(جلبي عبد الرزاق المرجع السابق).

من جانب إن صدق وثبات المعلومات التي يحصل عليها القائم بالتعداد تتأثر بقدرته على تحديد الأفراد الذين يمكنهم التعاون وتقديم الإجابات المناسبة والصحيحة عن وضعيتهم دونما تحريف أو تغيير.

رابعا-التسجيل الحيوي:

هو المصدر الثاني للمعطيات السكانية ويتضمن: تاريخ التسجيل الحيوي تعريفه والقيمة العامة، والموضوعات التي يتناولها وصعوباته أو ثغراته

"ويقصد بالتسجيل الحيوي "البيانات عن كل فرد من حيث ولادته وما يصيبه من أحداث أو أمراض طوال حياته وحتى وفاته"(أحمد اسماعيل، ص 19)

يعرف أيضا بأنه "تسجيل الأحداث الحيوية التي تقع خلال سنة ميلادية، من مواليد ووفيات وهجرة وحالات الزواج والطلاق، ويختلف التسجيل الحيوي عن التعداد بأنه تسجيل للأحداث. أما التعداد فإنه تسجيل للأشخاص وعملية التسجيل إجبارية بحكم القانون وهي عمل مكتبي موزع على العالم كله. يعتبر عملاً روتينياً. وهي عملية مستمرة، في حين أن التعداد يتم في تاريخ محدد وعلى فترات متباعدة. وهكذا فإذا كان التعداد كالصورة الفوتوغرافية الثابتة، فإن التسجيل هو فيلم لا تتوقف فيه هذه الصور عن الحركة"(شةقي عطية، علم السكان، ص 31)

تاريخ التسجيل الحيوي:

يعود أصوله إلى العصور الوسطى، حيث جمعت بعض الإحصائيات الحيوية من طبقات سكانية معينة، ثم أصبحت نظاما عالميا، وقليل من الدول استطاعت إقامة نظم كاملة للتسجيل الحيوي

تعريف التسجيل الحيوي:

-التعريف الأول: هي الأحداث التي تقع خلال سنة ميلادية عموما وهي عملية تتم عن طريق مشروعات التسجيل المصممة لقيد جميع الأحداث من مواليد ووفيات وهجرة وحالات الزواج والطلاق وقت حدوثها.

-**التعريف الثاني**: أنه يهتم بتسجيل الأحداث الحيوية مثل الميلاد والوفاة والزواج والطلاق والتبني والانفصال والهجر وتتعلق هذه الأحداث بدخول الفرد أو خروجه من الحياة، إلى جانب التغير في حالته المدنية التي قد تحدث خلال حياته

خلاصة: التسجيل الحيوي هو نظام حكومي تقيمه الدولة في صورة مكاتب تنتشر في أرجاء البلاد لتسجيل الأحداث الحيوية بطريقة روتينية وإجبارية، هذه الأحداث تتعلق بدخول الفرد أو خروجه من الحياة(الميلاد، الوفاة، الهجرة، الزواج، الطلاق، التبني، الانفصال، الهجر)، وذلك في وقت حدوثها خلال سنة كاملة

أهمية التسجيل الحيوي:

-مصدر هام للمعطيات السكانية حول عوامل نمو وتغير السكان(المواليد، الوفيات، الهجرة)

-يسمح بقياس التغيرات في السكان بين الفترات المختلفة سواء حجم السكان أو تكوينه أو توزيعه وهي تفيد في التعرف على اتجاهات التطور حاليا وفي المستقبل ما يساعد على وضع الخطط والبرامج المناسبة

مشكلة الموضوعية في نتائج التسجيل الحيوي:

تعاني الإحصاءات الحيوية من مشكلات كبيرة قد تجعل من موضوعيتها محل شك، ، ويمكن إبراز هذه المشكلات في ما يلي :

-لا يسجل جميع المواليد خصوصا في المناطق الريفية او المتخلفة أو التي تعاني التهميش، أو التي تكون بعيد عن المراكز الحضرية أو التي يقل فيها نشاط المواصلات.

-تلجأ الأسر إلى عدم تقييد المواليد الإناث في السجلات الحيوية وذلك لاعتبارات ثقافية وتقليدية ترتبط بصورة المرأة في المجتمعات المحلية.

-الأطفال حديثي الولادة أو الرضع أو الذين يموتون خلال الولادة لا يتم تسجيلهم سواء في سجل الولادات أو الوفيات

-"وكذلك الحال في تسجيل الوفيات الذي يشوبه الخطأ في بعض الأحوال سواء حسب الأعمار أو الأسباب التي أدات للوفاة مما يجعل البيانات تعامل بحذر باستمرار" فتحي أبو عيانة، دراسات في علم السكان، ص25)

خامسا-البيانات الجاهزة:

لأجل اقتصاد الجهد والوقت والنفقات في عملية البحث في الظواهر السكانية، فقد فكر العلماء في استخدام بيانات تكون في المتناول ومتاحة للاستخدام

تعريف طريقة تحليل البيانات الجاهزة:

طريقة غير مباشرة تستعين بالبيانات التي توفرها السجلات الإحصائية والتقارير الرسمية بحيث تستعين بالسجلات الإحصائية التي تصدر عن تعدادات السكان والتقارير الرسمية التي تصدرها المؤسسات الصحية والاقتصادية والحكومية والصناعية والتعليمية والتربوية والهجرة والمؤسسات التجارية والمصرفية والسياسية والنقابية والقوى العاملة والعسكرية وغيرها، وهي تتضمن بيانات بنوع السكان وأعمارهم وحجمهم ومهنهم ومستوياتهم الصحية والمواليد والوفيات والأجور وساعات العمل والكفاية الإنتاجية ومعدلات الجريمة ومعدلات التعليم والقوى العاملة والموارد البشرية والإنتاج القومي...إلخ

عيوب طريقة تحليل البيانات الجاهزة:

أن التسجيلات والتقارير الرسمية لا تتفق مع المفاهيم المستخدمة في البحث في دراسة السكان، كما أن الكثير من هذه البيانات مشكوك فيها كما هو حال تصريح الأفراد عن معلومات غير دقيقة أو ناقصة عن دخولاتهم لأجل التهرب الضريبي

المحاضرة السابعة:

النظريات السكانية

تمهيد:

اختلفت الآراء بصدد الدراسات السكانية وتحديد مكانتها بين العلوم التي استطاعت أنْ تبلور ما انتهت إليه من نتائج وقضايا في صورة نظريات

الفريق الأول: أنَّ الدراسات السكانية وصلت بالفعل إلى مرحلة العلم بعد أنْ جمعت الحقائق ووضعت الفروض وحاولت أنْ تنظمها في صورة نظرية، بلْ أنَّ بعض المشتغلين بالسكان قد توصلوا بالفعل إلى قوانين سكانية

الفريق الثاني: الدراسات السكانية في الوقت الحاضر تفتقر إلى النظرية، بينما تتميز بوفرة النتائج الجزئية بفضل الجهود المتتابعة التي أجريت في ميدانها لجمع هذه النتائج دون الاهتمام بصياغتها في بناء منسق من المعرفة يفسر على أساسه سلوك السكان، ويرجعون هذا النقص إلى التقدم الذي أحرزته الدراسات السكانية في ميدان البحوث الإمبيريقية وإلى انشغالها بتطوير مناهج متمايزة لجمع البيانات وتحليلها، من ناحية، وإلى ما يتميز به موضوع الدراسة السكانية وانتمائه إلى عدد من العلوم المتداخلة من ناحية أخرى

تعريف النظرية السكانية

"مجموعة من القضايا المترابطة التي تقوم على أساس الملاحظة والتجريب، وتقدم تفسيراً لظاهرة ما من الظواهر السكانية، أو تنبؤ بعلاقات يمكن ملاحظتها والتحقق منها"

أولا_تصنيف نظرية علم السكان:

تنطوي دراسة نظرية علم السكان على محاولات متباينة لتصنيف هذه المجموعة من القضايا النظرية. ولِما كانت كل محاولة منها تستند إلى معيار مختلف في تصنيف القضايا النظرية فمن المتوقع أنْ لا نجد اتفاقاً بين محاولات التصنيف هذه.

وعموما ترد محاولات تصنيف نظريات الديمغرافيا إلى ثلاثة على النحو التالي:

المحاولة الأولى:

وتقوم على تقسيم النظريات إلى نوعين: نظريات طبيعية، ونظريات اجتماعية.

1_النظريات الطبيعية:

وهي التي يجمع بينها اعتقاد واحد مؤداه أنَّ الذي يتحكم في نمو السكان هو طبيعة الإنسان نفسه وطبيعة العالم الذي يعيش فيه. وأنه إذا كان للإنسان سيطرة على هذا النمو فهي سيطرة محدودة. ويوضح لنا هذا الاعتقاد كيف كان أصحاب هذه النظريات يحاولون إيجاد قانون لنمو السكان يتمكنون به من معرفة ما حدث في الماضي وما سيحدث في المستقبل، وكانت القوانين التي توصلوا إليها في الغالب تنكر كل تدخل للإنسان وللقيم الإنسانية والاتجاهات في هذا النمو وتعتبره أمراً طبيعياً لا يمكن للإنسان أنْ يعوقه.

أبرز علماء هذا الاتجاه (سادلرودوبلدي وسبنسر وكواردوجيني).

2-النظريات الاجتماعية:

وهي التي يجمع بينها اعتقاد واحد مؤداه أنَّ نمو السكان لا يرجع إلى قانون طبيعي ثابت وإنما يرجع إلى الظروف الاجتماعية التي تحيط بأعضاء المجتمع، وهذه الظروف تضم مجموعة من العوامل المختلفة التي يتحدد عددها على وفق الهيئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع الإنساني. ويدخل ضمن أصحاب هذا النوع من النظريات السكانية كارل ماركس وأرسين ديمونوكارسوندرز.

المحاولة الثانية: نظريات بيولوجية واقتصادية وثقافية

وتتمثل في تلك المحاولات التي تصنف نظريات السكان على ضوء العوامل التي تؤثر في نمو السكان إلى نظريات بيولوجية ونظريات ثقافية اجتماعية ونظريات اقتصادية.

1-النظريات البيولوجية:

تذهب هذه النظريات إلى أنَّ انخفاض الخصوبة الذي حدث في الدول المتقدمة يرجع بصفة أساسية إلى انخفاض القدرة البيولوجية على الإنجاب. غير أنَّ أصحاب هذا الاتجاه اختلفوا فيما بينهم فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على هذه القدرة. فبينما يرى سادلر أنَّ ارتفاع الكثافة السكانية يؤدي بطريقة طبيعية إلى انخفاض القدرة على الإنجاب، يشير سبنسر إلى أنَّ تعقيد الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي يتطلب من الإنسان أنْ يبذل جهوداً إضافية للمحافظة على حياته الذاتية وأنَّ ذلك يؤدي إلى خفض قدرته على التوالد.

وقد عاود الاتجاه البيولوجي الظهور في القرن العشرين مع العلامة الإيطالي كواردوجيني الذي كان يعتقد اعتقد أنَّ لكل مجتمع دورة بيولوجية تؤثر على كثافة السكان وتنعكس عليها، ففي المرحلة الأولى تكون الخصوبة مرتفعة في جميع الطبقات. ثم تميل إلى الانخفاض في الطبقات العليا مما يؤثر على الإنجاب في جميع الطبقات.

2-النظريات الاقتصادية:

المحور الأساس الذي تدور حوله هذه النظريات أنَّ الزواج والإنجاب يحددان على وفق الظروف الاقتصادية السائدة. ويرجع التفسير الاقتصادي للظواهر السكانية إلى عهد قديم، بل هو أول تفسير قدمه المفكرون لهذه الظاهرة. فقد اعتقد المفكرون التقليديون أنَّ الظروف الاقتصادية هي التي تحدد معدلات الزواج والإنجاب، وكان آدم سميث من بين ممثلي هذا الاتجاه.

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تطورت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، وبدأ مفهوم الحجم الأمثل للسكان يظهر في كتابات علماء الاقتصاد(سميث). وعرف (كيناي) الحجم الأمثل للسكان في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر عام 1888 بأنه ذلك الذي يبلغ عنده الإنتاج أعلى مستوى مع افتراض ثبات مستوى المعرفة وسائر الظروف السائدة. وواصل بعده كارسوندرز البحث في مفهوم الحجم الأمثل في النصف الأول من القرن العشرين

ج- النظريات الثقافية الاجتماعية:

وهي مجموعة النظريات التي تعتمد على التفاعل الثقافي دون غيره، كتلك التي تحاول تفسير السلوك الإنجابي ومن ثم نمو السكان بالرجوع إلى النسق القيمي السائد في المجتمع، أو بالرجوع إلى مفهوم الثقافة التقليدية

المحاولة الثالثة:

وهي تلك المحاولة التي ترد نظريات السكان إلى مدخلين هما: المدخل المحافظ، والمدخل الراديكالي.

1- نظريات المدخل المحافظ:

الذي يرى أنَّ المجتمع يميل دائماً نحو التوازن، وأنه في مراحل التغير يختل هذا التوازن ولكن هناك قوى اجتماعية أو بيولوجية تعمل دائماً على إعادة هذا التوازن مرة ثانية. ويدخل في إطار هذا المدخل النظري مجموعة نظريات سبنسر وسادلروكارسوندرزوكنجزليديفز.

2- المدخل الراديكالي:

الذي يرى أنه إذا كانت العوامل المادية تلعب دوراً رئيسياً في تحديد معدلات الخصوبة فإنَّ الإطار الثقافي السائد في المجتمع والذي غالباً ما يكون انعكاساً لهذه الظروف يؤثر بدوره في معدلات الخصوبة هذه. وأنَّ رفض هذه العوامل والإطار المرتبط بها ومحاولة تغييره إلى صورة أخرى هو الطريق المؤدي إلى تقليل معدلات الخصوبة والإنجاب. ويدخل في إطار نظريات المدخل الراديكالي كارل ماركس وكونتزوريابوشكينوكوزلوف وغيرهم.

نظريات المدخل المحافظ وتفسير الظواهر السكانية:

1- إسهام هربرت سبنسر(1820_1902):

مفكر اجتماعي اهتم بالتطور البيولوجي الاجتماعي للقوى الطبيعية، عرض أفكاره في قضايا السكان في كتابه مبادئ البيولوجيا الذي نشر العام 1902، حيث عارض دوبلدي، ويتلخص جهده العلمي فيما يلي:

_الغذاء الجيد يزيد من القدرة على التناسل.(الحياة عند المخلوقات تفترض الدفء والمؤونة الغذائية المتوفرة)

_وجود تعارض بين التناسل والنضوج الذاتي, فكلما ارتفعت وتطورت المخلوقات من الأشكال الدنيا للحيا ة نقصت خصوبتها، فإذا كانت الأجسام العضوية لدينا ذات قدرة ضعيفة جدا مما يجعلها لا تستطيع المحافظة على نفسها فلأنها تتكاثر بدرجة كبيرة حتى لا تفنى. بينما الأشكال العليا للأجسام العضوية تنفق جزء كبير ا من قوتهاونشاطهاالحيوي في إنضاج ذاتيتها وبناء شخصيتها، لهذا لا يبقى لها إلا القليل لبذله لأجل التةوالد والإنجاب

_ هذه الأفكار صاغها **سبنسر** على ما لاحظه من قلة النسل بين السيدات المشتغلات في المهن الفكرية والمنتسبات للطبقات العليا, على الرغم من أن تغذيتهن أفضل من تغذية السيدات في الطبقة الفقيرة, ويحصلن على رعاية صحية أفضل, ومع ذلك يكون تناسلهن ضعيف بسبب الإجهاد الذهني وعجزهن عن إرضاع أطفالهن ورعايتهم ومدّهم بالغذاء الطبيعي

وعليه فإنه كلما زاد سعي الفرد لبذل جهد يؤكد ذاته ووجوده ونجاحه أدى ذلك بشكل معاكس إلى ضعف جهد الفرد في التناسل

قانون سبنسر:

يتوقع أن مشكلة الزيادة السكانية سرتختفي مع ما يصاحبها من شرور أخرى، ما دام الإنسان ينشد الرقي. ويبذل جهودا أكبر

نقد نظرية هربرت سبنسر:

أن الخصوبة المتناقصة لاترجع إلى تغيرات فسيولوجية في بناء الإنسان بقدر ماترجع إلى الرغبة في الاختيار في تحديد حجم الأسرة باستعمال ماوفره العلم الحديث من وسائل ضبط النسل.

هناك عوامل أخرى غير التعليم تؤثر في القدرة على التناسل, فالمرأة إذا نالت قدر من التعليم قد تكون تجاوزت أهم فترات خصوبتها(الفئة العمرية20-30 سنة).

2-كورادو جيني (CoradoGini)وأفكاره

عرض أفكاره في مؤلفه أثر السكان في تطور المجتمع عام 1912، عالج فيه قضايا نمو السكان، وبالخصوص تحليل العلاقة بين السكان وتغير بناء المجتمع من نواحي بيولوجية ومورفولوجية واقتصادية وثقافية، وأثر السكان في في حدوث الأزمات الاجتماعية. تتلخص أفكاره في النقاط الموالية:

أن المجتمع يمر بثلاث مراحل: النشأة والتكوين والتقدم والازدهار والفناء

_أن كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع تعرف تميزا لنمو السكان ونتائج تترتب على هذا النمو، حيث تؤثر في مختلف جوانب المجتمع البيولوجية والبنائية والاقتصادية....

_أوجد شواهد واقعية تؤكد ارتباط نمو السكان وتغير المجتمع

1- مرحلة النشأة والتكوين:

_تتميز المجتمعات في هذه المرحلة بمعدل خصوبة مرتفع.

لا توجد اختلافا ت اجتماعية واضحة بين السكان(الطبقات) مثل مجتمعات كريت وطروادة وأثينا .وأيضا حتى المجتمعات الحديثة النشأة التي تكونت عن طريق الهجرة: أمريكا, كندا. أستراليا، ...

زيادة لكثافةوحجم السكان الناتج عن الخصوبة المرتفعة، تبعه تباين الأوضاع الاجتماعية والاختلافات الطبقية.

2- مرحلة التقدم والازدهار:

في هذه المرحلة تتناقص الخصوبة :

-يحث يقل المواليد عن السابق.

-نسبة من السكان دخلوا في عداد الوفيات قبل زواجها, أو لم تستطع الإنجاب.

-نسبة الإنسال بين الطبقات الصاعدة في أعلى السلم الاجتماعي تميل إلى الانخفاض.

-نسبة من سكان الطبقات الدنيا تحاول الصعود في السلم الاجتماعي لملء الفراغ الناتج عن انخفاض أنسال الطبقة العليا، غير أنها تلقى نفس مصيرها

-بالنتيجة تنخفض معدلات الخصوبة في المجتمع

-نقص عدد السكان يعود أيضا إلى لحروب التوسعية والهجرة التي تقع على عاتق الشباب يفقد المجتمع أصلح عناصره, ويقل عدد سكانه.

النتائج الاقتصادية لنقص السكان:

يتناقص عدد السكان وتزداد استغلال المستعمرات, وانتعاش الاقتصاد, ارتفاع مستوى المعيشة, تعم الرفاهية, والتصنيع, التجارة، وتنمو المدن

يترتب على النمو الاقتصادي ازدهار الفنون والموسيقى والآداب, ويشعر المجتمع بالسعادة والاطمئنان على مستقبله

3- مرحلة الاضمحلال و الفناء:

يقل عدد السكان في كثير من أجزاء المجتمع.

يتناقص عدد السكان في المناطق الريفية نتيجة لنمو التصنيع والتوسع في هجرة العمال من الريف إلى الحضر.

نتائج تغير السكان:

إهمال الأراضي الفلاحية, نتيجة لنقص الأيدي العاملة.

زيادة حالة الفلاحين سوءاً, وتدهور أحوالهم الاقتصادية.

يقل الطلب على الصناعات في المدينة.

يزداد الإنتاج على الاستهلاك.

تحصل الأزمات الاقتصادية والتعارض بين طبقات العمال والطبقة العليا في المدن،وينشأ الصراع الطبقي, ثم تتدخل الدولة وتفرض الضرائب وتزداد رقابتها على الحياة الاقتصادية. وفي الاخير تزداد حالة المجتمع سوءا ما يعجل في فنائه

يقترح جيني لكي يصل المجتمع إلى الفناء حلا يتمثل في الهجرة وإيجاد مستعمرات جديدة

النقد الموجه لجيني:

افترض وجود قوة طبيعية تحدد عدد السكان تتمثل في العوامل البيولوجية ، هذا الافتراض يصعب قبوله لأن العلم أوضح تفسير ذلك بالاستناد على طبيعة غامضة يستطيع الإنسان التحكم بها وضبطها.

استمد الوقائع التي بنى بها نظريته على تاريخ بعض الشعوب كاليونان والرومان لكن الشع وب الأخرى كالصين والهند أخذت في تطورها اتجاها مغايرلما افترضه جيني

الهند والصين تتميز بمعدلات خصوبة مرتفعة, ولاتختلف من طبقة إلى أخرى.(إذاً هذه النظرية لاتنط بق على كل المجتمعات وفي كل الأوقات)

هناك عوامل أخرى غير الهجرة والحروب تؤثر في انخفاض معدل نمو السكان كالمجاعات والوفيات والإجهاض.

ان هناك عوامل حربية غير العوامل السكانية أدت الى اضمحلال كثير من الشعوب مثل بولدا,قرطاجه, آشور....وأن هذه المجتمعات لم تسر في المسار الخطي الذي رسمه جيني

3-ألكسندر كار سوندرز

_يسلم بأن السكان في أي مجتمع إما أن يكونوا قلة أو كثرة او عند حد أمثل

يقول بوجود أنماط متعددة من الكثافة: كثافة فيزيقية وإحصائية واقتصادية

_هناك علاقة بين حجم السكان وبين موارد الثروة في المجتمع من أرض وزراعة ومعادن ومواد لازمة للإنتاج يصف المجتمع الأمثل إذا كان في حالة وسط بين القلة والكثرة وبلغ إنتاجه أقصاه مع عدم الزيادة في عدده العدد القليل من السكان هو العدد الذي لا يساعد على قيام مشروعات تستغل الموارد ويعجز عن توفير المنتجات التي يحتاجها هذا العدد ولا يزيد القدرة الإنتاجية للفرد

يكون العدد كثيفا إذا كانت هذه الزيادة في عدده تؤدي إلى تناقص الإنتاج المستخرج من موارده

_دليل سوندرز هو دخل الفرد في المجتمع والمترب على موارد الثروة به

_يصوغ سوندر مقياسا هو:

إذا كان متوسط دخل الفرد أخذ في الزيادة فهذا يدل على أن عدد السكان عند حد القلة، أما إذا كان متوسط الدخل في حالة استقرار كان عدد السكان عند الحد الأمثل، وإذا كان المتوسط متجها نحو الهبوط تدريجيا فإن عدد السكان يكون عند حد متزايد

النقد:

_أفكاره صورة من النسق الاستنباطي الذي ينطوي على قضايا مسلمة وافتراضات، ولم يتمكن من استخلاص قانون يفسر نمو السكان

_ لم يتوخ الدقة في تحديد مفهوماته، خاصة أنه عرف الحد الامثل من خلال موارد الثروة، وأغفل عوامل التنظيم الاجتماعي والمستوى التكنولوجي والفني والثقافي والصحي

_طابع نظريته استاتيكي لكونها تهمل الظروف المتغيرة(التقدم التكنولوجي، ارتفاع مستوى المعيشة

_تفتقر نظريته إلى القدرة على التوقع أو الاستشراف، فإذا أمكن تحديد الحجم الأمثل للسكان في مرحلة زمنية معينة، فإن هذه النظرية لا تقدم نوع السياسة السكانية التي تتبع لأجل القضاء على الهوة بين الحجم الفعلي والحجم الأمثل للسكان

4-كنجزلي ديفيز:

عالم اجتماع أمريكي، عرض قضايا النظرية حول السكان في كتابه ''نظرية التغير والاستجابة في التاريخ الديمغرافي الحديث''، وتتلخص أفكاره فيما يلي:

_يرفض تفسير التغير الاجتماعي بعامل واحد(العامل الاقتصادي أو الثقافي،..)لأن ذلك يبسط التفكير ويتهرب من التفسيرات المعقدة

لفهم التغير الحاصل في المجتمع، ينبغي الاعتقاد أن المجتمع يميل هو إلى التوازن الاجتماعي، هذا الأخير يتعرض لضغوط سواء من داخله او خارجه، وأن هناك قوى اجتماعية في المجتمع تسعى إلى معاودة التوازن في داخل المجتمع، ويقصد هنا بالتوازن: توازن بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي،

ويعرف متطلبات البناء الاجتماعي بأنها لموارد التي يجب تخصيصها للمحافظة على البناء(الأهداف الدينية_التربوية_الفنية_الترفيهية_السياسية_)

_إذا اختل التوازن نتيجة عدد السكان، فإن السكان يميلون إلى التكيف مع هذه الظروف، من خلال استجابات مختلفة يسميها ديفيز المتغيرات الوسيطة(تأخير سن الزواج، الاجهاض، تنظيم الأسرة

_طبق ديفيز نظريته على الدول المتقدمة، التي عرفت هبوطا في معدل الولادات، ويتساءل عن العوامل التي أدت إلى حصول هذا التراجع في الولادات

يقصي ديفيز عامل الموارد المتاحة(الذي قال به مالتوس) ، ويستدل على ذلك أن السكان ازداد كثيرا في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع وفي اليابان في القرن العشرين بفعل تراجع معدلات الوفاة والذي تماشى مع ارتفاع عالي لمستوى المعيشة

ويرجح ديفيز سبب نقص المواليد إلى:

_الإمكانيات المتاحة للاستفادة من الرفاهية المتزايدة ومن الفرص الجديدة المتاحة

_تزداد تكاليف التنشئة الاجتماعية للأطفال

_تأجيل سن الزواج وانتشار وسائل منع الحمل، اللجوء الى الاجهاض

كمثال يقدم ديفيز المجتمع الياباني الذي بدأ على مراحل في تقليص عدد المواليد: في البدء الاجهاض ثم وسائل منع الحمل ثم التعقيم والهجرة الخارجية وأخيرا تأخير سن الزواج

نقد نظرية ديفيز:

من أكثر النظريات تمسكا بفكرة التوازن، غير أنها نظرية استاتيكية حتى وإن نجحت في استيعاب بعض جوانب الواقع الذي استمدت منه كثيرا من شواهدها(المجتمع الفرنسي والإيرلندي واليابان،..) لأجل البرهنة على صحة افتراضاتها، إلا أنها أغفلت تحليل الدول النامية والتي تختلف تماما عن الدول المتقدمة، وهي تعرف تنمية ونموا سكانيا يختلف كثيرا عن الدول المتقدمة. ولأن النظرية تهدف إلى استيعاب الواقع والتعميم بذلك على كل المجتمعات، فإن نظرية ديفيز تعتبر شاملة فقط للدول المتقدمة

المدخل الراديكالي في نظريات السكان:

1-كارل ماركس(1818_1883): أفكاره/

بداية لم تكن اهتمامات ماركس بالظاهرة السكانية باعتباره عملا مستقلا، وعلى العكس فقد اعتبر الظاهرة السكانية جزءا من تحليلاته الخاصة برأسمال والمجتمع الرأسمالي

_المجتمع يمر بمراحل متباينة على أساس تغيرالإنتاج والنظام الاقتصادي.

_أن تزايد السكان يرتبط بمعدل التشغيل في النظام الاقتصادي.

_في مرحلة الإنتاج يتزايد رأس المال الثابت(الإنتاج) بسرعة تفوق تزايد رأس المال المتغير(العمال)، بمعنى ان تزايد تراكم رأس المال في صورة سلع إنتاجية سيؤدي حتما إلى نقص الحاجة إلى العمال، ما يؤدي إلى يتحول العمال إلى فائض سكاني غير مشغّل في النظام الإنتاجي

_يرى ماركس: عدم وجود فائض في السكان في النظام الاشتراكي, نتيجة للتشغيل المتوازن بين رأس المال والعمال.

{تحقق التوازن بين الزيادة في رأس المال الثابت والمتغير, فلا يوجد فائض سكاني ويقل الفقر والبؤس}

_يقر ماركس بعدم وجود قانون ثابت للزيادة السكانية(موجود فقط لدى النبات والحيوان) وان لكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع لديها قانونها الخاص المختلف عن باقي المراحل التاريخية

_النظام الاقتصادي عاجز عن تشغيل أفراد المجتمع تشغيلا كاملا، حيث أن البؤس والفقر يفسران من خلاله، ولا يرتبطان بمشكلة تزايد عدد السكان وليس بقدرة الإنسان القوية أو الضعيفة على التناسل

ملاحظات نقدية لنظرية لكارل ماركس:

_أن نظريته متحيزة للطبقة المحكومة, مما أثر في نتائج تحليلاته ونظريته.

_ كان ماركس يتصور أن مشكلة تزايد السكان وضغطهم على الموارد سوف تحل في النظام الاشتراكي, ولكن على الرغم من ذلك لا يمكن إغفال أن نمو السكان مرتبط بعوامل أخرى مثل الحرية الشخصية فيما يتعلق بالزواج والإنجاب.

2-ريابوشكين:

ينطلق المفكر الروسي من نفس القضايا المسلمة عند ماركس إلا أنه يطرح قضايا وافكارا افتراضية وتفسيرية مختلفة عن قضايا ماركس:

_زيادة السكان متوقفة على طبيعة النظام الاقتصادي السائد في المجتمع

-طبق هذه الفكرة على الواقع، ولاحظ ان فائض السكان هو نتيجة للطبيعة الاستغلالية والمتعارضة بين القائمين على شؤون الإنتاج الاقتصادي (الرأسماليين والعمال)، التعارض بينهما يكون في الأهداف والوسائل

فالإنتاج الرأسمالي يقوم على قرارات المنظمين، الذين هدفهم تعظيم الأرباح، ولا يهتمون لنتائج قرارتهم على العمال ومستواهم المعيشي، فيما يعتمد الرأسماليين على وسائل الاحتكار وتركيز الثروة والنفوذ واستخدام الآلات على نطاق واسع في مكان العمال، وينشرون بين العمال أفكار تشجع على الهجرة، تحديد النسل، يتبناها العمال خوفا من البطالة والفقر والاستغلال الذي يتعرضون إليه

_لا يوجد فائض في السكان في النظام الاشتراكي نتيجة للطبيعة المتوازنة في الأهداف والوسائل، وبين القائمين على شؤون المجتمع.

هدف الإنتاج هنا هو إشباع رغبات السكان وليس تعظيم الربح

الوسائل التي يتطلبها ذلك تتمثل في الموارد المتاحة(العمل) التي تمثل مصدر الثروة الرئيس ومقياسا للقيم واستخدام كافة الطاقات بما فيها الطاقة النووية.

الاتحاد السوفييتي خلال الفترة 1913_1938			
زيادة الإنتاج	نسبة السلع الاستهلاكية	عدد السكان	عدد عمال الصناعة
%55	%31	%60	ازداد بـ5أمثال العدد السابق

ملاحظات على أفكار ريا بوشكين:

_هو امتداد لفكر ماركس، ومردد لأفكاره، حيث اعتقد ماركس ان مالتوس رجعي وتافه، إما انجلز فقد اعتقد أن البورجوازي يخالف المستقبل، بينما يدرك العامل أن الخلية التي ينتمي إليها سوف تنتصر حتما في الكفاح الطبقي، ومن ثم يحدوه الأمل في المستقبل المشرق بعد التخلص من الرأسمالية.

_أفكاره كانت جامدة ولم تقدم تطويرا لحالة المجتمع المغير

_الفكر الماركسي ليس موحدا ولكنه متباين باتجاهات مختلفة كمثل: تأييد قوانين الإجهاض، أو الرافضين لها، تحديد النسل أو رفضه، تنظيم الأسرة عن طريق الزواج المتأخر، زيادة فترة الانتظار بين الولادة الاولى والثانية

3–سيدني كونتز:

تأثر بأفكار ماركس في تفسير الظواهر السكانية خاصة العوامل الاقتصادية التي تؤثر في حجم السكان، تتمثل أفكاره فيما يلي:

_يتفق مع ماركس في الأخذ بنفس القضايا المسلمة حول تغير السكان وظواهره

–**مقدار العمل**: اي نوع العمل المطلوب والوظائف الاقتصادية التي تقوم بها الأسرة هو من يحدد معدلات الزواج والإنجاب

بكلام آخر، إن فرصة العمل المتاحة هي التي تحدد معدلات الزواج والانجاب .فرصة العمل المتاحة في الدول الغربية ارتبطت بهبوط معدل المواليد

–**نوع العمل المطلوب**: الأعمال غير الماهرة المطلوبة (عمل غير مكلف عدديا) يؤدي إلى ارتفاع الخصوبة، في حين أن الزيادة في الطلب على العمل الماهر لا تؤدي إلى ارتفاع الخصوبة لأن هذا النوع من العمل يتطلب تكاليف أعداد كبيرة وبالتالي لا تستطيع الأسرة الإنفاق على عدد كبير من الأطفال الذي يتم إعدادهم للحياة المهنية

إذا كان الأغنياء أقل إنجابا من الفقراء لأن هؤلاء مهنهم تطلب إعداد لفترة طويلة وتكاليف كثيرة

باختصار، إن زيادة الطلب على العمل غير الماهر يؤدي إلى ارتفاع الخصوبة لأنه لا يتطلب تكاليف كثيرة(مثل تكاثر التناسل بين طبقات الفلاحين). بالعكس منه العمل الماهر لا يؤدي إلى ارتفاع الخصوبة لأنه يتطلب تكاليف كثيرة وبالتالي لا تستطيع الأسرة الإنفاق على عدد كبير من الأطفال لإعدادهم مهنياً.

–الوظائف الاقتصادية من الزراعة إلى الصناعة، خروج المرأة للعمل، تقضية الوقت في العمل على حساب الإنجاب

التغير في وظائف الأسرة الاقتصادية حولها عما كانت عليه في المجتمعات الزراعية من وحدة انتاجية تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة إلى وحدة استهلاكية كما في المجتمعات الصناعية, بسبب تخلي الزوجة والأبناء عن وظيفتهم الاقتصادية داخل الأسرة فأفقدهم قيمتهم الاقتصادية وبالتالي انخفاض الخصوبة, بالإضافة لذلك فخروج المرأة إلى ميدان العمل جعلها لاترغب في الانجاب لكي لاتنقطع عن العمل لفترة طويلة فيفقدها الأجر.

النقد الموجه لكونتز:

_أضاف في تحليله الماركسي للنمو السكاني عامل ''نوع العمل''، وما يتطلبه من تكاليف للإعداد والتدريب والتنشئة وأثره على معدل الخصوبة، فيما تجاهل تأثير العوامل الاجتماعية الأخرى على الإنجاب

_استند في آراءه على ملاحظاته في الدول الغربية، ولم يهتم بما هو ملاحظ من ظواهر في الدول النامية، التي يسجل فيها استمرار معدلات المواليد وتزايد الخصوبة على الرغم من انتشار البطالة فيها.

أفكار كزولوف:

باحث سوفييتي ذو نزعة ماركسية، طور أفكاره وتفسيراته لتشمل الظواهر السكانية واتجاهات الخصوبة في الدول النامية:

1_اعتمد على المسلمات الماركسية حول تغير المجتمع وظواهره، في تحليل الظواهر السكانية في الدول النامية

2_يقوم نموذجه التفسيري على فرضية مؤداها أن نمو السكان في الدول النامية يتوقف على عوامل مادية تتمثل في معدل الوفيات ونوعية النشاط الاقتصادي

أ-ميز بين نوعين في العوامل المؤثرة في الإنجاب:

عوامل مباشرة: هي عديدة ومتنوعة، منها بعض العوامل البيولوجية كالقدرة على الإنجاب وبعض العوامل النفسية: الرغبة في الإنجاب، إضافة إلى بعض العوامل الاقتصادية الاجتماعية كمثل القدرة على الحصول على وسائل تنظيم النسل، والقدرة المادية على تربية الأطفال. وكل عامل من هذه العوامل مرتبط بدوره بعوامل أخرى، فالقدرة على الإنجاب تتوقف على سبيل المثال على طول فترة الحياة الزوجية، وهذه بدورها تتوقف على سن الزواج

عوامل غير مباشرة: تتمثل في العوامل المادية، ولها الأثر الأكبر على التحليل النهائي لمعدلات الخصوبة

ب-حجة كوزولوف في تفسير معدلات الخصوبة في الدول النامية

فيقول أن أصل الرغبة في تكوين أسرة كبيرة، يعود إلى صعوبة الظروف المادية التي واجهت المجتمعات النامية في الماضي(ارتفاع معدل الوفيات)، وأن الذي يشجع على الإنجاب والرأي العام والقواعد الأخلاقية وقواعد الزواج والتعاليم الدينية التي تدعم التقاليد القومية. وبالنتيجة فالعوامل الإيديولوجية التي تشكلت حول الأسرة الكبيرة أصبحت مع مرور الوقت مستقلة نسبيا عن العوامل المادية التي أوجدتها، وعلى الرغم من زوال العامل المادي (ارتفاع معدل الوفيات) إلا أن الأسرة الكبيرة موجودة في المجتمعات النامية

ج-بعض العوامل الأخرى المؤثرة في ارتفاع الخصوبة تلعب دورها في الدول النامية بسبب:

_طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يتطلب يد عاملة رخيصة وكثيرة

_اعتماد هذه الدول على الزراعة في معاشها ونشاطها اكثر من باقي النشاطات الاقتصادية بسبب الظاهرة الاستعمارية التي كانت تحصل على المواد الخام التي تدرها الزراعة، وهو ما جعل الساكنة حاضرون بقوة في الريف وقليلون في الحواضر التي لم ينشأ فيها قطاع صناعي قوي

المحاضرة الثامنة: عوامل النمو السكاني

1- الخصوبة

2- الوفيات

3-الهجـرة

تمهيد:

يتأثر نمو السكان بثلاثة عوامل رئيسية عي الخصوبة والوفيات والهجرة، وكلها تعبر عن الحالة الاجتماعية والصحية والاقتصادية والسياسة والثقافية لدولة ما، بحيث تتأثر هذه العوامل إيجابا أو سلبا بما يلحق السكان من تغيرات

على هذا الأساس فإن استمرار سكان بلد في الوجود والاستمرار مقترن بقدرته على تعويض الوفيات بأفراد قادرين على الإنجاب وتعويض النقص في البشر الذين يتطلبهم النشاط الاقتصادي والعسكري أو التنموي لبلد ما. أما الوفيات فهي تعبر في الواقع عن اتجاهين أحدهما الوفاة الطبيعية الناتجة عن تقدم العمر وأن الدول في هذا المجال تقاس بقدرتها على رفع أمل الحياة لدى هؤلاء كونه تعبير عن الاستثمارات والاهتمام التي توليه الحكومات لصحة ونمط حياة سكانها. أما الاتجاه الثاني للوفيات فهو يعبر عن الحالة الصحية السيئة للسكان أو للانتشار الواسع للأمراض والأوبئة أو سوء التغذية أو المشكلات الوراثية التي يعانيها السكان كنتيجة للزواج القرابي، وعليه فإن الوفيات تعبر في هذا الشأن عن عجز مجتمعي في المحافظة على حياة صحية وآمنة. أما الهجرة بشقيها الانتقال والهجرة الخارجية فهي تؤدي دورا في إفراغ البلد من سكانها (الشباب) نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة أو للحروب أو للتغير المناخي وما ينتج عنه من جفاف وتغير أنماط المعيشة. في نفس الوقت قد يصبح الانتقال تعبيرا عن تخلف مناطق الهامش التي لا تمنح قاطنيها وسائل التوطين فيلجؤن إلى المراكز الحضرية التي توفر الخدمات والعمل والترقي الاجتماعي، وهنا تصبح زيادة وتضخم المدن أكبر مشكل تعانيه خصوصا مع مما يرفقها من نشأة أحزمة الصفيح والآفات الاجتماعية.

أولا-الخصوبة:

تعتبر الخصوبة من بين أهم العوامل التي تؤثر في مستوى النمو السكاني وتعرف على النحو الموالي:

-تشير الخصوبة إلى "المعدل الفعلي للمواليد، كما أن المصطلح أحيانا يشير إلى القدرة على إنجاب أطفال، وتلك القدرة تنحصر لدى النساء من الناحية الفسيولوجية بين سن الخامسة عشر والتاسعة والأربعين بصفة عامة"(محمد عاطف غيث، ص186)

-"خصوبة السكان لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء، وينبغي التمييز هنا بينها وبين لفظ القدرة على التوالد(Fertility) وهي التي يقصد بها المقدرة على الفسيولوجية على

الإنجاب او القدرة الطبيعية على حمل الأطفال، ويمكن التحقق من الخصوبة من إحصاءات المواليد، إلا أنه لا يستدل منها على مستوى القدرة على التوالد أو الخصوبة الفسيولوجية والتي لا يوجد لها قياس مباشر"(فتحي أو عيانة، دراسات في علم السكان، ص 68)

والخصوبة تختلف من مجتمع لآخر ونفس الشيء من مجموعة سكانية لأخرى في داخل نفس الدولة، بسبب عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية، ولأنها تتميز بعدم الثباب فقد أمكن التنبؤ بها والتحكم فيها، وتؤثر الخصوبة بشكل واضح في حركات السكان وفي تركيب السكان العمري حيث يؤدي ارتفاعها إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني الذي يسمح بنشوء ظاهرة الإشباب (Rejuvenation) ما يؤدي إلى خفض نسبة كبار السن في إجمالي عدد السكان

1-العوامل المؤثرة في الخصوبة:

تتأثر الخصوبة بعديد العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدلاتها او انخفاضها، ولعل أبرز هذه العوامل هي:

-الظروف الاقتصادية للدولة

-الظروف الاجتماعية للسكان كمثل العادات التي تحكم الزواج، طبيعة المجتمع، قوانين وأعراف الطلاق، مكانة المرأة في المجتمع، القيم والعادات، السلوك الإنجابي والجنسي للزوجين، تصور الزوجين للأسرة المثالية ولعدد الأبناء

-العمر عند النساء، إذ أن التعليم والشغل وتأخر الزواج تقلل من فرص الإنجاب مع تقدم العمر

- الحالة الصحية التي تؤثر في القدرة على الإنجاب، فصحة الأم والتاريخ المرضي للمجتمع، وشيوع العقم لدى الأزواج في مجتمع معين، زيادة البدانة بسبب السلوك الغذائي كلها عوامل تؤثر في الخصوبة

-كلما كان عدد النساء في عمر الخصوبة مرتفعا أثر ذلك على عدد المواليد، كما أن هجرة الشباب غير المنزوجين ومحاولتهم بناء مستقبلهم الشخصي على حساب مشروعهم الزواجي يؤثر سلبا على الخصوبة، بنفس القدر تؤثر هجرة الذكور المتزوجين عن أسرهم على الخصوبة

-تتدخل الحكومة على النمو السكاني لأجل تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وأيضا إتاحة الفرصة للأجهزة الحكومية تتحضر بشكل عقلاني ومنظم لأجل استيعاب المواليد في مختلف المؤسسات وتوفير الخدمات المناسبة لهم. لهذا فتدخل الدول في السكان يعرف بما يسمى السياسة السكانية التي تشتمل على خطط وبرامج تهدف إلى تنظيم النسل، الصحة الإنجابية، صحة الأم والطفل

-تؤيد الديانات السماوية النمو الطبيعي للسكان في إطار مؤسسة الأسرة، لهذا فهي تعارض الإجهاض والوسائل التي تستخدم لمنع الحمل

-تزداد معدلات الخصوبة في الأرياف على حساب الحضر، حيث أن النشاط الزراعي للأسر يؤدي إلى دخول الأطفال إلى الحياة العملية في سن مبكر مع تركهم للتعليم، وعلى هذا الأساس تتشكل لدى هؤلاء ذهنية تتشبث بتصور للحياة يسلم أكثر لمجرياتها وللقدر والحظ، على أن هؤلاء سيكونون أكثر تأهيلا في سن مبكر للزواج

-يحجز التعليم اليوم مكانة مهمة في حياة الإنسان، فهو بقدر ما يرفع من وعي وثقافة الفرد فإنه يسلب عمرا من فترة الشباب الذي هو مركز فترة الخصوبة، فأولوية التعليم ومن ثم الشغل وما يرافقه من طموحات لدى الإناث والذكور يؤدي إلى تأخير الزواج والارتكان لنموذج أسري قليل العدد يتماشى مع الالتزامات التي تفرضها الحياة العصرية

2-مقاييس الخصوبة:

تقاس الخصوبة بعديد المقاييس الحسابية نذكر منها:

أ-معدل المواليد الخام:

"يعبر عن النسبة بين عدد المواليد الأحياء المسجلين في نفس العام وإجمالي عدد السكان في منتصف السنة. يسمى معدلا خاما لأنه يبين الظاهرة الحيوية منسوبة إلى المجتمع ككل ولا يأخذ في الحسبان اختلاف السكان من حيث التركيب العمري والنوعي والمهني وغيرها. من أهم عيوب هذا المقياس أنه يمزج مجموعات سكانية مختلفة من حيث خصوبتها ولا يميز بين انتماءاتها الطبقية

يحسب معدل الخصوبة الخام بالصيغة الموالية:

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء في السنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

ب-معدل الخصوبة العام:

هو النسبة بين العدد السنوي للمواليد إلى جملة عدد الإناث في سن الحمل والتي تقع بين فئتي العمر 15-49 سنة، ويقوم هذا المقياس على فكرة استبعاد الذكور والإناث خارج فترة الحمل الطبيعية

$$\text{معدل الخصوبة العام} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء في السنة}}{\text{عدد الإناث في مرحلة العمر(15*49 سنة) في منتصف السنة}} \times 1000$$

ج-معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة:

هو النسبة بين جملة عدد المواليد لأمهات في أعمار معينة إلى عدد الإناث في كل فئة عمرية، وهذا المقياس أدق من المقياسين السابقين لأنه عدد المواليد المحسوب يختلف باختلاف أعمار الأمهات

والبيانات اللازمة لحساب هذا المعدل هي عدد المواليد المسجلين المبوبين حسب عمر الأم، وعدد السكان الإناث في كل فئة عمرية في المدى العمري 15-49 مبوبة في نفس فئات عمر الأم، وهو بذلك يأخذ الصيغة التالية"(فتحي أو عيانة، دراسات في علم السكان، ص ص 70-73):

$$\text{معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة} = \frac{\text{عدد المواليد خلال السنة للإناث(الوالدات) في فئة عمرية}}{\text{عدد الإناث في نفس الفئة العمرية في منتصف السنة}} \times 1000$$

د–المعدل الإجمالي للخصوبة العامة:

"هو معدل للخصوبة يحسب في خلال كل فترة الإنجاب لدى المرأة. وهذه الفترة هي عادة بين عمر 15 و49 سنة. ويحسب من خلال قسمة عدد الولادات الحيّة للإناث في عمر الإنجاب، أي 15–49، على عدد الإناث في العمر نفسه"(شوقي عطية، ص98)

$$\text{معدل الخصوبة العامة الإجمالي} = \frac{\text{عدد الولادات للنساء في عمر 15–49 سنة}}{\text{متوسط عدد النساء في هذا العمر للفترة نفسها}} \times 1000$$

ثانيا–الوفيات:

تعني نقصا في عدد السكان وقد يكون أثرها كبيرا على تركيب السكان إذا ما كانت تمس بفئة عمرية شبابية، وفي نفس الوقت تعبر الوفاة عن الوضع السكاني الشائع في البلاد، حيث أن زيادة الوفيات تؤدي خطر تقص عدد السكان وما يعنيه ذلك من أزمات اقتصادية واجتماعية حادة سيعرفها المجتمع مستقبلا.

لهذا تعتبر الوفاة حدثا حيويا يتم تسجيله باستمرار من طرف هياكل حكومية لتتبع وضعية السكان، وتفيد دراسة معدلات الوفاة العامة ومعدلات الوفيات العمرية والنوعية في فهم التغير الذي يلحق بالسكان وأيضا الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيه، وهي مؤشر لدرجة التقدم الحضاري الذي يبلغه مجتمع معين

يهتم الديمغرافي بدراسة الوفيات من خلال توزيعها المكاني والعمري والنوعي والطبقي والعرقي، كما يبحث في أسبابها المؤدية إليها وارتباطها بالظروف التي يوجد عليها السكان المتوفون. والوفيات أيضا تؤشر عن الحالة الصحية السائدة. ومن الصعب حصر أسباب الوفيات وبالتالي تدوينها في السجلات بالأسباب الحقيقية أمر بعيد المنال بالنظر إلى هلامية مفهوم الوفاة نفسه. حيث يدخل مفهوم الوفاة بالمعنى الواسع كل الحالات المؤدية إلى نهاية العمر أو التوقف التام للأجهزة الحيوية في الإنسان

ومن المهم القول أن وفيات الرضع تطرح مشكلة في عدّها بالنظر إلى ان القائمين على التسجيل الحيوي يدونون وفيات الرضع مع وفيات الأجنة، ونفس الشيء عندما نقول وفيات الرضع الأقل عن 12 شهرا في سنة 2020، فبالإمكان ان يكون المتوفون من الرضع الذين ولدوا في ديسمبر 2019 على سبيل المثال. وهذا الأمر يجعل من ضبط وفيات عمرية بعينها أمرا صعب التحقيق. في المقابل نجد أن الوفيات لدى كبار السن في كثير من الأحيان خاصة في المجالات القروية او

العشوائية لا تدون أسابها بشكل دقيق، ونفس الشيء للوفيات التي تحصل في المناطق النائية أو في الجماعات الإنسانية المعروفة بترحالها المستمر

1-أسباب الوفاة:

-الأمراض: سواء كانت بيولوجية أو معدية او اجتماعية طبقية(مرض السل، فقر الدم لدى الفقراء)

-الفقر: فانخفاض مستوى الدخل الفردي يؤدي إلى تراجع التكفل الصحي بالأفراد ما يجعلهم عرضة للمرض بسبب عدم الكشف المبكر عن المرض أو لعدم قدرته على توفير الرعاية الصحية الدائمة لهم

-الحروب والنزاعات: نعلم أن وقود الحروب دائما هم المدنيون من الأطفال والنساء والشباب والذين هم من لهم القدرة على إنماء عدد السكان. ولأن الحروب تزهق أرواح الكثير منهم أو أنها قد تصيبهم بعاهات مستديمة خاصة مع استعمال الأسلحة الكيميائية والمشعة والنووية والتي تتسبب في تشوهات جسدية ووراثية تبقى لمئات السنين

-الكوارث الطبيعية: خصوصا الزلازل والفياضات والأعاصير والجفاف، والتغير المناخي، كلها عوامل تؤثر في قدرة هؤلاء على توفير الغذاء ومن ثم فإنها تعرض أراضيهم وأنشطتهم للتدمير

-حوادث المرور: لا تختلف الدول المتقدمة والمتخلفة في هذا العامل، حيث تسجل سنويا مستويات قياسية من الوفيات بسبب الإفراط في السرعة أو في الحوادث التي تعرفها القطارات والطائرات، ما ينجر عنها وفيات كثيرة

2-مقاييس حساب الوفيات:

تستخدم عديد المقاييس من بينها:

أ.معدل الوفيات الخام:

هو نسبة مجموع الفئات العمرية والتوعية في سنة معينة إلى عدد السكان العام، ومن خصائصه أنه سهل الاستخدام وعيبه أنه لا يأخذ في الحسبان الفروق في الوفاة بحسب تركيب السكان العمري والنوعي، يتأثر معدل الوفيات الخام "ببنية السكان. فيرتفع مع تعمّر السكان وهرمهم، ويرتفع أيضاً في حالات الحروب والكوارث"(شوقي عطية، ص116)

ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات في فترة}}{\text{متوسط عدد السكان في الفترة نفسها}} \times 1000$$

ب.معدل الوفيات حسب العمر:

يبين هذا المعدل بشكل دقيق كيفية توزع الوفيات حسب الأعمار وخاصة لدى كبار السن، ويحسب بالصيغة التالية:

$$\text{معدل الوفيات في العمر} = \frac{\text{عدد الوفيات في عمر معين في فترة}}{\text{متوسط عدد السكان في هذا العمر في الفترة نفسها}} \times 1000$$

ج.معدل وفيات الرضع:

يحسب هذا المعدل عدد الوفيات من المواليد الأحياء الذين تقل أعمارهم عن السنة الواحدة، ويفيد في معرفة التقدم الصحي الذي تبلغه دولة ما، ويحسب بالصيغة الآتية:

$$\text{معدل وفيات الرضع} = \frac{\text{عدد حالات الوفيات (أقل من 12 شهرا) في فترة}}{\text{عدد المواليد الأحياء خلال نفس الفترة}} \times 1000$$

وهناك مقاييس كثيرة نذكر منها: معدل الوفيات حسب السبب، توقع الحياة، معدل الوفيات حسب المهنة والحالة الاجتماعية والاقتصادية، معدل وفيات المواليد المبكرة أو حديثي الولادة

ثالثا–الهجرة:

تعرف بأنها"عملية عملية انتقال أو تحوّل أو تغيير مكاني لفرد، أو لجماعة، من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى. تترافق الهجرة مع تحولات جذرية في حياة الفرد على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كافة. والهجرة، بهذا المعنى، هي سلوك فردي يتأثر بعوامل الدفع من المكان المهاجر منه، وبعوامل الجذب إلى المكان المهاجر إليه"(شوقي عطية، ص 125)

وتعرف أيضا بأنها:" انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصحوبة بتغيير محل الإقامة ولو لفترة محدودة"(أحمد علي اسماعيل، أسس علم السكان ص 95)

ويعرف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المهاجرين بأنهم" فالمهاجرون هم الأشخاص الذين يغادرون مناطق إقامتهم المعتادة أو يفرون منها للذهاب إلى أما كن جديدة–عادة ما تكون في الخارج – التماساً لتوقعات أفضل وأكثر أمناً. ويمكن أن تكون الهجرة طوعاً أو كرهاً، ولكنها تجمع في معظم الأحيان بين خيارات وقيود متنوعة".

والهجرة تكون على شاكلتين إما دائمة بحيث يبقى المهاجر في البلد المهاجر إليه بشكل دائم، مع حصوله على الحقوق المواطنية التي تقرها تلك الدولة، فيما يبقى اتصاله ببلده الأصلي مقطوعا أو يزوره بشكل متذبذب. أما الشكل الثاني فهو الهجرة المؤقتة والتي تستمر لعدد من السنوات ويعود بعدها لوطنه الأصلي

ويمكن أن تكون هجرة اختيارية التي تتم بمبادرة فردية كي يتحركوا من مكان لآخر بغرض البحث عن ظروف حياة أفضل، أو أن تكون هجرة إجبارية بواسطة قوة خارجية

ويمكن ان تصنف الهجرة تبعا لكونها فعلا داخليا أو خارجيا. فالداخلية تعني قيام المهاجر بالتنقل من مكان جغرافي داخل إقليم دولته إلى مكان آخر لغرض ما يخضه. أما الهجرة الخارجية فتعني عبور المهاجر الحدود السياسية لدولة ما أو أكثر في انتقاله

1-أسباب الهجرة:

يمكن تعيينها في صنفين من العوامل: عوامل الطرد التي تدفع السكان إلى ترك موطنهم الجغرافي، وعوامل الجذب التي تجعل المهاجر يتجه إلى دولة معينة أو أكثر طلبا لطموح شخصي، وتتمثل أساب الهجرة فيما يلي:

-الطموحات الشخصية خاصة لدى الشباب والراغبين في تحقيق أهداف مادية أو معنوية

-سعي الأفراد إلى التمرد على أعراف وتقاليد مجتمعهم المحلي أو الأسري والبحث عن التحرر من قيودها

-الظروف الاقتصادية كمثل الفقر والهشاشة والبطالة وأوضاع الريفيين في مناطقهم المحرومين من مزايا الخدمات الصحية والتعليمية

-ظروف عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن: عدم الاستقرار السياسي وعجز الحكومة عن التكفل بمطالب السكان، مما ينجر عنه تخلي المواطنين عن مساندة مؤسسات الحكومة، وتراجع في مشاركتهم في الشأن العام والعملية الإنتاجية

-الظروف السكانية: والناتجة عن الانفجار السكاني، حيث أن زيادة المواليد وتوسع قاعدة الهرم السكاني تجعل مطالب السكان الشباب والأطفال أكثر إلحاحا في ظل عجز الدولة ومواردها عن مجاراة الطموحات والخدمات والحقوق الاقتصادية لهؤلاء

-الكوارث الطبيعية

2-مقاييس الهجرة:

إن النظر إلى الهجرة كظاهرة ديمغرافية يجعلنا نراها من خلال بعدها العمري والنوعي والتعليمي والمهني والاقتصادي، فصحيح ان الهجرة تعتبر مطلبا شبابيا يستهدف خدمة المشروع الشخصي في النجاح وتحقيق موارد مالية كبيرة، وصحيح أن وسائل العيش ومتطلباته في الدول المتقدمة تمثل مكسبا مهما لهم لأجل حياة كريمة بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية والمعاشية في الدول المتخلفة، وصحيح أن المهاجر يمثل مصدر كبير للتحويلات المالية بالعملة الصعبة ويمثل فائدة كبيرة لدولته الأّصلية، إلا أنه مع ذلك لا بد من القول أن الهجرة هي هدر إنساني لطاقات علمية وفنية وثقافية معطلة في وطنها وهي بذلك تهدر عوامل نهضتها وتقدمها.

بنفس القدر تمثل الهجرة بالنسبة للدول المتقدمة مصدرا للعاملين والباحثين والمبتكرين خاصة في الدول التي تتعرف ساكنتها بتقدم أعمارهم وحاجة اقتصادية لضخ أجيال متتالية من العمالة الشبابية المهاجرة التي يجري استقطابها سنويا من

خلال الهجرة الانتخابية أو عروض العمل من الشركات الكبرى. وكما تبين مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة فإن أكبر تحدي تعرفه الدول الجاذبة للعمالة الأجنبية هو كيفية دمجها في النسيج الاجتماعي للساكنة المستقبلة

تتمثل مقاييس الهجرة فيما يلي:

أ–معدل الهجرة الوافدة:

"تكون من خلال نسبة عدد الوافدين إلى بلد خلال فترة معينة، أو مقاطعة في حالة الهجرة الداخلية، إلى متوسط عدد السكان في الفترة نفسها

$$\text{معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد الوافدين في فترة}}{\text{متوسط عدد السكان في الفترة نفسها}} \times 1000$$

ب–معدل الهجرة المغادرة:

تكون من خلال نسبة عدد المغادرين من البلد خلال فترة معينة، أو المقاطعة في حالة الهجرة الداخلية، إلى متوسط عدد السكان في الفترة نفسها

$$\text{معدل الهجرة المغادرة} = \frac{\text{عدد المغادرين في فترة}}{\text{متوسط عدد السكان في الفترة نفسها}} \times 1000$$

ج–معدل الهجرة الصافية:

تكون من خلال نسبة صافي المهاجرين إلى البلد، أو المقاطعة في حالة الهجرة الداخلية، إلى متوسط عدد السكان في فترة معينة. وصافي الهجرة هو الحاصل من طرح عدد المغادرين من البلد من عدد القادمين إليه. ففي حال كان القادمون أكثر من المغادرين يكون الصافي إيجابياً، ويزيد عدد السكان. أما إذا كان عدد المغادرين أكثر من عدد الوافدين يكون الصافي سلبياً، وينقص عدد السكان

$$\text{معدل الهجرة الصافي} = \frac{\text{صافي الهجرة}}{\text{متوسط عدد السكان في الفترة نفسها}} \times 1000$$

صافي الهجرة= عدد الوافدين–عدد المغادرين

معدل الهجرة الصافي= معدل الهجرة الوافدة – معدل الهجرة المغادرة "(شوقي عطية، ص ص 129-130)

خاتمة:

تناولت الدروس جملة الظواهر السكانية التي تتيح للطالب النظر للأحداث الاجتماعية اعتمادا على زوايا جديدة، تأخذ في الحسبان أن السكان باعتبارهم جمعا بشريا هم في حراك دائم وتغير تمليه ظروف اقتصادية وديمغرافية واجتماعية وسياسية. وأن حالة التغير هذه تحتاج من دارس العلوم الاجتماعية أن ينتبه إلى أن الاختلافات العمرية والنوعية والطبقية والتعليمية أو الدينية أو العرقية تشكل لدى كل فرد أو جماعة تصورا للحياة وسلوكا يترجم طموحاتهم لأجل حياة كريمة.

إن المواليد والهجرة والوفيات بقدر ما هي عوامل تفسيرية للظواهر السكانية فإنها تشكل دورة حياة جمعية بكل الزخم الحياتي الماضي والحاضر والمستقبل الذي يكتنفها، ومنه فإن التحضر لهذا المستقبل يفترض من الحكومات أن يعدوا خططا وسياسات وبرامج مستندة إلى حسابات ديمغرافية دقيقة تسمح بنجاح تدخلها الذي يحقق الاستقرار المجتمعي